جمهورية ألعراق

إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

مشروع تأهيل وتنمية خدمات الكهرباء

١٧ أغسطس ٢٠١٨

قائمة ألمحتويات

قائمة ألجداول: ٤
قائمة الأشكال: ٤
موجز تنفيذي: ٥
E1 ألمقدمة: ٥
E1.1 خلفية وأهداف الإدارة البيئية والاجتماعية ٥
E.1.2تفاصيل وموقع ألمشروع ٥
مشروع تأهيل وتنمية خدمات الكهرباء ٥
E2. الإطار القانوني والمؤسسي ٦
E2.1 متطلبات الضمان للبنك الدولي ٦
سياسات الضمان التي تم إطلاقها لهذا المشروع ٦
مشروع تأهيل وتنمية خدمات الكهرباء ٦
E2.2 التشريعات واللوائح الوطنية ٦
E3. الشروط الأساسية ٦
E3.1 الأساس الاجتماعي والاقتصادي ٦
E3.2 الأساس البيئي ٧
E4. إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ٨
E4.1 تحديد الأثر البيئي والاجتماعي ٨
E4.2 ترتيبات تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية ١١
الترتيبات العامة لتنفيذ المشروع ١١
المقاولين ١٢
المراقبة البيئية ١٢
E4.3 المشروع الثانوي للفحص البيئي والاجتماعي وإطار الموافقة عليه ١٢
E4.4 بناء القدرات وألتدريبات ألمطلوبة ١٣
الفصل الأول: المقدمة ١٣
1.1 ألخلفية ١٣
١,٢ أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ١٤
١,٣ تفاصيل المشروع ١٤
١,٣,١ مكونات المشروع ١٥
١,٣,٢ أهداف تطوير المشروع ١٥
١,٣,٣ موقع المشروع ١٧
الفصل الثاني: الإطار القانوني والمؤسسي ٢٠
٢,١ متطلبات الضمان للبنك الدولي ٢٠

سياسات الضمان التي تم إطلاقها لهذا المشروع ٢٠
اقسام الفحص وإجراءات التقييم البيئي.2.2 ..... ٢١
٢,٣ التشريعات واللوائح الوطنية ٢٢
الفصل الثالث: الشروط الأساسية ٢٧
٣,١ الأساس الاجتماعي والاقتصادي. ٢٧
حيازة الأراضي العراقية ..... :
..... ٣٤
الخلفية التاريخية العراقية لإدارة حيازة الأراضي ٣٧
أزمة الأراضي العراقية ، بعد سقوط النظام في عام ٢٠٠٣: ٣٩
ألاساس ألبيئي ٣٩
التنوع البيولوجي: ٤١
الفصل الرابع: إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ٤٣
١ , ٤ تحديد الأثر البيئي والاجتماعي ٤٣
خطوط نقل هوائية عالية الجهد: ٤٥
المجالات الكهرومغناطيسية ٤٥
الضوضاء ٤٥
الجماليات ٤٥
اصطدام الطيور ٤٥
شبكة توزيع الجهد المنخفض ٤٥
المحطات ٤٥
٤,٢ ترتيبات التنفيذ لإطار خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. ٤٥
4.2.1 ألمقدمة ٤٥
٤,٢,٢ الترتيبات المؤسسية والتنفيذية للمشروع ٤٦
٤,٢,٣ المراقبة البيئية ٤٧
٤,٢,٤ آلية تعويض المظالم ٤٧
٤,٢,٥ إطار خطة الإدارة البيئية والاجتماعية ٤٩
المتطلبات العامة لمرحلة البناء: ٤٩
٤,٣ اطار المشروع الثانوي للفحص البيئي والاجتماعي والموافقة عليه. ٧٨
اطار الفحص البيئي والاجتماعي والموافقة عليه. ٧٨
:ألملحق ٨٤
الملحق ١: معايير الفحص البيئي والاجتماعي / قوائم المراجعة ٨٨
ألملحق ٢: إطار سياسة إعادة التوطين ٩١
الملحق ٣: خطة الإدارة البيئية والاجتماعية ٩٢
ألملحق ٤: خطة الإدارة البيئية والاجتماعية لمتابعة ومراقبة ألمشاريع ألثانوية للمقاولين ٩٢
ألملحق ٥_ملخص موجز للمؤتمر ٩٣
إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار إعادة التوطين ٩٣

مبادئ توجيهية للمؤتمرات العامة من أجل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الخاص بالمشروع..... ٩٥
- ألهدف من المشاورة في هذه المرحلة..... ٩٦
الجلسة التشاورية الثانية حول مشروع مسودة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي ٩٧
أهداف جلسة ألمؤتمر الثانية:..... ٩٧
منهج التشاور: ٩٧
شروط ونطاق الإفصاح العام. ٩٨

قائمة ألجداول:

الجدول ١-٢ متطلبات الضمان للبنك الدولي ٢٠
الجدول ٢ ٢ مقارنة بينحدود الضجيج ألوطني وبين مجموعة ألبنك ألدولي..... ٢٣
الجدول ١-٣ البطالة والتعليم والفقر في البصرة مقارنة بالمتوسطات الوطنية. ٣٠
جدول ١- ٤ التعرف على الأثر البيئي والاجتماعي خلال مرحلة البناء..... ٤٣
الجدول2 ٤. تدابير التخفيف والمراقبة للتأثيرات المحتملة خلال مرحلة البناء. ٥٠
جدول ٣-٤ إطار خطة الإدارة البيئية والاجتماعية خلال مرحلة التشغيل..... ٧١
الجدول ٤-٤ المشروعات الثانوية المحتملة كما وردت من إدارة النقل..... **Error! Bookmark not defined.**
الجدول 5-4 أدوات الضمان المقترحة للمشاريع ألثانوية المحددة حتى الآن. ٨٠
الجدول ٦-٤ منهجية الحماية والموافقة والافصاح. ٨٠

قائمة الأشكال:

الشكل ١-١: خريطة محافظة البصرة..... ١٨
الشكل ١-٣: انتشار الأمية والقضايا الصحية والصرف الصحي ٣١
الشكل ٣-٢: نظرة عامة على هيكل إدارة الأراضي ٣٦
الشكل ٢-٣: الارتفاعات والمناطق الجغرافية الرئيسية في العراق..... ٤٢

موجز تنفيذي

E1 ألمقدمة

E1.1 خلفية وأهداف الإدارة البيئية والاجتماعية

تفرض عدم الكفاءة في قطاع الطاقة عبئا ماليا واقتصاديا كبيرا على العراق. عانى قطاع الطاقة من عقود من العقوبات الدولية والصراعات التي أضعفت المؤسسات وأسفرت عن نقص الاستثمار وتدهور مزمن في البنية التحتية. تظهر أوجه القصور نفسها في جميع المراحل ، من قدرة التوليد إلى التوزيع.
من أجل تحسين الأداء الفني والتجاري غير الكفوء لقطاع الكهرباء ، شرعت حكومة العراق في اتخاذ إجراءات لإعادة انشاء التسعيرات ، والتحرك تدريجياً نحو تحقيق استرداد التكلفة الكاملة ، مع ضمان الحماية الكافية للمستهلكين الفقراء والضعفاء. تأسست السياسات في إستراتيجية القطاع ، استراتيجية العراق المتكاملة للطاقة ، التي اعتمدها مجلس الوزراء في عام ٢٠١٤ ، و المنصوص عليها في قانون صدر مؤخرا ، قانون الكهرباء رقم (٥٣) لعام ٢٠١٧.

على هذا الأساس ، تم اقتراح موارد البنك الدولي للإنشاء والتعمير لدعم إعادة بناء وتعزيز خدمات الكهرباء في المنطقة الجنوبية من العراق في محافظات البصرة المثنى وذي قار وميسان ، التي دمرت بنيتها التحتية الاقتصادية بما في ذلك خدمات الكهرباء بسبب الحروب والصراعات المختلفة خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٨ بالإضافة إلى ذلك ، تعد المنطقة مركزًا رئيسيًا لتحميل الطاقة. ووفقًا لبيانات وزارة البيئة لعام ٢٠١٥ ، كانت مديرية توزيع الكهرباء في الجنوب ثاني أكبر مستهلك للكهرباء ، حيث بلغ إجمالي الطاقة المستهلكة ٣١٪
يقدم هذا المستند نظاما للإدارة البيئية والاجتماعية لمشروع إعادة الإعمار وتعزيز الخدمات الكهربائية لصالح مديرية كهرباء الجنوب.. يهدف نظام الإدارة البيئية والاجتماعية هذا إلى توفير عملية إدارة بيئية واجتماعية لتصميم وتنفيذ هذا المشروع ولتوفير طرق عملية خلال صياغة المشروع وتصميمه وتخطيطه وتنفيذه ومراقبته لضمان مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية بحسب ماتستوجبه هذه ألعملية.

E.1.2 تفاصيل وموقع ألمشروع

سيتم تنفيذ المشروع في جنوب العراق في البصرة, وهي تقع جغرافيا في جنوب العراق وحدود مع إيران والمملكة العربية السعودية والكويت.

مشروع تأهيل وتنمية خدمات الكهرباء

يتكون المشروع من المكونات الثلاثة (٣) الرئيسية التالية:

١. الجزء ألاول: تعزيز شبكة النقل (125 مليون دولار أمريكي)
أساس هذا الجزء هو تمويل الأنشطة الرامية إلى زيادة سعة شبكة النقل إلى منطقة البصرة من أجل: (١) معالجة قيود سعة الشبكة لتلبية الطلب الحالي على الطاقة الكهربائية ، (٢) تلبية نمو الحمل المتوقع في المستقبل ،(٣) توفير مرونة التشغيل وبالتالي تحسين موثوقية إمدادات الكهرباء ، و (٤) تقليل الخسائر التقنية لشبكة النقل. تشمل الأنشطة المقترحة ما يلي: (١) ٣٣/١٣٢ / ١١ كيلو فولت إعادة تأهيل المحطات الفرعية وترقيتها ؛ (٢) تعزيز شبكة نقل ١٣٢ كيلوفولت ؛ (٣) توريد وتركيب محطات كهربائية متنقلة ٣٣/١٣٢ / ١١كيلو واط. ومن المتوقع أن يزيد النطاق المقترح من سعة شبكة النقل بنحو ١,٦٠ جيجا واط.

٢. الجزء ألثاني: إعادة إعمار شبكات التوزيع وتعزيز الكفاءة التشغيلية والتجارية (١١٠ مليون دولار أمريكي)
هذا الجزء سوف يدعم الأنشطة المتعلقة بما يلي: (أ) إعادة تأهيل شبكة التوزيع وتعزيزها لتلبية الطلب الحالي والمستقبلي على الكهرباء وخفض الخسائر الفنية وزيادة مرونة العمليات بما في ذلك المحطات الفرعية وخطوط التوزيع، (ب) تصميم وتوريد وتركيب وتشغيل نظام متكامل لإدارة معلومات التوزيع الذي يشمل وظائف الأعمال الأساسية لتوزيع الكهرباء ، تشغيل الشبكة والصيانة وإدارة موارد الشركة, سيشمل نظام معلومات إدارة التوزيع المتكامل برنامج حماية الإيرادات لتحسين إدارة إيرادات مبيعات الكهرباء ، بما في ذلك قاعدة بيانات العملاء الجغرافية ، والقياس ، وإعداد الفواتير وجمع الإيرادات.

٣- الجزء ألثالث: دعم القدرات المؤسسية ودعم تنفيذ المشاريع (١٥ مليون دولار أمريكي)

يهدف هذا الجزء إلى دعم خدمات الكهرباء اللامركزية وتطبيق قانون الكهرباء فيما يتعلق بإدارة مديرية توزيع كهرباء الجنوب. وستدعم أنشطة هذا الجزء قدرة المديرية في مهام خدمة توزيع الكهرباء الرئيسية ، وهي العمليات والخدمات التجارية من خلال تطوير وتنفيذ خطة تحسين الأعمال بما في ذلك عملية تغيير "الإدارة الذكية".

سوف TA والخدمات الاستشارية من بين أمور أخرى دعم ما يلي:
ا. إعادة هيكلة القطاع.
ب. إنشاء وحدة تحديث قطاع داخل وزارة التربية.
ج. بناء القدرات والتعزيز المؤسسي.

E2. الإطار القانوني والمؤسسي

E2.1 متطلبات الضمان للبنك الدولي

سياسات الضمان التي تم إطلاقها لهذا المشروع

مشروع تأهيل وتنمية خدمات الكهرباء
تم تصنيف المشروع كمشروع "الفئة ب" ؛ مما يعني أن التأثيرات المحتملة للمشروع أقل سلبية وأكثر محدودية ، وأقل ، ومحددة المواقع ، ومن المحتمل عكسها مقارنة بمشاريع الفئة ألف ، ويمكن بسهولة تصميم وتنفيذ تدابير التخفيف بسهولة أكبر
نظام الإدارة البيئية والاجتماعية
يجب أن تلتزم الأطر البيئية والاجتماعية لأثر السياسات / أطر الإدارة البيئية والاجتماعية بسياسات وإجراءات الضمانات الخاصة بالبنك الدولي. قد يحفز المشروع سياسة التشغيل للتقييم البيئي / BP 4.01 وإعادة التوطين القسري ألسياسية ألتشغيلية BP 4.12 .

E2.2 التشريعات واللوائح الوطنية

يخضع المشروع للقوانين واللوائح العراقية التالية:

- القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨١: قانون حيازة الأراضي
- اللائحة رقم ٢ لسنة ٢٠٠١: الحفاظ على الموارد المائية
- القانون رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٢: قانون الآثار والتراث
- القانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٨: إنشاء وزارة البيئة
- القانون رقم ٢ لعام ٢٠٠٩: حماية البيئة والموارد الطبيعية وتحسينها
- القانون رقم ٢٧ لعام ٢٠٠٩: حماية البيئة وتحسينها
- القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٠: حماية الحيوانات البرية والطيور
- القانون رقم ٤١ لعام ٢٠١٥: ألحماية من الضجيج والتحكم فيه.
- القانون رقم ٣٧ لعام ٢٠١٥: قوانين العمل والعمالة العامة وأعمال التوظيف
- التوجيه الوزاري رقم ٣ لعام ٢٠١٢: المحددات البيئية لإنشاء المشاريع ومراقبة تنفيذها الآمن
- التعليمات الوزارية رقم ١٢ لعام ٢٠١٦: لوائح متطلبات الصحة والسلامة المهنية.

E3. الشروط الأساسية

E3.1 الأساس الاجتماعي والاقتصادي

ولا يزال الاستهلاك الخاص والاستثمار في العراق ضعيفين بسبب الوضع الأمني والسياسي غير المستقر > وبيئة الأعمال الضعيفة. وبلغت نسبة الفقر التي قدرتها الحكومة العراقية ٢٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٤ على الصعيد الوطني

وفي المحافظات المتضررة من داعش ، تشير التقديرات إلى أن الأثر المباشر للانقطاع الاقتصادي والاجتماعي والأمني قد ضاعف معدلات الفقر إلى ٤٤ في المائة. في الجنوب ، حيث كانت معدلات الفقر مرتفعة على الدوام ، وقد أدت هذه ألاحداث بصورة عامه إلى زيادة معدلات الفقر المقدرة إلى أكثر من ٣٠ في المائة.
تظل الأزمة الإنسانية في العراق واحدة من أكبر الأزمات في العالم وأكثرها اضطرابًا. في عام ٢٠١٥ ، تم تهجير أكثر من ٦٥٠,٠٠٠ شخص في المناطق المتضررة من النزاع مع دولة العراق الإسلامية والشام ، بما في ذلك ١٣٥,٥٠٠ الذين فروا من القتال في الموصل منذ ١٧ أكتوبر. إجمالاً ، تم تهجير ٣,٠٣ مليون عراقي ونحو ١,٣٧ مليون عادوا إلى مناطق اللمحررة منذ يناير ٢٠١٤. وقد انخفض الإنتاج الزراعي بنسبة ٤٠٪ منذ عام ٢٠١٤ ، مما يؤدي الى ضعضعة الاكتفاء الذاتي الغذائي في البلاد. ويعاني حوالي ٢,٩ مليون شخص أي ٧٧ في المائة منهم من النساء والأطفال أو كبار السن - من انعدام الأمن الغذائي ويُضطرون إلى الاعتماد على استراتيجيات مواجهة سلبية لا يمكن الرجوع عنها في كثير من الأحيان. (منظمة الأغذية والزراعة ٢٠١٦)

بشكل عام ، يتمتع العراق بوصول واسع إلى خدمات المياه والصرف الصحي لأن الحكومة قامت ببناء بنية تحتية هيدروليكية ضخمة (السدود والعبارات) ، خاصة في الثمانينيات. فالفقراء لديهم إمكانية أقل غير الفقراء للوصول إلى خدمات مياه محسنة ، ولكن فجوة الوصول بين الفقراء وغير الفقراء في تراجع (البنك الدولي ٢٠١٧). غالبًا ما تكون المياه من الشبكة العامة مناسبة للغسيل والتنظيف فقط. مياه الشرب عادة ما يتم شراؤها من ناقلات المياه أو الأسواق التي تتلقى الإمدادات من مصانع البتروكيماويات التي تستخدم التناضح العكسي لإزالة الملح الزائد.

غالباً ما تكون النساء ذوات المستويات المنخفضة من التعليم والمهارات يعملن لحسابهن الخاص ويتركزن في أنشطة القطاع الخاص. وعادة ما تكون هذه الوظائف غير رسمية وذات أجور منخفضة مع عدم إمكانية الحصول على أي منافع مثل التأمين الصحي أو إجازة الأمومة أو المعاشات. تستثنى النساء العاملات في الاقتصاد غير الرسمي أو القطاع الخاص عموماً من الحماية التي يوفرها قانون العمل لأنها لا تنطبق على النساء "اللواتي يعملن في مشروع أسري لا يعمل فيه إلا أفراد الأسرة ويخضع لسلطة وإشراف "زوج المرأة أو الأب أو الأم أو الأخ" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، العراق ، ٢٠١٢) .

E3.2 الأساس البيئي

ألمناخ
يتميز جنوب العراق بالمناخ الصحراوي الجاف ، مع وجود تغيرات كبيرة في درجة الحرارة بين النهار والليل والصيف والشتاء. في البصرة ، تصل درجة الحرارة المرتفعة إلى ٥٠ درجة مئوية. أقل من الصقيع ، بينما في المثنى وميسان وذي قار تتراوح درجات الحرارة بين ٤٢-٤٥ درجة مئوية وتتراوح درجات الحرارة المنخفضة بين ١٧-١٣ درجة مئوية. تقتصر الأمطار على أشهر الشتاء في جميع المحافظات الأربع ، وتتراوح ما بين ٥٠ إلى ٢٠٠ ملم.
الموارد الطبيعية
١ موارد المياه
• في محافظة البصرة ، يمتد نهر دجلة من حدود محافظة ميسان من الشمال ، ليصل إلى نقطة التقائه بنهر الفرات في منطقة القرنة على بعد ٤٧ كلم (٢٩ ميل). حوالي ٢٤ نهراً فرعياً تتغذى على نهر دجلة بطول إجمالي يبلغ حوالي ٦٩,٥٠٠ كم (٤٣,١٨٥ ميل).
• يبلغ طول نهر شط العرب من مدينة القرنة إلى حيث يتدفق إلى الخليج العربي / الخليج الفارسي حوالي ٩٥ كم (٥٩ ميل).
• يمتلك إقليم جنوب البصرة موارد مياه سطحية ثابتة وموسمية على شكل هضبة ما بين النهرين ، مثل الأهوار المركزية ، أبرزها الزكري ، هور أم البني ، وأهوار القرنة. الحويزة في الشمال الغربي ؛ والمريش الواقعة شرق نهر دجلة ، تقع أهوار هذه المناطق غرب شط العرب وتقع على ضفتي نهر دجلة.
• يوجد مورد كبير للمياه الجوفية في الجزء الغربي من محافظة البصرة.

٣. المعادن
• يعتبر النفط من أهم المعادن المتوفرة للاستغلال في جنوب العراق.
• المواد ألاخرى تشمل المواد المستخدمة في البناء ، مثل الرمال ، والحجر الجيري، والطين .

الزراعة:

هناك القليل من الأراضي الصالحة للزراعة في جنوب العراق ، لكن إنتاج التمور يمثل غالبية إنتاج القطاع الزراعي.
هناك منتجات أخرى مثل القمح ، والأرز بالكاد ، وبعض الفواكه والخضروات.

التنوع البيولوجي
مزيج من نقص المطر والحرارة الشديدة يجعل الكثير من العراق صحراء. بعض المناطق ، على الرغم من كونها قاحلة لديها نباتات طبيعية على النقيض من الصحراء. غالبية المواقع المهمة للحفاظ على التنوع البيولوجي ليس لها وضع المناطق المحمية , على الرغم من أنه قد تم التوصية بالعديد منها. تم تسجيل أكثر من ٤٠٠ نوع من الطيور في منطقة شمال الخليج (تضم الكويت والعراق وشرق المملكة العربية السعودية وغرب إيران). المنطقة مهمة بشكل خاص كجزء من الطرق السريعة العابرة للقارات التي تستخدمها أعداد هائلة من الطيور التي تتحرك بين أفريقيا وأوراسيا. وتشير التقديرات إلى أن ما بين ٢ إلى ٣ مليارات طائر مهاجر تنتقل جنوبًا عبر الجزيرة العربية كل خريف.
أهوار بلاد ما بين النهرين هي سمات بيئية فريدة عند التقاء نهري دجلة والفرات. تنقسم إلى ثلاث مناطق متميزة:
هورألحويزه في الشمال ، تغذيها نهري دجلة وكرخة ، وأهوار الوسطى (القرنة) ، التي تقع بين نهري دجلة والفرات ، وهور حمّار إلى الجنوب ، التي يغذيها الفرات تقليديا. الأهوار مهمة اقتصاديًا وبيئيًا لجميع شعوب هذه المنطقة ولها أهمية بيئية عالمية.

E4. إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

E4.1 تحديد الأثر البيئي والاجتماعي
خلال مرحلة البناء ، من المتوقع أن تكون فوائد المشروع كالتالي: توليد الدخل من خلال خلق وظائف مؤقتة ، تطوير الأعمال الصغيرة (الطعام ، الملابس ، إلخ) ، وزيادة الدخل من خلال شراء المواد المحلية والمستوردة المباعة في السوق المحلية.
بعد تنفيذ المشروع من المتوقع حدوث التأثيرات الإيجابية التالية: تحسين نوعية الحياة من خلال إمكانية استخدام الأجهزة الكهربائية وإضاءة المنازل ، تحسين الأمن ، بسبب الإضاءة العامة ، زيادة الأنشطة الاقتصادية الناجمة عن تنمية الأعمال التجارية والميكنة وكهربة المتاجر وورش العمل ،الوصول إلى خدمات المعلومات (التكنولوجيا الجديدة ، التلفزيون ، إلخ) ؛ وتحسين الأداء للخدمات الإدارية والاجتماعية وكذلك المشغلين الاقتصاديين في منطقة المشروع (ظروف عمل أفضل وإمكانية استخدام معدات تكنولوجيا المعلومات ومرافق الاتصالات).

يشير الجدول أدناه الى مسائل الوقاية والآثار السلبية المحتملة المرتبطة بالمشروع خلال مرحلة البناء. جميع التأثيرات المذكورة أدناه هي إلى حد كبير ذات أهمية منخفضة إلى معتدلة. تقتصر التأثيرات المتوقعة على الطرق والمواقع المحددة وبالتالي تكون موضعية. فهي قابلة للعكس والوقت محدود. تم تطبيق التسلسل الهرمي من أجل تجنب أو تقليل التأثيرات. يتم تسليط الضوء على الآثار المتبقية عند الحاجة.

تحديد ألاثر ألبيئي وألاجتماعي اثناء مرحلة ألبناء		
ألتاثير	**نشاط ألمشروع**	**المشروع ألثانوي**
لم تتم ألسيطرة على المخاوف / الشكاوى المتصاعدة بشكل صحيح	أنشطة البناء العامة ، بما في ذلك استخدام الآلات الثقيلة ومولدات أنشطة الحفر ، أعمال التركيب .الكهرباء والتخزين المفتوح للمواد والتربة المحفورة بناء محطات فرعية دائمة الاستفادة من المتعاقدين من الباطن في أنشطة البناء	- ألتكاليف ألعامه لخطوط النقل - بناء وإعادة تأهيل المحطات الثانوية - شبكات التوزيع ومكوناتها - الأنشطة الأخرى ذات الصلة
إدارة غير سليمة للنفايات الصلبة والسائلة والخطرة بما في ذلك البناء والهدم وكذلك النفايات المنزلية التي تؤدي إلى تلوث التربة والمياه السطحية		
اصدار ألضوضاء		

انبعاثات الهواء والغبار		
موارد المياه		

المخاطر البيئية والصحية العامة عن طريق التلوث بالبيفينيلات المتعددة الكلور (PCBs)	الاستفادة من المقاولين ألثانويين في أنشطة البناء.	
تلوث التربة / المياه الجوفية من تسرب الوقود النفطي		
التخلص غير السليم من مياه الصرف الصحي من مكاتب الموقع و / أو معسكرات العاملين مما يؤدي إلى تلوث التربة والمياه السطحية.		
خطر تلف الطرق والبنية التحتية الأخرى الناجمة عن عبور الشاحنات الثقيلة		
خطر تلف / كسر خطوط الخدمات الأرضية والأنابيب (مياه الشرب ، مياه الصرف الصحي ، كابلات الكهرباء ، خطوط الهاتف)		
الصحة والسلامة المهنية فيما يتعلق ، على سبيل المثال لا الحصر: - المخاطر المادية من نفايات الهدم - المخاطر المادية من المعدات والسيارات -خطر الحريق -الانزلاق والسقوط - ألعمل اليدوي والرفع -الصعق الكهربائي - التعاملمع خطوط الكهرباء النشطة الإنهاك الحراري		
صحة المجتمع والسلامة من حيث حوادث السيارات أو الحوادث المتعلقة بالبناء		
الازدحام المروري وانسداد الطرق		
الآثار المحتملة المرتبطة بالصدفة		
متطلبات الأراضي / الاحتياز الدائم / المؤقت		

فقدان سبل المعيشة أو الممتلكات أو فقدان مؤقت للوصول إلى الموارد الإنتاجية		

ظروف العمل الفقيرة		
خطر تشغيل الأطفال		
زيادة خطر السلوك غير المشروع والجريمة		
تدفق السكان الإضافيين ("المرافقين")	تدفق العمالة والمخاطر المرتبطة بها	
زيادة العبء على توفير الخدمات العامة		
العنف القائم على نوع الجنس		
الأرتفاع المحلي للأسعار ومزاحمة المستهلكين المحليين		
الصراعات الاجتماعية داخل المجتمعات وبينها		
زيادة خطر انتشار الأمراض المعدية.		

خلال **مرحلة التشغيل** من المتوقع حدوث التأثيرات التالية:

١. خطوط نقل الطاقة الكهربائية ذات الجهد العالي:

- المجالات الكهرومغناطيسية
- الضوضاء
- ألجماليات
- تصادم الطيور

٢. شبكة توزيع الجهد المنخفض
ومن المخطط تركيب شبكات توزيع الجهد المنخفض باستخدام الوظائف والأسلاك العلوية. قد تتطلب الصيانة الدورية لهذه الشبكات قطع بعض الأشجار أو منع الوصول إلى بعض الطرق، ستكون التدخلات المخططة بشكل رئيسي محل الأجزاء التالفة أو المسروقة من الشبكات. أي إضافات جديدة إلى الشبكة ستكون في المناطق الحضرية.

٣. ألمحطات
يتم عزل العديد من قواطع التيارات الكهربائية ذات الجهد العالي والمفاتيح ألكهربائيه وغيرها من المعدات المستخدمة في منظومة النقل والتوزيع مع هيكسافلوريد الكبريت ، وهو غاز دفيئي قوي (GHG). هذا الغاز يمكن أن يتسرب إلى الغلاف الجوي من المعدات القديمة أو أثناء الصيانة والخدمة.

E4.2 ترتيبات تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

الترتيبات العامة لتنفيذ المشروع
سيتم تنفيذ مكون نقل المشروع من قبل مديرية نقل الكهرباء في الجنوب في حين أن مديرية توزيع الكهرباء الجنوبية تكون مسؤولة عن تنفيذ عنصر التوزيع.
مديرية توزيع كهرباء الجنوب
مسئولة عن تنفيذ اتفاقية مشروع نقل مكونات إلى مديرية نقل الكهرباء الجنوبية بتوقيع اتفاقية تنفيذ المشروع مع مديرية نقل الكهرباء الجنوبية.
مديرية النقل الكهربائي الجنوبي ومديرية توزيع كهرباء الجنوب
تكون مسؤولة عن الجوانب التالية: المشتريات المتعلقة بالمشروع ، والضمانات ، والإدارة المالية ، والرصد والتقييم ، ووظائف إدارة المشروع. قام كل كيان منفّذ بإنشاء فريق لإدارة المشروع يكون مسؤولاً عن التنفيذ الكلي للمشروع بالإضافة إلى التنسيق وتقديم التقارير إلى البنك.

سيقوم مهندس المالك بدعم التنفيذ الشامل للمشروع وتطوير القدرات ، حيث يعد هذا هو أول مشروع يقوم به البنك الدولي من قبل أي من الكيانين ، ويشير أيضًا إلى أن معظم عمليات الشراء الدولية لعقود مماثلة تمثلت في دور مقر وزارة الكهرباء. وكجزء من إدارة تعزيز القدرات المؤسسية في مديرية توزيع الكهرباء في الجنوب ، يتم تعيين شركة خدمات دعم الأعمال ذات خبرة في إدارة مرافق الكهرباء وعملياتها لدعم العمليات الأولية لمديرية توزيع الكهرباء في الجنوب ككيان اعتباري وإعادة هندسة الأعمال

يشمل فريق إدارة المشروع الموظفين المسؤولين عن التنسيق والمشتريات والتخطيط والجوانب المالية والتشغيلية والتقنية والبيئية والاجتماعية. لكل جانب ، تم اقتراح ثلاثة شخصيات مخصصة كمراكز اتصال ؛ مدير واحد وضابطين. سوف يتحمل فريق إدارة المشروع مسؤولية التخطيط اليومي والتنفيذ والإشراف على الضمانات البيئية / الاجتماعية الخاصة بالمشروعات الفرعية.
.

من المتصور أنه إذا كانت هناك حاجة إلى قدرة إضافية ، فقد تقوم فرق إدارة المشروع بتوظيف مستشارين خارجيين لديهم الخبرة الكافية لدعم نقاط الاتصال التابعه الى فرق إدارة المشروع.
على المستوى الميداني ، من المتوقع أن فرق إدارة المشروع
ستقوم جهات التنسيق البيئية والاجتماعية بالإشراف الميداني المنتظم لضمان التزام المتعاقدين والعاملين بخطة الإدارة البيئية والاجتماعية

سيطلب أيضًا من الشركات الهندسية والفنية توظيف موظفين متخصصين في البيئة والتنمية الاجتماعية والصحة والسلامة للقيام بالإشراف اليومي على الأنشطة الميدانية وإعداد تقارير عدم الامتثال للشروط التي ستقوم فرق إدارة المشروع بالتحقيق فيها واتخاذ الإجراءات وفقا لذلك.

المقاولين

سوف يكون تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية إلى حد كبير مسؤولية المقاولين. يجب على المقاول ترشيح خبير استشاري بيئي وصحي وسلامة ومستشار في مجال التنمية الاجتماعية (موصى به) لضمان الالتزام بخطة الإدارة البيئية والاجتماعية أثناء الإنشاء.

المراقبة البيئية

وستركز خطة العمل المختصرة لإعادة التوطين على الرصد البيئي الفعال. وبما أن معظم الآثار البيئية المتوقعة من المشروع ذات طبيعة عامة وتتعلق بالتشييد والأعمال المدنية وإدارة الموقع وسلامة العمال و الناس ، الخ ، فسيتم تنفيذ الرصد إلى حد كبير في شكل مراقبة الامتثال من خلال الإشراف المنتظم من قبل الموقع. موظفين مسؤولين. يتم تقديم قائمة مراجعة عامة للرصد وقائمة مراجعة محددة لمراقبة سلامة البناء يتم استخدامها وملؤها أثناء الإشراف على الموقع في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

يجب تحديث هذه القوائم وتوسيعها لتشمل التأثيرات التي تكون في الأغلب تأثيرات خاصة بكل حالة وغيرها من التأثيرات البيئية الخاصة بكل موقع بناءً على الإجراءات المتفق عليها في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية.

ستجري مراقبة المعايير البيئية (مثل الهواء والماء والملوحة وجودة الرواسب ، إلخ) على أساس المتطلبات المحددة في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الفردية

. سيتم مراقبةالآثار الإجمالية للمشروع أثناء تنفيذ المشروع من خلال عدد من المؤشرات المختارة ، والتي تعكس المساهمة البيئية الإيجابية من المشروع إلى البيئة العامة. يجب أن يدعم المشروع عمليات التدقيق البيئي المستقل على أساس سنوي خلال تنفيذ المشروع.

E4.3 المشروع الثانوي للفحص البيئي والاجتماعي وإطار الموافقة عليه

تم اقتراح نظام منهجي للفحص والتصنيف والمراجعة والموافقة وحماية ومراقبة المشروعات الثانوية. يتم فحص المشاريع الثانوية من أجل التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة باستخدام قوائم ألفحص المدرجة في الملحق ١. وسيكون الهدف منها هو تحديد النوع المناسب من طرق الحماية من بين ما يلي:

سيقوم البنك بعد ذلك بمراجعة نتائج الفحص ، وبناءً عليه يتم تأكيد الوثائق ذات الصلة ، وإعدادها ، واستشارة أصحاب المصلحة والكشف عنها. بعد التصريح الرسمي لوسائل الحماية من قبل البنك أو الحكومة ، يجب تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية ومراقبتها.

. تقييم للمشاريع الثانوية المحتملة وتحديد وسائل الحماية المناسبة.

ألمشروع ألثانوي	وسيلة الحماية المختارة	ألمبرر
تركيب محولات ومحطات متنقلة جديدة في المحطات القائمة	قائمة الفحص لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية	يقتصر التدخل على تركيب واحد أو أكثر من المحولات بأقل قدر من التأثيرات البيئية والاجتماعية. الأرض موجودة فعليا
اعادة تأهيل وتوصيل الخطوط	ألتقييم الكامل للأثر البيئي والاجتماعي	وستعتمد الآثار على المسار والمستقبلات الحساسة المحيطة به ويجب إعداد تقييم كامل للأثر البيئي والاجتماعي
إعادة تأهيل المحطات الثانوية	خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع	مشاريع ذات تاثيرات متوسطة. سوف تعتمد الآثار على حجم إعادة التأهيل والمستقبلات الحساسة المحيطة بها
البناء والأشغال المدنية	خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع	مشاريع ذات تاثيرات متوسطة. سوف تعتمد الآثار على حجم إعادة التأهيل والمستقبلات الحساسة المحيطة بها

أعمال توسعة للمحطات القائمة	خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع	مشاريع ذات تاثيرات متوسطة. سوف تعتمد الآثار على حجم إعادة التأهيل والمستقبلات الحساسة المحيطة بها

E4.4 بناء القدرات وألتدريبات ألمطلوبة

عند الموافقة على إطار الإدارة البيئية والاجتماعية من البنك الدولي واعتماده ، يوصى بأن يخضع أصحاب المصلحة التاليون للتدريب على تطبيق إطار الإدارة البيئية والاجتماعية:

- جهات اتصال البيئة / موظفين فرق إدارة المشروع

- الموظفون ذوو الصلة في البصرة ، ومسؤولو وزارة الكهرباء وموظفو كل من أقسام التوزيع والنقل
- المنظمات غير الحكومية التي يمكن أن ترتبط بتنفيذ ومراقبة خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
- أصحاب المصلحة في المشروع الآخرون - ا لشركاء المستفيدين / المحتملين لمشروع إعادة تأهيل وتطوير خدمات الكهرباء.

إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

سيتم تخصيص تدريب إطار الإدارة البيئية والاجتماعية لأدوار مختلف الجهات المعنية لتشمل:

- فحص المشروع الثانوي ، إعداد الأدوات البيئية والاجتماعية ، والإفصاح عنها
- نظرة عامة على إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والتي تتظمن قائمة من المشاريع ألثانوية ألايجابية
- تنفيذ تدابير التخفيف
- مراقبة تنفيذ التدابير
- القوالب والأرشفة وألتقارير
- تحليل بيانات المشروع وتقدم المشروع

بالإضافة إلى ذلك ، هناك حاجة لتدريب العمال لتقليل مخاطر الحوادث وضمان الامتثال لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية او خطط الإدارة البيئية. تشمل الموضوعات التدريبية ذات الصلة التي سيقدمها المقاول لتدريب العاملين ما يلي:

- الصحة والسلامة المهنية حسب الطلب
- الإسعافات الأولية والاستجابة للطوارئ
- التدريب على إعداد وتنفيذ خطط الإدارة البيئية للمشروع الثانوي

الفصل الأول: المقدمة

1.1 ألخلفية

إن إعادة الاستقرار والأمن هما من الأولويات الرئيسية لحكومة العراق. الأولويات الإستراتيجية في الوزارات: تضع خطة العمل ٢٠١٤-١٨ هذه الأولويات الست: (١) عراق آمن ومستقر ، (٢) ترقية الخدمات إلى مستوى معيشة المواطنين (٣) تشجيع التحول نحو القطاع الخاص. (٤) زيادة إنتاج النفط والغاز لتطويرالاستدامة المالية (٥) الإصلاح الإداري والمالي للمؤسسات الحكومية و (٦) تحسين العلاقات الاتحادية المحلية. على الرغم من تصاعد الدولة الاسلاميه في العراق وسوريا وفقدان السيطرة على الأراضي إلى الشمال والغرب من بغداد في عام ٢٠١٤ ظلت المناطق التجارية المهيمنة في العراق من بغداد إلى البصرة في الجنوب آمنة نسبيا. تقدم هذه المناطق العديد من التحديات للحكومة بما في ذلك التحدي المتمثل في توفير وتحسين الخدمات الأساسية ومعالجة البطالة والفقر في وقت من الضغوط المالية الكبيرة بسبب انخفاض أسعار النفط. في أغسطس ٢٠١٥ وأوائل ٢٠١٦ بدأت المظاهرات الجماهيرية

ضد الفساد وضعف الخدمات العامة ودخلت البرلمان داخل المنطقة الدولية في بغداد. تؤكد هذه التحديات العنيدة على أهمية تقديم إصلاحات وخدمات اجتماعية مهمة

تفرض عدم الكفاءة في قطاع الطاقة ألكهربائيه عبئا ماليا واقتصاديا كبيرا على العراق. عانى قطاع الطاقة من عقود من العقوبات الدولية والصراعات التي أضعفت المؤسسات وأسفرت عن نقص الاستثمار وتدهور مزمن في البنية التحتية. تظهر أوجه القصور نفسها في جميع المراحل من قدرة التوليد إلى التوزيع. أدت الكفاءة التشغيلية المنخفضة وارتفاع مستويات خسائر الكهرباء ، ومعدات الشبكات المستهلكة إلى مستويات متوسطة من الخسائر التقنية والتجارية الإجمالية لحوالي ٤٠٪ من إجمالي الطاقة المولدة. ونتيجة لذلك يتم فقدان ما يقرب من نصف الطاقة المنقولة إلى شبكة التوزيع بعد توليدها قبل جمع أي إيرادات. إن شبكة الكهرباء قادرة على توفير حوالي ٧,٦ ساعة من الكهرباء يومياً مما يجبر المواطنين على الاعتماد على مولدات الديزل المكلفة والملوثة للبيئه.
على الرغم من تحسن الظروف في بعض السنوات في بعض الشركات وفقًا لمسح المؤسسة في عام ٢٠١١ ، فقد صنفت ٥٤٪ من الشركات الوصول إلى الكهرباء واعتمدتها باعتبارها أكبر عائق أمام ممارسة الأعمال التجارية. وعادة يفوق الطلب الصيفيي (وقت الذروة) التوليد الفعلي بنسبة ٥٠٪ تقريبًا ، وقدرت إستراتيجية العراق الوطنية المتكاملة للطاقة تكلفة انقطاع التيار الكهربائي بنحو ٤٠ مليار دولار أمريكي سنويا

من أجل تحسين الأداء الفني والتجاري غير الكفوء لقطاع الكهرباء شرعت حكومة ألعراق في اتخاذ إجراءات لإعادة انشاء تسعيرات ألكهرباء والتحرك تدريجياً نحو تحقيق استرداد التكلفة الكاملة مع ضمان الحماية الكافية للمستهلكين الفقراء والضعفاء. تأسست السياسات في إستراتيجية القطاع (استراتيجية العراق المتكاملة للطاقة) التي اعتمدها مجلس الوزراء في عام ٢٠١٤ و المنصوص عليها في قانون صدر مؤخرا قانون الكهرباء رقم (٥٣) لعام ٢٠١٧.
على هذا الأساس تم اقتراح موارد البنك الدولي للإنشاء والتعمير لدعم إعادة بناء وتعزيز خدمات الكهرباء في منطقة محافظة البصرة التي دمرت بنيتها التحتية الاقتصادية بما في ذلك خدمات الكهرباء بسبب الحروب والصراعات المختلفة خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٨. في عام ٢٠١٥ وحده عانى أكثر من ٨٠ في المائة من الأسر في البصرة عن انقطاع التيار الكهربائي لمدة ثلاث ساعات على الأقل يومياً ، مما دفع معظم سكان المحافظة إلى الاعتماد على مصادر إضافية للطاقة مثل المولدات الخاصة أو المشتركة لتغطية الشبكة العامة الفاشلة.

١,٢ أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

تقدم هذه الوثيقة إطارًا للإدارة البيئية والاجتماعية (إطار الإدارة البيئية والاجتماعية) لمشروع إعادة الإعمار وتعزيز الخدمات الكهربائية (مشروع إعادة تأهيل وتحسين الخدمات الكهربائية في محافظة البصرة)
الهدف من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هو توفير عملية إدارة بيئية واجتماعية لتصميم وتنفيذ هذا المشروع وتوفير طريقة عملية خلال صياغة المشروع وتصميمه وتخطيطه وتنفيذه ومراقبته لضمان الجوانب البيئية والاجتماعية. على النحو الواجب في هذه العملية. ويصف الخطوات التي ينطوي عليها تحديد وتخفيف الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع ويكفل وضع جميع احتياجات بناء القدرات المؤسسية ذات الصلة والتدريب من أجل التنفيذ الفعال لتدابير التخفيف المحددة في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. تم اعتماد نهج للتسلسل الهرمي للتخفيف خلال تطوير إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هذا من أجل: تجنب المخاطر والآثار عندما يكون ذلك ممكنًا أو تقليص و تقليل المخاطر والآثار إلى مستويات مقبولة في حالة لا يمكن تجنبها وألتعويض عن التاثيرات المتبقية المتبقية الهامة .
اطار الإدارة البيئية والاجتماعية يقترح مبادئ عالية المستوى ومبادئ توجيهية وإجراءات لفحص وتقييم وموافقة وإدارة ومراقبة تدابير التخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية لأنشطة المشروع / المشاريع اثانوية. ناتج إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هذا يهدف إلى ضمان أن يكون المشروع المقترح سليمًا ومستدامًا بيئيًا واجتماعيًا.

١,٣ تفاصيل المشروع:

سيدعم المشروع تحسين الموثوقية والكفاءة والمساءلة من إمدادات الكهرباء في محافظات البصرة والمثنى وذي قار وميسان من خلال تحسين البنية التحتية النقل والتوزيع، والحد من فقدان التقنية الكهرباء داخل منظومة النقل والتوزيع.
كما يقوم المشروع بتمويل برنامج تحسين الكفاءة التشغيلية والتجارية الذي يشمل تصميم وتوريد وتركيب وتشغيل نظام متكامل لإدارة معلومات التوزيع. يجب أن يشمل نظام معلومات إدارة التوزيع المتكامل وظائف الأعمال الأساسية لتوزيع الكهرباء ، وهي: عمليات الشبكة والصيانة والتجارية وإدارة موارد الشركة. وأخيرا ، سيدعم المشروع خدمات الكهرباء اللامركزية وتفعيل قانون الكهرباء فيما يتعلق بإدارة مديرية توزيع كهرباء الجنوب.
سيدعم المشروع بشكل مباشر زيادة كفاءة وموثوقية إمدادات الكهرباء في مناطق المشروع من خلال تعزيز نظام النقل والتوزيع من خلال إنشاء عدة محطات فرعية وخطوط نقل وتوزيع. ومن المتوقع أن يزيد المشروع من موثوقية إمدادات

الكهرباء في مناطق المشروع من خلال تقليل انقطاع التيار الكهربائي وخسائر الشبكة التقنية بنحو ٥٠ في المائة و ١٦ في المائة على التوالي. ومن المتوقع أن يزيد برنامج تحسين الكفاءة التجارية من مبيعات إيرادات الكهرباء بحوالي ٣٠ بالمائة ، مع زيادة الفوترة من ٤٠ بالمائة إلى أكثر من ٧٠ بالمائة. كما سيدعم المشروع الإصلاحات المؤسسية القطاعية لتحسين تقديم خدمات الكهرباء ، وتحسين العمليات ، والشفافية والمساءلة من خلال دعم العمليات الأولية لمديرية توزيع كهرباء الجنوب. ككيان مؤسسي ، وتشكيل القطاع ، وإنشاء وحدة تحديث في وزارة التعليم لبدء وظائف التنظيم القطاعي. ركزت التحسينات التشغيلية المقترحة على مديرية توزيع كهرباء الجنوب

يهدف إلى أن يكون حافزا تحويليا للإصلاح في توفير خدمات الكهرباء في العراق. إن عمليات توزيع الكهرباء المحسنة ستقطع شوطا طويلا في معالجة عدم الثقة المزمن بين مستهلكي الكهرباء ، وفي الوقت نفسه سيبدأ تخفيف العبء على الموارد الحكومية عن طريق تعزيز الأداء المالي. الهدف من المنهج المقترح هو المساعدة في تعزيز مديرية توزيع كهرباء الجنوب

العمليات التجارية الأساسية ؛ من أجل بناء الأساس التجاري وتعزيزه واستخدام هذه القوة من أجل معالجة التحديات الوبائية المتعلقة بالاستدامة المالية للقطاع.

١,٣,١ مكونات المشروع

يتكون المشروع من الاجزاء الثلاثة (٣) الرئيسية التالية:

. الجزء ألاول: تعزيز شبكة النقل (١٠٠ مليون دولار أمريكي)

يهدف هذا العنصر لتمويل أنشطة تهدف إلى زيادة سعة شبكة النقل لكي (أ) معالجة قيود سعة الشبكة لتلبية الطلب الحالي على الطاقة الكهربائية (ب) تلبية توسع الحمل المتوقع في المستقبل (ت) توفير مرونة التشغيل وبالتالي اثبات تحسين إمدادات الكهرباء (ث) تقليل الخسائر التقنية لشبكة النقل. تشمل الأنشطة المقترحة ما يلي: (١) ٣٣/١٣٢ / ١١ كيلو فولت إعادة تأهيل المحطات ألثانوية وترقيتها (٢) تعزيز شبكة النقل ١٣٢ كيلوفولت (٣) توريد وتركيب محطات كهربائية متنقلة ٣٣/١٣٢ /١١كيلوفولت. ومن المتوقع أن يزيد النطاق المقترح من سعة شبكة النقل بحوالي ٦٠ غيغاواط

<u>الجزء الثاني: إعادة بناء شبكة التوزيع وتعزيز الكفاءة التشغيلية والتجارية (١١٠ مليون دولار أمريكي)</u>

يشير هذا الجزء الى الاستثمارات المقترحة لشمول الأنشطة المتعلقة بما يلي: (أ) إعادة تأهيل شبكة التوزيع وتعزيزها لتلبية الطلب الحالي والمستقبلي على الكهرباء وخفض الخسائر الفنية وزيادة مرونة العمليات (ب) تصميم وتوريد وتركيب وتشغيل نظام معلومات الإدارة المتكاملة الذي يشمل وظائف الأعمال الأساسية لتوزيع الكهرباء و عمليات الشبكة والصيانة والْاعلان التجاري وإدارة موارد الشركة.

سيشمل برنامج معلومات إدارة التوزيع المتكاملة برنامج حماية الإيرادات لتحسين إدارة إيرادات مبيعات الكهرباء ، بما في ذلك قاعدة بيانات العملاء الجغرافية ، والقياس ، وإعداد الفواتير وجمع الإيرادات.

يشكل برنامج معلومات إدارة التوزيع المتكاملة أساسًا للعمليات المستقبلية وخطط تحسين الأعمال في مديرية توزيع الكهرباء الجنوبية

. سوف يعزز برنامج IDMIS المقترح قدرة المديرية على تشغيل الشبكة ومراقبة الأداء على مستوى المديرية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: (١) تجميع الكهرباء المستلمة من الشبكة الوطنية إلى المديرية لتصبح أكثر عرضة للمساءلة المالية والتشغيلية. (٢) تعزيز فواتير الكهرباء ومجموعات الإيرادات بما في ذلك مراجعة الطاقة و (٣) تحديد موقع مراقبة الشبكة والتحكم فيها عن بعد ، وبالتالي الاستجابة السريعة لخدمات شبكة التوزيع.

<u>الجزء الثالث: دعم القدرات المؤسسية ودعم تنفيذ المشروع (١٥ مليون دولار أمريكي).</u>

وسيشمل هذا الجزء تطوير إطار تنظيمي وعمليات بناء القدرات المؤسسية المتوافقة مع برنامج الإصلاح الحكومي لتحسين المساءلة والحوكمة والاستدامة المالية وزيادة المشاركة في القطاع الخاص.

سوف يقوم TA والخدمات الاستشارية من بين أمور أخرى دعم ما يلي:

ا. إعادة هيكلة القطاع.

ب. إنشاء وحدة تحديث قطاع داخل وزارة التربية.

ج. بناء القدرات والتعزيز المؤسسي.

١,٣,٢ أهداف تطوير المشروع

يهدف المشروع إلى تحسين الموثوقية وتعزيز الكفاءة التشغيلية والتجارية لخدمات الكهرباء في مناطق المشروع المختارة لمديرية توزيع كهرباء الجنوب. سيتم قياس المؤشرات الرئيسية التالية لبيان إنجازات الأهداف:

أولاً - تحسين موثوقية تقديم خدمات الكهرباء: زيادة كفاءة البنية التحتية للتوزيع (سعة نقل وتوزيع محدودة ٥٠ في

المائة-خط اساسي-١١١,٠ غيغاواط٢٠١٧ والهدف٤٢,٥ في2022

ثانيا. تعزيز الكفاءة التشغيلية لخدمات الكهرباء: تقليل الخسائر الفنية (الخسائر (النسبة المئوية للحد من الخسائر الفنية ، ميجاوات / سنة) .الأشرطة) [١٧٪ ، 10.9-ميجاوات2017))؛ ٩,٠ ميجاوات (٢٠٢٢)].
ثالثا. تطوير العمليات التجارية: زيادة في المجموعات / الفواتير (الطاقة المموّلة / المقدّمة). [٣٠ في المائة - ٤٠ في المائة (٢٠١٦) ؛ ٧٠ في المئة (٢٠٢٢)].
بالإضافة إلى ذلك ، يساهم المشروع في العديد من الأهداف عالية المستوى مثل:

أولا. يساهم المشروع في خطة الإصلاح التفصيلية للحكومة العراقية من أجل تقديم خدمات أفضل للناس. وستوفر خطط الإصلاح لبنات بناء أساسية لنمو التوظيف والازدهار على المدى الطويل مع الانتقال التدريجي من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد قائم على السوق.

ثانيا. يساهم المشروع في تحقيق أهداف البنك الدولي المزدوجة - تخفيف حدة الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. سيحسّن المشروع نوعية الحياة وسيعزز الدخل المتاح للمستهلكين ، من خلال تحسين إمدادات الطاقة للقطاع الخاص والمناطق السكنية ذات الدخل المنخفض. ونظراً لمقدار وطبيعة أعمال التوزيع التي ينطوي عليها المشروع ، فإنه سيخلق أيضاً فرص عمل كبيرة خلال تنفيذه.

ثالثا. يدعم المشروع استراتيجية التقييم الغذائي المصغر من خلال المساهمة في عدد من أركانها
ويشمل: (١) إعادة البناء والانتعاش: من خلال دعم إعادة بناء شبكة تتدهور بشدة نتيجة للإهمال الإقليمي والصراع وعدم الاستقرار (٢) تجديد العقد الاجتماعي: من خلال دعم قطاع الكهرباء في خطوات مبكرة نحو الإصلاح على المدى الطويل ، وإعادة هيكلة شركاتها العامة وخصخصتها في نهاية المطاف ، بالإضافة إلى دعم الأداء المالي المتزايد المصاحب للخدمات المحسنة وإظهار الاستعداد لدفع ثمنها.

رابعا. يتماشى المشروع بالكامل مع إطار الشراكة القطرية للبنك الدولي (CPF) للسنة المالية ٢٠٠٨ لمجالات التركيز الإستراتيجي والتي هي (١) تقديم ألمساعدة على معالجة و إدارة الوضع المالي الحرج من خلال دعم الإصلاحات التي سيكون لها تأثير مباشر على العجز المالي (٢) تحسين تقديم الخدمات الأساسية مع إعطاء الأولوية للمجالات التي تقلص فيها التهديد الأمني (المناطق المحررة) والمحافظات الوطنية و (٣) لتعزيز تنمية القطاع الخاص وألامورالمالية.

خامسا خامسا-ويتسق المشروع مع نهج "تعظيم التمويل من أجل التنمية" وينسجم مع الموضوع الرئيسي "السائد في المرحلة التمهيدية" من خلال معالجه الاستدامة المالية للقطاع للتمكين من الاكتظاظ في التمويل التجاري في سلسله القيمة الكهربائية المتصلة من الغاز إلى القوه. ومن شان تحسين أداره الإيرادات في القطاع الثانوي للتوزيع ان يعزز الموارد الخارجة عن التيار الكهربائي لأنه سيوفر إيرادات يمكن التنبؤ بها ومطلوبه ببموجب ترتيبات الشراء (اتفاقات مشتريات الطاقة). وهذا ، إلى جانب الإصلاحات المقترحة في قطاع الغاز وما ينتج عنه من اتفاقات الإمداد بالغاز المحتملة ، يوفر حوافز لمزيد من الاستثمارات في عمليات احتجاز وتجهيز الغاز في المراحل التمهيدية ، وبخاصه التكنولوجيات المستجدة فيما يتعلق بالموقع تحويل الغاز إلى الطاقة.

بالإضافة إلى ذلك ، ستساهم الإجراءات الجنسانية المقترحة في سد الفجوات بين الجنسين المحددة في التقييم النوعي (الملحق ١) في المجالات التالية: (١) قدرة المرأة على الانخراط في الأنشطة التعليمية ونتائجها الصحية ؛ (٢) مستويات دخل النساء المشتغلات في الأنشطة الاقتصادية ، بما في ذلك الأعمال التجارية المملوكة للنساء ؛ (٣) قدرة المرأة على الانخراط في الأنشطة المدرة للدخل ؛ (٤) صوت المرأة ووكالتها في سياق وصول المرأة إلى المعلومات وقدرتها على

اتخاذ القرارات بشأن حياتها والتصرف بناء على المعلومات المقدمة لتحقيق النتائج المرجوة. سيغلق المشروع هذه الفجوات من خلال:

ا. توفير خدمة كهربائية محسنة ورصد آثار تحسينات الخدمة بانتظام على: (١) قدرة المرأة على الانخراط في الأنشطة الاقتصادية ، (٢) مستويات دخل النساء المشتغلات في الأنشطة الاقتصادية ، بما في ذلك الأعمال التجارية المملوكة للنساء ؛ (٣) قدرة الطالبات على المشاركة في الأنشطة التعليمية ، و (٤) النتائج الصحية للمرأة ؛
ب. زيادة معلومات المرأة وتوعيتها بشأن كفاءة استخدام الطاقة وحقوق المستخدمين ومسؤولياتهم فيما يتعلق بخدمات الكهرباء (مثل آثار عدم السداد على جودة الخدمة وخيارات سداد الفواتير) من خلال إشراك الجماعات النسائية في تنظيم حملات الاتصال والتوعية ؛
ج. معالجة شواغل القدرة على تحمل تكاليف المجموعات النسائية الضعيفة ، بما في ذلك الأسر المعيشية التي تعولها نساء والنساء المشردات داخلياً مع تحفيز الروابط القانونية من خلال توفير خيارات دفع الفواتير المناسبة ؛
د. كجزء من استراتيجية إعادة تطوير المهارات في مديرية توزيع الكهرباء في الجنوب ، سيبحث المشروع أيضًا فرص بناء القدرات على النوع الاجتماعي من خلال: (١) مراجعة خطط التدريب الحالية والتوصية بالمحتوى المرتبط بنوع الجنس ، (٢) توفير التدريب على النوع الاجتماعي. القضايا ذات الصلة وأهميتها في مكان العمل. كما سيقيم المشروع أيضا العوائق التي تحد من التقدم الوظيفي للموظفات ، وتصميم أنشطة التوجيه ، والتدريب ، وبناء القدرات لدعم التطوير الوظيفي للموظفات.

سيتم النظر في المؤشرات التالية:
ا. عدد المستفيدين من المشروع أبلغوا عن تحسن في خدمات الكهرباء ، من بينهم الإناث (في المائة) ؛
ب. من بينها الأسر المعيشية التي ترأسها نساء (نسبة مئوية) ؛
ج. عدد الأسر المعيشية التي تعيلها نساء مع حوافز (أي خيارات دفع الفواتير المناسبة) والحصول على خدمة الكهرباء الرسمية ؛
د. تقديم عدد من النساء النازحات بالحوافز (أي خيارات دفع الفواتير المناسبة) والحصول على خدمة الكهرباء الرسمية ؛
ه. عدد النساء اللواتي أبلغن عن الانخراط في أنشطة مدرة للدخل بسبب التحسينات في خدمات الكهرباء ؛
و. بلغ عدد النساء اللواتي شاركن في الأنشطة المدرة للدخل زيادة في الدخل والإنتاجية بسبب التحسينات في خدمات الكهرباء ؛
ز. الشركات التي تملكها النساء (نسبة مئوية) ؛
ح. أبلغ عدد من النساء عن تحسن النتائج الصحية (أي تقليل الأمراض الجلدية) بسبب التحسينات في خدمات الكهرباء ؛
أنا. عدد النساء العاملات في تنظيم حملات الاتصال والتوعية مع النساء بشأن كفاءة استخدام الطاقة ، وحقوق المستخدمين والمسؤوليات المتعلقة بخدمة الكهرباء ، وآثار الاتصالات غير القانونية على جودة الخدمة ، وخيارات تسديد الفواتير ؛
ي. عدد النساء ذوات الفهم المتزايد لكفاءة الطاقة وحقوق المستخدمين ومسؤولياتهم فيما يتعلق بخدمة الكهرباء (مثل تأثيرات عدم السداد على جودة الخدمة وخيارات سداد الفواتير) ؛
ك. بلغ عدد الموظفات العاملات في مديرية الكهرباء زيادة في القدرات وتنمية المهارات.

١,٣,٣ المستفيدين من المشروع

1)مؤسسات قطاع الكهرباء. ومن المتوقع أن تستفيد مؤسسات القطاع بما في ذلك وزارة التربية ، ومديرية نقل الكهرباء في الجنوب ، وخاصة مديرية توزيع الكهرباء الجنوبية ، من الإصلاحات وتحسين كفاءة العمليات. ولن تؤدي الكفاءة المحسنة والشفافية والمساءلة في العمليات إلى تحسين أداء القطاع فحسب ، بل تحسين صورته ومصداقيته لدى حملة الأسهم وعملاء الكهرباء على السواء ، والحصول على دعم للعمليات المستمرة.

2) الأسر. سوف تستفيد الأسر المتصلة بالشبكة (التي تقدر بحوالي ٥٥٠،٠٠٠) بشكل مباشر من موثوقية خدمات الكهرباء المحسنة ، في حين يستفيد عامة الناس (الذين يقدر عددهم بنحو ٦ ملايين شخص) من تحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة بسبب توافر خدمات الكهرباء المحسنة وموثوقيتها (على سبيل المثال ، الصحة والتعليم وإمدادات المياه).

٣) الشركات المنتجة. وستساهم زيادة موثوقية إمدادات الكهرباء في زيادة إنتاجية وإدرار المشاريع الإنتاجية لأنها ستقلل من اعتمادها على توليد الديزل باهظة التكلفة التي تزيد تكلفة كل وحدة منها عن إمدادات الشبكة. وبالإضافة إلى ذلك ، فإن زيادة موثوقية التوريدات ستزيد من ربحية الشركات القائمة من زيادة إنتاجية اليد العاملة (ساعات العمل المخفضة) ، وخفض نفايات المواد وتوليد احتياطي مرتفع التكلفة

الشكل ٢ ـ١ : خريطة لمحافظات جنوب العراق

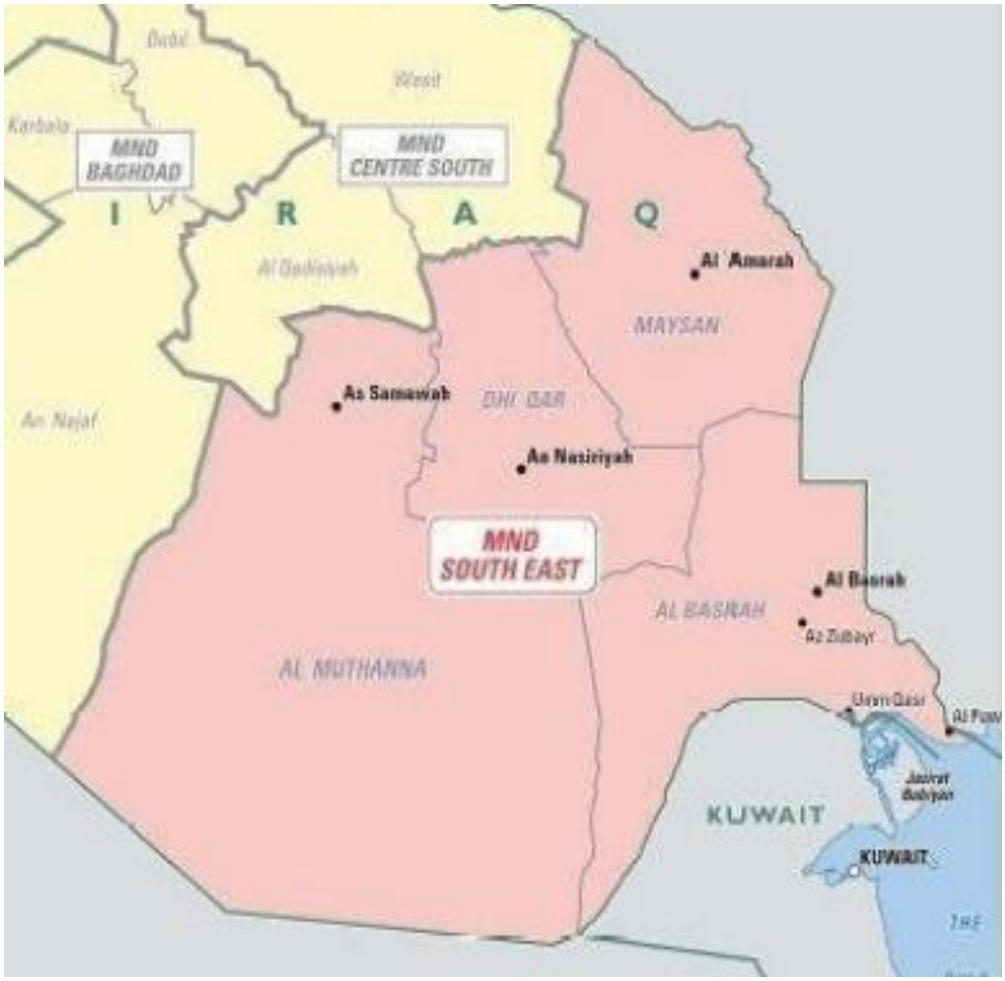

١,٣,٤موقع المشروع

سيتم تنفيذ المشروع في المنطقة التي تخدمها مديرية توزيع الكهرباء الجنوبية
تغطي محافظات البصرة والمثنى وذي قار وميسان ، التي تقع جغرافيا في جنوب العراق. يقدر عدد سكان المحافظات بأكثر من ٦,٠ مليون نسمة من إجمالي سكان البلاد البالغ حوالي ٣٩ مليون نسمة.

الفصل الثاني: الإطار القانوني والمؤسسي

٢,١ متطلبات الضمان للبنك الدولي

هناك ١٠ مفاتيح لسياسات السلامة البيئية والاجتماعية للبنك الدولي ، والتي تهدف إلى ضمان تحديد الآثار البيئية والاجتماعية السلبية للمشروعات التي يمولها البنك وتقليلها وتخفيفها. تحتوي سياسات الضمانات الخاصة بالبنك الدولي على ثلاثة أجزاء:

- السياسات التشغيلية . بيان بأهداف السياسة والمبادئ التشغيلية بما في ذلك أدوار المقترض والتزاماته والمصرف.
- إجراءات البنك (BP) - الإجراءات الإلزامية الواجب اتباعها من قِبل المقترض والبنك.
- الممارسة الجيدة (GP) - الاساسيات الاستشارية غير الإلزامية.

سياسات الضمان التي تم إطلاقها لهذا المشروع

تم تصنيف مشروع تأهيل وتنمية خدمات الكهرباء كمشروع "الفئة ب" ؛ وهذا يعني أن التأثيرات المحتملة للمشروع أقل سلبية وأكثر محدودية حيث تكون في مواقع محددة على العكس من المشروعات ألتي تصنف ضمن" الفئة أ " ويمكن بسهولة تصميم و تنفيذ تدابير التخفيف.
يجب أن يلتزم مشروع تأهيل وتنمية خدمات الكهرباء وما يتبعه من تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية بسياسات وإجراءات الضمانات الخاصة بالبنك الدولي. يوضح الجدول أدناه سياسات البنك الدولي والتي يمكن أن يؤدي إليها المشروع.

الجدول ١-٢: متطلبات الضمان للبنك الدولي

سياسات الحماية	تفعيل ألسياسة	ألمبررات
التقييم البيئي. **ألسياسه ألتشغيليه/4.01**	yes	وسيشمل شراء وتركيب خطوط نقل هوائية عالية الجهد ،ومحطات فرعية ، وشبكات توزيع الجهد المنخفض ومحولات التوزيع. الأعمال المدنية مثل الحفريات الضحلة ، ووضع أسس الخرسانة ، وبناء الأبراج والأعمدة ،فضلا عن توتير الكابلات والأسلاك. ومن المتوقع حدوث العديد من الآثار البيئية ، بما في ذلك انبعاثات الهواء والضوضاء وتلوث المياه وتوليد النفايات الصلبة
ألبيئه ألطبيعيه. **ألسياسه ألتشغيليه/4.04**	NO	من غير المتوقع أن يتم دخول المشروع في مناطق ذات أهمية بيئية. وسيتم إنشاء خطوط النقل على طول ممرات الطاقة الموجودة بالفعل والتي تمر عبر الأراضي الصحراوية .
ألغابات **ألسياسة ألتشغيليه/4.36**	NO	لا توجد غابات داخل حدود المشروع

ادارة ألافات ألزراعية السياسة ألتشغيليه/4.09	NO	لن تحدث اي آفات أو أنشطه ذات صله بالزراعة
الموارد المادية الثقافية السياسة ألتشغيليه/4.11	YES	بشكل عام ، يشتهر العراق باستضافة المواقع ذات الأهمية التاريخية والثقافية.
السكان الأصليين السياسة ألتشغيليه/4.10	NO	لا يوجد سكان أصليون داخل حدود المشروع
إعادة التوطين القسرية السياسة ألتشغيليه/4.12	YES	إذا كانت هناك حاجة خلال فترة تنفيذ المشروع إلى تنفيذ المحطات الثانوية الثابتة أو المتنقلة التي قد تتطلب أراضي خاصة ، عندئذ سيتم تفعيل السياسة التشغيلية ٤,١٢. إذا تم تحديد أي أعمال في السنة الأولى أو أي مواقع معروفة تتطلب التهجير المادي أو الاستحواذ على الأراضي أو فقدان الدخل ، عندها سيتم إعداد خطط عمل إعادة التوطين أو خطة العمل المختصرة لإعادة التوطين قبل التقييم. ينبغي إتاحة الفرصة لجميع الأشخاص المتأثرين بالمشروع والمجتمعات المضيفة للمشاركة في التخطيط والتنفيذ ومراقبة برنامج إعادة التوطين اذى اقتضى ألامر
حماية ألسدود السياسة ألتشغيليه/4.37	NO	لن تتأثر أي سدود بالمشروع.
مشاريع على الممرات المائية الدولية السياسة ألتشغيليه/٧,٥٠	NO	لن يتم القيام بأي أنشطة في الممرات المائية الدولية
مشاريع في المناطق المتنازع عليها السياسة ألتشغيليه/٧.٦٠	NO	لن يتم تنفيذ أي أنشطة في المناطق المتنازع عليها

2.2 اقسام الفحص وإجراءات التقييم البيئي.

الفحص البيئي هو إجراء إلزامي بموجب التقييم البيئي للسياسه ألتشغيليه4.01 . يقوم البنك بإجراء فحص بيئي لكل مشروع مقترح سيوفر له التمويل من أجل تحديد المدى المناسب لنوع التقييم البيئي الذي سيتم إجراؤه. يصنف البنك المشروع المقترح في واحدة من أربع فئات ، تبعا لنوع المشروع وموقعه وحساسيته وحجمه وطبيعته وطبيعة وحجم الآثار البيئية المحتملة. هذه الفئات الأربع هي أ و ب و ج و د (وسيط مالي).

مشاريع ألفئه أ: من المحتمل أن يكون للمشروعات من الفئة أ تأثيرات بيئية سلبية كبيرة تكون حساسة

ومتنوعة ، أو لم يسبق مثلها. بالنسبة لمشروع الفئة (أ) ، يكون المستفيد مسؤولاً عن إعداد
التقرير ، عادةً ما يكون تقييم التأثير البيئي الكامل (أو تقييم التأثيرات البيئية الإقليمية أو القطاعية بشكل مناسب).

مشاريع الفئة ب: لها تأثيرات بيئية سلبية محتملة على السكان أو البشر
المناطق الهامة بيئياً - بما في ذلك الأراضي الرطبة والغابات والمراعي وغيرها من المناطق الطبيعية
الموائل - وهي أقل سلبية من تلك الخاصة بمشاريع الفئة أ. يفحص التقييم البيئي للمشروع التأثيرات البيئة السلبية والإيجابية
المحتملة ويوصي بأي تدابير ضرورية لمنع أو تقليل أو تخفيف الآثار السلبية وتحسين الأداء البيئي.

مشاريع الفئة ج: تتوافق مشاريع الفئة ج بشكل رئيسي مع الأنشطة المتعلقة بالطرق التقليدية للفئة
الثالثة من المشاريع التي يتوقع أن يكون لها تأثيرات طفيفة أو معدومة على البيئة و
لذلك لا تحتاج إلى أن يتم تمريرها من خلال الإجراءات الرسمية لتقييم الأثر البيئي ألخاص بالمشاريع اثانوية. سوف
يقع تمويل جميع ألمشاريع ألثانويه/ الأنشطة المتوقع تمويلها في إطار المشروع وعلى وجه الخصوص ألمشاريع التي
تخص معالجة البيانات والتطوير المؤسسي والمساعدة الفنية وتوفير ألاجهزه والمعدات البرمجية على هذه ألفئة.

الإفصاح والمعلومات العامة. في حالة المشاريع ألثانوية من الفئة ج ، لن تكون هناك حاجة لعقد جلسة استماع عامة أو
خاصة ، ولكن ينبغي على مقدم المشروع تقديم معلومات إلى جميع الأطراف المعنية عن هذه الأنشطة من خلال نشر
الملصقات والمنشورات والكتيبات ونشر المعلومات ذات الصلة على الموقع.

٢,٣ التشريعات واللوائح الوطنية

يخضع المشروع للقوانين واللوائح العراقية التالية:
- القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨١: قانون اقتناء الأراضي
- اللائحة رقم ٢ لسنة ٢٠٠١: الحفاظ على الموارد المائية
- القانون رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٢: قانون الآثار والتراث
- القانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٨: إنشاء وزارة البيئة
- القانون رقم ٢ لعام ٢٠٠٩: حماية البيئة والموارد الطبيعية وتحسينها
- القانون رقم ٢٧ لعام ٢٠٠٩: حماية البيئة وتحسينها
- القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٠: حماية الحيوانات البرية والطيور
- القانون رقم ٤١ لعام ٢٠١٥: الحماية من الضجيج والتحكم فيه.
- القانون رقم ٣٧ لعام ٢٠١٥: قوانين العمل والعمالة العامة وأعمال التوظيف
- التوجيه الوزاري رقم ٣ لعام ٢٠١٢: المحددات البيئية لإنشاء المشاريع ومراقبة تنفيذها الآمن
- التعليمات الوزارية رقم ١٢ لعام ٢٠١٦: لوائح متطلبات الصحة والسلامة المهنية

تعالج التشريعات الوطنية والمبادئ التوجيهية في العراق عمومًا القضايا البيئية والاجتماعية المحتملة المرتبطة
بالمشروعات الثانوية . كما انضم العراق إلى عدد كبير من المؤتمرات والاتفاقيات البيئية الدولية وهو يرصد موارد
جديدة للتقييمات والخطط لضمان تنفيذها الكامل. ومع وجود قوانين جديدة تتطلب الامتثال الملائم لهذه القوانين الدولية بدأ
نهج جديد للتشريعات البيئية المستقبلية في الظهور. ومع ذلك ، وعلى الرغم من أن العراق طرف في المعاهدات ، فإن
التنظيم البيئي في العراق تخلف تقليديا عن المعايير الدولية. يناقش أدناه تحليل للإطار القانوني الوطني ذي الصلة وتحديد
الفجوات المحتملة مع السياسات التشغيلية للبنك الدولي.

التشريعات البيئية العامة
يهدف القانون رقم ٢ لعام ٢٠٠٩ إلى حماية البيئة والموارد الطبيعية وتحسينها ، من خلال الحفاظ على الصحة العامة
والتنوع البيولوجي والتراث الثقافي والطبيعي , وتشجيع التنمية المستدامة والتعاون الدولي والإقليمي. ينص القانون على
إنشاء مجلس لحماية البيئة وتحسينها و يشير إلى وجوب تعاون وزارة البيئة مع الوزارات الأخرى. كما تحدد واجباتها
ومسؤولياتها. يتم إنشاء مجالس مصغرة في مختلف محافظات البلاد. ينص هذا القانون على أحكام لتنظيم تلوث الهواء
والحد من الضوضاء ، حماية الأرض، حماية التنوع البيولوجي ،إدارة النفايات الخطرة ، حماية البيئة من التلوث الناتج
عن استكشاف واستخراج الثروة النفطية والغاز الطبيعي ؛ إنشاء صندوق لحماية البيئة ، المكافآت، التعويض عن
الأضرار ، والأحكام الجنائية.

تقييم الأثر البيئي للمشاريع

القانون رقم ٢٧ من عام ٢٠٠٩ بشأن حماية البيئة وتحسينها و تقييم الأثر البيئي على النحو التالي: "دراسة وتحليل الامكانية البيئية للمشاريع المقترحة التي قد تؤثر ممارسة أنشطتها على صحة الإنسان والسلامة البيئية في الحاضر والمستقبل بهدف حمايتها
. " كما يتضمن القانون الجديد عدة معايير مطلوبة في تقييم التأثيرات البيئية. وفقا للمادة ١٠ ، يجب أن يتضمن تقييم الأثر البيئي ما يلي:

- تحديد الآثار الإيجابية والسلبية للمشروع على البيئة وتأثير البيئة المحيطة به
- الوسائل المقترحة لمنع ومعالجة أسباب التلوث من أجل تحقيق الامتثال للأنظمة والتعليمات البيئية
- حالات الطوارئ لحالات التلوث المحتملة والاحتياطات الممكنة
- تكنولوجيا بديلة ممكنة أقل ضررا بالبيئة والاستخدام المنطقي للموارد
- أحكام للحد من النفايات ،مثل إدراج المواد المعاد تدويرها أو المعاد استخدامها متى أمكن ،
- تقييم الامكانية البيئية للمشروع وتقدير لتكلفة التلوث بالنسبة للإنتاج.

ورد الإجراء الخاص بتقديم تقييم التأثير البيئي في المادة ١١. قبل بدء أي عمل , يجب تقديم تقييم التأثير البيئي إلى وزارة البيئة الاتحادية. لا يجوز أن يبدأ العمل حتى يتم استلام موافقة من الوزارة.
على الرغم من أن القانون رقم ٢٧ يتضمن متطلبات تقييم التأثير البيئي ،إلا أنه تم تحديد عدة فجوات ، خاصة في الجانب الإجرائي والالتزام:

- لا يوجد عملية فحص لتحديد إمكانية التطبيق ومستوى تفصيل تقييم التأثيرات البيئية ، وأي متطلبات لتحديد النطاق يتم خلالها تحديد القضايا التي يجب أخذها في الاعتبار
- لا يتضمن القانون تقييمًا اجتماعيًا ولا يوجد أي مطلب لاستشارة أصحاب المصلحة والمشاركة العامة والإفصاح
- خطط الإدارة البيئية والاجتماعية لا يتم تنفيذها عادة , وفي حالة تنفيذها , لا يتم مراقبتها ومتابعتها بشكل كاف ، خاصة خلال مرحلة البناء.

في غالبية المشاريع , لا يكون المتعاقدون على دراية بأدوارهم ومسؤولياتهم البيئية والاجتماعية الأساسية (الصحة والسلامة المهنية ، وسلامة المجتمع ، والتأثيرات الناجمة عن تدفق العمالة المؤقتة , وما إلى ذلك) ووثائق المناقصة لا تحتوي عادة على مثل هذه الشروط (أي خطة الإدارة البيئية والاجتماعية).

الضوضاء
القانون رقم ٤١ لعام ٢٠١٥ بشأن الحماية من الضجيج والسيطرة عليه يعدل التشريع السابق ، وينظم المسائل المنهجية في التحكم في الضوضاء ، ويحدد حدود أوقات التعرض للضوضاء المستمرة بين ٨٠ و ١١٥ ديسيبل ، ويحدد مقاييس النهار والليل للتعرض للضوضاء الخارجية. يتضمن القانون ٢٠١٥/٤١ معايير للضوضاء المحيطة والمهنية مع فترة التعرض للضجيج. الفجوات الرئيسية التي تم تحديدها هي:
- لا تتم مراقبة الضوضاء المحيطة بشكل منتظم ، ولا تتوفر بيانات المراقبة للناس.
- لا يوجد متابعة للالتزام للتعرض للضوضاء المهنية أثناء غالبية أنشطة البناء.
- تختلف حدود الضوضاء المحددة عن حدود مجموعة البنك الدولي. يتم تقديم مقارنة موجزة في الجدول أدناه.

الجدول 2.2 مقارنة بينحدود الضجيج ألوطني وبين مجموعة ألبنك ألدولي.

متطلبات البنك الدولي				متطلبات القانون العراقي رقم ٤١		
ألمستقبلات	One hour L_{Aeq} (dBA)			الضوضاء المسموح بها كثافة ديسيبل		
	ألنهار	أللیل		نوع المنطقه	ألنهار: ٧:٠٠ – ١٩:٠٠	الليل : 19:00-07:00
سكني؛ المؤسسي. تربوي	٥٥	٤٥		المناطق الحساسة (المستشفيات والعيادات والنقاهة ودور الرعاية السكنية)	٥٠	٤٠
صناعي؛ تجاري	٧٠	٧٠		المناطق السكنية الحضرية	٦٠	٥٠
				المناطق السكنية في الضواحي	٥٥	٤٥
				الفنادق والنزل	٥٥	٤٠
				المؤسسات التعليمية (المدارس والجامعات ورياض الأطفال وغيرها)	٥٥	٤٥
				المناطق الصناعية والمؤسسات العامة	٧٠	٦٠
				المناطق والمؤسسات التجارية والإدارية	٦٥	٦٠
				المناطق الخاصة (المطار ، محطات السكك الحديدية ، الموانئ)	٧٠	٦٠
				المؤسسات الثقافية والمناطق المحمية	٦٠	٥٠
				المناطق الترفيهية	٦٠	٥٠

المناطق السكنية في المناطق الصناعية	٦٠	٤٠

الصحة والسلامة المهنية

قانون العمل رقم ٣٧ لعام ٢٠١٥ والتعليمات الوزاريه رقم ١٢ لعام ٢٠١٦: متطلبات الصحة والسلامة المهنية تعد اللوائح التنظيمية التشريع الرئيسي لقضايا الصحة والسلامة. يميز القانون رقم ٢٧ لعام ٢٠١٥ بين الوظائف حسب الظروف والواجبات التي يقوم بها الموظفون ، مع الأخذ في الاعتبار أن قانون العمل الجديد يشمل أكثر من ١٧٠ مادة ، والتي تشمل عددا من الشروط والإضافات الجديدة. ينظم القانون جوانب العلاقة بين صاحب العمل والموظفين ، بهدف حماية حقوقهم وتحقيق التنمية المستدامة التي تستند إلى العدالة الاجتماعية والمساواة وتوفير العمل المناسب للجميع دون تمييز. يمنع القانون جميع أنواع العمل الإلزامي وعمل الأطفال ويحدد الحد الأدنى لسن العمل (١٥ سنة) ولمنع أي تمييز أو مضايقة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ينظم القانون عمل الموظفات من خلال منح حقوق إضافية لتلك الحقوق الموجودة في القانون القديم. وعلاوة على ذلك ،فإنه يتناول عمل المتعاقدين من الباطن فيما يتعلق بحقوق الموظفين ، بعد توسيع هذا العمل في العراق بدون تنظيم سابق. كما ينظم القانون صحة الموظفين وينص على أن المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية هو المسؤول عن التخطيط والتفتيش على تنفيذ الشؤون الصحية بطريقة تضمن سلامة العاملين في مواقع العمل من الأمراض والإصابات المهنية ، ويحدد متطلبات واسعة في هذا الصدد من أجل تحقيق بيئة عمل صحية.

الفجوات الرئيسية التي تم تحديدها هي (بشكل رئيسي أثناء التنفيذ):
- عدم الوعي بالالتزام باتخاذ تدابير العمل الآمنة بين أصحاب العمل والعمال.
- لا يقوم المتعهدون بتنفيذ تدابير الصحة والسلامة المهنية المناسبة والكاملة من أجل تقليل تكاليف البناء.
- توجد قدرة محدودة على مراقبة قضايا الصحة والسلامة في بعض المواقع الصناعية
- عادة لا يتم تفتيش أنشطة البناء لقضايا الصحة والسلامة.

التراث الثقافي

يحدد القانون رقم ٢٠٠٢/٥٥ جميع الآثار المنقولة وغير المنقولة ، والممتلكات الأثرية والمصنوعات اليدوية في العراق. ينظم قنوات الاتصال بين الجمهور وسلطات النوع لكل اتصال بين الجمهور والمواقع الأثرية المكشوفة وغير المكشوفة. كما تشمل الأحكام التي تحكم الاتصال بالمواقع الأثرية الأنشطة التنموية مثل بناء الطرق وإعادة التأهيل أينما تقع هذه الأنشطة التنموية داخل المنطقة الأثرية.

ألماء

تمنع المادة ٣ من اللائحة رقم ٢ لسنة ٢٠٠١ تصريف أو صب النفايات في المياه العامة بغض النظر عن الكيان (العام والخاص). تمنع الكيانات من تفريغ النفايات ، ما لم تحصل على موافقة لتصريف النفايات وفقاً للمعايير والمواصفات التي حددتها مديرية حماية وتنمية البيئة. تمنع المادة ٤ تفريغ أي ملوث في المياه العامة ، في حين أن المادة ٥ تسمح لـ مديرية حماية البيئة بإصدار قيود بيئية تتعلق بجودة المياه العامة وكذلك جودة المياه التي يتم تصريفها في المياه العامة أو أنظمة الصرف الصحي أو مياه الأمطار.

المواد والنفايات الخطرة

ينص القانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ على شروط للتعامل مع المواد والنفايات الخطرة ، وينص على أنها ينبغي أن تتوافق مع المعايير الدولية وأفضل العادات حماية البيئة. يتكون التوجيه رقم ٣لسنة ٢٠١٥ من ٥ مواد ويهدف إلى تنظيم إدارة النفايات الخطرة ، إما من قبل أولئك الذين ينتجونها ، أو نقلها أو معالجتها. يجب على المنتجين تحديد أنواع النفايات وجمعها وتخزينها لتتم معالجتها والحصول على الموافقة البيئية وحفظ السجلات الورقية والإلكترونية على كميات وأنواع النفايات وتملك وثائق نقل إذا لزم الأمر.

ألاستحوا ذ على الأراضي

حصلت حيازة الأراضي وجميع القضايا ذات الصلة محليا بموجب قانون الحصول على الأراضي رقم ١٢ الصادر عام ١٩٨١ وتحديثه في عام ١٩٩٨. على المقام الأول ، حكومة العراق
لديها الحق في إزالة المتعدين من الأراضي المملوكة للدولة دون تعويض
لا يتطلب القانون العراقي النظر في بدائل تهجير الأشخاص المتأثرين بالمشروع في أراضي الدولة ، خاصة عندما يتعلق الأمر بعدم وجود سند قانوني للممتلك / الملكية التي يستخدمها الأشخاص المتأثرين بالمشروع. لا يمنح قانون الاستحواذ العراقي أي مالك غير قانوني لممتلكات لأي نوع من التعويض ،ولا يقدم تعويضًا عادلًا لمن لديهم امتلاك ارض قانوني. يجب على صاحب المشروع أن يأخذ في الاعتبار أي احتمالات لفقدان اللممتلكات او سبل العيش بسبب أي عمل يتعلق بالنزوح الاقتصادي / إعادة التوطين القسري للأشخاص الذين يشغلون او يستخدمون الأرض في وقت تنفيذ المشروع. هذا النوع من إعادة التوطين الاجباري تتم معالجته بشكل عادل في إطار سياسة إعادة التوطين المرفقة بإطار الإدارة البيئية والاجتماعية والبنك الدولي "سياسة إعادة التوطين القسري من حيث قابلية التطبيق ووسائل التعويض.

حقوق الإنسان والقوانين الاجتماعية

يضمن دستور العراق لعام ٢٠٠٥ الحقوق الأساسية للمواطنين العراقيين ، رجالاً ونساءً ، بما في ذلك المساواة أمام القانون والمساواة في المعاملة أمام القانون (المادة ١٤) ، معاملة متساوية في الإجراءات القضائية (المادة ١٩ (٦)) ، المشاركة في الشؤون العامة (المادة ٢٠) ، الحق في العمل (المادة ٢٢) ، والمحافظة على الأسرة وحماية الأمومة والطفولة والشيخوخة وحظر عمل الأطفال والعنف داخل الأسرة (المادة ٢٩). كما يضمن الدستور لجميع العراقيين "ولا سيما النساء والأطفال" ، "الأمن الاجتماعي والصحي" ، "المتطلبات الأساسية للعيش حياة حرة وكريمة" ، والدخل والإسكان (المادة ٣٠) ، وكذلك الرعاية الصحية (المادة ٣١) ، ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة ٣٢) ، والتعليم (المادة ٣٤).

تعلن المادة الثانية من الدستور العراقي أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة ومصدرًا أساسيًا للتشريع ، كما هو الحال في معظم الدول العربية. وفي الوقت نفسه ، يعكس الدستور العراقي التنوع الديني والعرقي للعراق ويشدد على حماية حقوق المجاميع (المادة ٢ (٤) ٢ ، والمادة ٣ ، والمادة ٤ ، والمادة ٧ ، والمادة ٨ (٨) ،والمادة ١٤ ، المادة ٤١ ، المادة ٤٢ ، المادة ٤٣ من الدستور العراقي. ينص الدستور العراقي على أنه لا يجوز سن أي قانون يتعارض مع أحكام الإسلام الراسخة ، مع النص على أنه لا يجوز سن أي قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية (المادة ٢). (١)).

العراق هو ألطرف ألثامن من المعاهدات الدولية الأساسية التسعة لحقوق الإنسان ، بما في ذلك: الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية ،واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، واتفاقية حقوق الإنسان. الطفل (CRC) وبروتوكوله الاختياري بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة ، الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية ضد العنف وغيرها من المعاملة الوحشية أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة العراق ليس طرفاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (ICC) ، والجرائم الدولية المحددة في نظام روما الأساسي غير مجرّمة بموجب قانونها الداخلي. لم يقبل العراق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بشأن الوضع الحالي بموجب المادة ١٢ (٣) من نظام روما الأساسي.

حقوق الطفل

يحدد قانون العمل لعام ١٩٨٧ ، بصيغته ألتي تم تعديلها بموجب الأمر رقم ٨٩ الصادر عن سلطة التحالف المؤقتة لعام ٢٠٠٤ ، الحد الأدنى لسن العمل عند ١٥ سنة والحد الأدنى لسن العمل الخطر ١٨. المادة ٩ (٢) من قرار سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٨٩ فئات العمل التي تعتبر خطرة , بما في ذلك العمل تحت الأرض ، تحت الماء ، في بيئة غير صحية أو عندما يكون الطفل محصوراً بشكل غير معقول في المباني ، وحيث يُطلب من الأطفال استخدام الآلات الخطرة أو التعامل مع الأحمال الثقيلة. ويتضمن الامر رقم ١٩ لعام ١٩٨٧ حظرًا إضافيًا على العمل الخطير للأطفال , ومنع الأطفال من العمل بالرصاص أو المواد السامة , أو في البناء , أو في المدابغ أو في أي مكان عمل آخر يشكل خطراً على صحة أو أخلاق الطفل.

يحدد الأمر رقم ٨٩ شروط العمل للأطفال الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فما فوق ، بما في ذلك ساعات العمل والفحوصات الطبية وسياسات الإجازات السنوية ؛ كما ينص على إنشاء سجل للشباب العاملين. ويعفى الأطفال العاملون في المؤسسات العائلية من متطلبات النظام ، مما قد يعرض هؤلاء الأطفال لخطر أكبر للمشاركة في أسوأ أشكال عمل الأطفال. تضمن المادة ٣٤ من الدستور للعراقيين الحق في التعليم المجاني على جميع المستويات. يُطلب من الأطفال في العراق الذهاب إلى المدرسة حتى سن ١٢ سنة.

ويمنع الأمر رقم ٨٩ الاسترقاق والممارسات المماثلة ، بما في ذلك العمل القسري والاتجار بالأطفال والأنشطة غير المشروعة مثل الاتجار بالمخدرات. يمنع الدستور الاتجار بالنساء والأطفال ، فضلاً عن تجارة الجنس. و يحظر قانون العقوبات إغواء الأطفال دون سن الثامنة عشرة في البغاء وينص على السجن لمدة تصل إلى ١٠ سنوات بسبب الانتهاكات. القرار رقم ٨٩ بشأن استغلال الأطفال في البغاء واستغلال الأطفال في الاعمال الإباحية ، انتهاكات يعاقب عليها بالسجن. في عام ٢٠١٢ ، أقرت الحكومة قانون مكافحة الاتجار لعام ٢٠١٢ ، الذي يشرع العقوبات على كل من الاتجار بالجنس والعمالة ويستبدل أجزاء من قانون العمل وقانون العقوبات.

الفصل الثالث: الشروط الأساسية

٣,١ الأساس الاجتماعي والاقتصادي.

نظرة عامة

تنقسم محافظة البصرة إلى سبع مناطق هي: أبو الخصيب والمدينة والقرنة والزبير والبصرة والفاو وشط العرب. مدينة البصرة ، عاصمة المحافظة ، هي ثالث أكبر مركز حضاري في العراق. يقدر عدد سكان المحافظة بحوالي ٢,٦٥ مليون نسمة من إجمالي سكان البلاد البالغ حوالي ٣٣,٨٠ مليون نسمة. كانت المحافظة ساحة معركة خلال العقود الماضية: الحرب العراقية الإيرانية وحربين الخليج والثورات الشيعية ضد صدام حسين والتمرد الذي أعقب ٢٠٠٣ أثرت سلباً على المحافظة.

يتكون غالبية سكان المحافظة من العرب الشيعة ، في الجنوب ، وتتكون المحافظة من سهل صحراوي شاسع ، يتقاطع مع ممر شط العرب المائي الذي يتشكل من ملتقى نهري دجلة والفرات في القرنة ويصب في الخليج الفارسي. حول القرنة والمدينة يمكن العثور على عدد من البحيرات ، بينما تمتد الأهوار من شمال المحافظة إلى محافظتي ذي قار وميسان المجاورتين.

المثنى:

المثنى هي ثاني أكبر مدينة في العراق تغطي مساحة تبلغ حوالي ٥١،٠٠٠ كيلومتر مربع ، ويبلغ عدد سكانها حوالي ٧٧٠،٠٠٠ نسمة ، غالبيتهم من العرب الشيعة. تنقسم المحافظة إلى أربع مناطق: السماوة ، الخضر ، الرميثة والسلمان. إن أراضي المحافظات هي في معظمها أرض صحراوية ، حيث تتركز موارد المياه السطحية في الشمال حول نهر الفرات. بعد الإطاحة بصدام حسين ، لم تكن محافظة المثنى مختلفة عن بقية جنوب العراق الشيعي ، حيث أصبحت مرتعا للجماعات الشيعية والميليشيات ، لكنها استعادت السلام منذ ذلك الحين.

ذي قار:

تقع محافظة ذي قار في جنوب شرق العراق ، وتنقسم إلى ٥ مناطق: الشبيش ، الرفاعي ، الشطرة ، الناصرية ، وسوق الشيوخ. يسكن حوالي ٢ مليون شخص في المحافظة التي تمتد على مساحة ١٢٩٠٠٠ كيلومتر مربع. غالبية سكان ذي قار عرب شيعة. وهناك أقلية سنية ومجتمعات أصغر من المسيحيين الأشوريين والكلدانيين والمندونيين يعيشون في

المحافظة. وتتكون مدينة ذي قار في معظمها من صحراء جافة ، ولكن نهر الفرات يعبر إلى المحافظة ويتغذى في مستنقعات هامر ، التي تقلصت بشكل كبير في التسعينيات بعد أن كانت تغطي في وقت قريب ثلث المحافظة ، لتطهير الأرض من أجل التنقيب عن النفط.

ميسان:
تشترك ولاية ميسان في حدود مع إيران. معبر الشيب الحدودي يربط ميسان مع إيران. تنقسم المحافظة إلى ست مناطق: علي الغربي ، والمجر الكبير ، والميمونة ، والكحلة ، والعمارة ، وقلعة صالح. تبلغ مساحة المحافظة حوالي ١٦٠٠٠ كيلومتر مربع ، ويبلغ عدد سكانها حوالي ١,١٢ مليون نسمة ، يقيم منها ٧٢,٤٪ في المناطق الحضرية. غالبية سكان ميسان هم من الشيعة ، لكن المحافظة تستضيف أيضاً أقلية سنية ومجتمعات صغيرة من المسيحيين والمندائيين ، الذين يعيشون في العمارة ، عاصمة ميسان. فيما يتعلق بالعرق ، فإن العرب هم أغلبية السكان ، لكن هناك مجموعة صغيرة من الأكراد الفليين يعيشون في ميسان. على الرغم من وجود حقول احتياطي نفطية غنية ، فإن ميسان لديها واحد من أعلى معدلات الفقر في العراق. كانت المنطقة الجغرافية في المحافظة ، التي كانت تهيمن عليها سابقًا ، تتألف من حوالي ١٥٪ من الأراضي الصالحة للزراعة وأكثر من ٥٠٪ من الصحراء ، بعد حملة التصريف في التسعينات.

الاقتصاد والبنية التحتية
لا يزال الاستهلاك الخاص والاستثمار في العراق ضعيفين بسبب الوضع الأمني والسياسي غير المستقر ، وبيئة الأعمال الضعيفة. وبلغت نسبة الفقر ، التي قدرتها الحكومة العراقية ٢٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٤ على الصعيد الوطني ، وفي المحافظات المتضررة من داعش ، تشير التقديرات إلى أن الأثر المباشر للانقطاع الاقتصادي والاجتماعي والأمني قد ضاعف معدلات الفقر إلى ٤٤ في المائة. في الجنوب ، حيث كانت معدلات الفقر مرتفعة على الدوام ، أدت هذه الصدمات على المستوى العام إلى زيادة معدلات الفقر المقدرة إلى أكثر من ٣٠ في المائة.

تعتبر البصرة ذات أهمية اقتصادية كبيرة ، نظرا لموقعها في شط العرب واحتياطياتها النفطية الضخمة. يقع كل من ميناء البصرة وميناء أم قصر ، وهو ميناء المياه العميقة الوحيد في العراق في المحافظة ، مما يجعل المحافظة مركزاً للتجارة والنقل والتخزين. العديد من شركات التصنيع تعمل أيضا في المحافظة. قبالة سواحل البصرة ، يعد مرفأ نفط البصرة ذو الأهمية الاستراتيجية المنفذ النفطي الرئيسي للعراق. تستضيف مدينة البصرة جامعة ومطار دولي. ومع ذلك ، فإن البنية التحتية الضعيفة والمنشآت النفطية القديمة تعرقل الازدهار الاقتصادي للبصرة ، في حين أن تراجع مستوى نهري دجلة والفرات وزيادة الملوحة وعدم كفاية القدرة على معالجة مياه الصرف كلها عوائق تقف امام الزراعة في المحافظة.

المقاطعة:
يوجد في محافظة البصرة جميع الموانئ العراقية الستة ، بما في ذلك الميناء العميق. وبالتالي فهي نقطة عبور المواصلات في الجزء الجنوبي من العراق. طريق سريع يربط المملكة الأردنية الهاشمية بالعراق ، والذي يبدأ من الحدود الأردنية وينتهي في البصرة. وترتبط المحافظة أيضاً بدولة الكويت عبر معبر صفوان الحدودي وهو منفذ تجاري رئيسي. مطار البصرة الدولي هو ثاني أكبر مطار في العراق.

المثنى
تعتبر المثنى من أفقر المحافظات في العراق حتى في منطقة أفضل - السماوة - تعاني من معدل فقر يبلغ ٤١٪ ، بينما أفقر منطقة الهلال لديها نسبة فقر تزيد عن ٧٣٪. المثنى هي مدينة منتجة للنفط ، وتحتوي على مخزون كبير من الملح الذي توفره بحيرة سوا. والأهم من ذلك ، أنها مركز مهم للإنتاج الأسمنتي ومواد البناء ، حيث أنها تحتوي على واحدة من أكبر مستودعات في العالم للمواد الخام المستخدمة في إنتاج الأسمنت. تعتبر مدينة السماوة موطنًا لجامعة المثنى.
لا تزال المنطقة الجنوبية من العراق ، بما في ذلك المثنى تفتقر إلى البنية التحتية الأساسية والاجتماعية الكافية. ومع ذلك ، فالمحافظة لديها القدرة على أن تكون مركزًا لوجستيًا مهمًا للأشخاص والبضائع ، حيث تمر السكك الحديدية بين بغداد والبصرة عبر مدينة السماوة ، بالإضافة إلى تقاسم الحدود مع المملكة العربية السعودية. خط أنابيب استراتيجي ينقل الغاز من محافظة البصرة إلى بغداد يمر عبر محافظة المثنى. على الرغم من أن البنية التحتية لبحيرة سوا في حالة سيئة ، إلا أنها لا تزال لديها القدرة على أن تكون نقطة جذب سياحي. المواقع الأثرية المختلفة المنتشرة في جميع أنحاء الحكومة يمكن أن تكون مصدر جذب سياحي للزوار من داخل وخارج العراق.

ذي قار

تعتبر ذي قار واحدة من المحافظات المتخلفة في العراق. يبلغ معدل الفقر في ذي قار ٣٧,٦ في المائة ، أي أكثر من ضعفي المعدل الوطني. يعتمد الاقتصاد بشكل كبير على الزراعة ، حيث أنه كان تقليديًا القطاع الرئيسي للاقتصاد ، وكانت ذ يقار معروفة دائمًا بإنتاج الأرز. ومع ذلك ، فقد فشل القطاع الزراعي في توفير الوظائف والدخل الكافي لسكان المحافظات. وقد أدى تجفيف الأهوار في التسعينيات من القرن الماضي للتنقيب عن النفط إلى تدمير أساليب الصيد والزراعة التقليدية في معدان. كان القطاع العام والبناء واحدا من أكبر مزودي الوظائف في العقد الماضي. كان نمو البناء نتيجة مشاريع ممولة دوليا في المحافظة. كما تضم محافظة ذي قار عددًا من مصافي النفط ، وجامعة تقع في عاصمة محافظة الناصرية.
تضم الناصرية ، عاصمة ذي قار ، محطة طاقة تنتج أكثر من ٦٠٠ ميجاوات وتعتمد على النفط الخام والنفط الأسود في وقودها. هناك أيضا محطة الناصرية التي تعمل بالغاز والتي تستخدم الغاز الطبيعي وزيت الوقود. هناك شبكة طرق تربط المحافظة بالمحافظات المجاورة الأخرى ، بالإضافة إلى خط سكة حديد يمر عبر المحافظة يربط البصرة وموانئها ببغداد وتركيا وأوروبا. كانت البنية التحتية في ذي قار تعاني بشكل كبير بسبب الفساد والإهمال ذي الدوافع السياسية.

<u>ميسان</u>
يعتمد اقتصاد محافظة ميسان على الزراعة. ومع ذلك ، فإن إنتاجية القطاع الزراعي في المحافظة قد تراجعت بشكل ملحوظ بعد الدمار الذي أصاب الأهوار خلال حملات التصريف. كما لعب نظام التوزيع العام ، وهو نظام غذاء مدعوم ، دوراً في إلحاق الضرر بالقطاع الزراعي في المحافظات والمزارعين ، حيث قلل من القيمة السوقية للمحاصيل الرئيسية للمحاصيل - القمح. يمكن اعتبار مدينة ميسان مركزًا صناعيًا مهمًا ، حيث تستضيف عددًا من المصانع التي تغطي مجموعة من الصناعات بما في ذلك مواد البناء والمنتجات الورقية وإنتاج السكر. للمحافظة محطة كهرباء واحدة بسعة ١٥٠٠ ميجاوات. يقع حقل حلفايا النفطي ، وهو خامس أكبر حقل نفطي في البلاد ، في ميسان ، وينتج حوالي ١٠٠ ألف برميل في اليوم. كما تستضيف العاصمة الإقليمية العمارة جامعة ميسان. البنية التحتية المتدهورة وقلة الاستثمار هي بعض الأسباب التي تعوق التنمية الصناعية في ميسان. البنية التحتية للمحافظات ، كما هو الحال في المحافظات الجنوبية الأخرى ، تم إهمالها على مدى العقود الماضية. وأضرت أعمال التخريب والقتال أثناء الحرب بين إيران والعراق وغزو عام ٢٠٠٣ بالمزيد من البنية التحتية للمحافظات.

الظروف الإنسانية

تظل الأزمة الإنسانية في العراق واحدة من أكبر الأزمات في العالم وأكثرها اضطرابًا. في عام ٢٠١٥ تم تشريد أكثر من ٦٥٠ ألف شخص في المناطق المتضررة من النزاع مع دولة العراق الإسلامية والشام (داعش) ، بما في ذلك ١٣٥٥٠٠ الذين فروا من القتال في الموصل منذ ١٧ أكتوبر. إجمالاً ، تم تهجير ٣,٠٣ مليون عراقي ونحو ١,٣٧ مليون عادوا إلى مناطق المحررة منذ يناير ٢٠١٤. ثلاث سنوات من الصراع المستمر والركود الاقتصادي زاد من معدلات الفقر والبطالة. انخفض الإنتاج الزراعي بنسبة ٤٠ في المائة منذ عام ٢٠١٤ مما أدى إلى ضعضعة الاكتفاء الذاتي الغذائي في البلاد. ويعاني حوالي ٢,٩ مليون شخص - ٧٧ في المائة منهم من النساء والأطفال أو كبار السن - من انعدام الأمن الغذائي ويُضطرون إلى الاعتماد على استراتيجيات مواجهة سلبية لا يمكن الرجوع عنها في كثير من الأحيان. (منظمة الأغذية والزراعة ٢٠١٦)

على الرغم من أن محافظة البصرة ظلت مستقرة وآمنة نسبيا منذ عملية المقاصة عام ٢٠٠٨ , فإن الحوادث الأمنية تحدث وغالبا ما تدور حول الصراعات القبلية. يمكن أن يكون نقل قوات الأمن إلى الخطوط الأمامية للصراع مع داعش في عام ٢٠١٤ عاملاً يؤثر على تكرار الحوادث الأمنية. علاوة على ذلك > شهد مستوى الفقر زيادة من ١٤,٣٪ في عام ٢٠٠٧ إلى ١٦,١٪ في عام ٢٠١١. ومعدل البطالة في البصرة أقل مما هو عليه في معظم محافظات العراق الأخرى , ولكن معدل مشاركة المرأة في سوق العمل (10.3 ٪) وتعتبر من أدنى المعدلات في البلاد.

<u>المثنى</u>
تعتبر محافظة المثنى من أفقر محافظات العراق ، حيث أن عدد السكان يتعافى في ثلاثة. معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في المثنى هو الأقل في البلد للدقيقة ، عدة محدودية في الوصول إلى التعليم الابتدائي والثانوي. انعدام الأمن الغذائي والبطالة يبلغ معدلها حوالي ٢٤ ٪ ، أي ضعف المعدل القومي ومشاركة الإناث في القوى العاملة حوالي ١٢ ٪. شهدت

المحافظة العديد من الحوادث الأمنية في أعقاب الغزو عام ٢٠٠٣ ، لكن السلام عاد منذ ذلك الحين إلى المحافظة مما يجعلها واحدة من أكثر المحافظات أمناً في العراق.

ذي قار

محافظة ذي قار هي أفقر محافظات العراق. ازداد عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (٥،٢ دولار) من ٢٠,٩٪ إلى ٣٧,٨٪ في ٢٠٠٧ و ٢٠١١ على التوالي. يبلغ معدل البطالة في ذي قار ٣٠,٨٪ ، وتشكل النساء ٦,٦٪ من مجموع القوى العاملة في المحافظة. تم تدمير الاقتصاد المحلي للزراعة في الأهوار من خلال حملة استنزاف التسعينات ، مما أدى إلى مستوى أكثر صرامة من الفقر في منطقة الأهوار. اعتبارا من عام ٢٠١١ ، يواجه انعدام الأمن الغذائي حوالي ١٧ ٪ من سكان ذي قار. وقد ارتفع هذا العدد من ٤٪ في عام ٢٠٠٧. ويقل معدل المحافظات في معدل معرفة القراءة والكتابة والالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي مقارنة بالمتوسط العراقي. وتعد المحافظة واحدة من أقل الحوادث الأمنية في البلاد واستقرت منذ عام ٢٠٠٨.

ميسان

أداء ميسان ضعيف - وغالباً ما يكون أسوأ - وفقاً للعديد من المؤشرات التنموية والإنسانية. ميسان هي واحدة من أفقر المحافظات في العراق. وتبلغ نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (٢,٥ دولار في اليوم) حوالي ٢٥,٣ ٪ ، في حين أن معدل البطالة هو ١٧ ٪. تبلغ مشاركة المرأة في القوى العاملة ٨٪ وتنخفض إلى ٤٪ في المناطق الريفية ، وهو أقل بكثير من المعدل الوطني. وعلى النقيض من ذلك ، انخفض انعدام الأمن الغذائي ونسبة الأطفال ناقصي الوزن بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١١. كما سجلت ميسان أقل من المتوسط الوطني فيما يتعلق بمعدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي بنسبة ٦٥,٦٪ و ٢١,٢٪ على التوالي ؛ ومع ذلك ، فقد كانت معدلات الالتحاق تتزايد باطراد على مدى السنوات القليلة الماضية. كان الوضع الأمني في ميسان مستقرا نسبيا خلال السنوات القليلة الماضية ، على الرغم من أن الألغام المتفرقة والذخائر غير المنفجرة مازالت متناثرة في المناطق المتاخمة لإيران.

الجدول 3.1البطالة والتعليم والفقر في البصرة مقارنة بالمتوسطات الوطنية.

	ألسكان تحت خط الفقر	معدل ألبطالة	الالتحاق بالتعليم الابتدائي	الاتحاق بالتعليم ألثانوي
محافضة ألبصرة	16.1%	10.3%	91.4%	43%
محافظة المثنى	29.4%	14.5%	85.9%	33.5%
محافظة ذي قار	37.8%	19.4%	88.6%	42.2%
محافظة ميسان	16.4%	15.4%	75.8%	31.4%
ألمتوسطات ألوطنية	11.5%	11.3%	91%	48.6%

(المصدر: لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية للعراق ٢٠١٥)

خدمات المياه والصرف الصحي والصحة

بشكل عام يتمتع العراق بوصول واسع إلى خدمات المياه والصرف الصحي لأن الحكومة قامت ببناء بنية تحتية هيدروليكية ضخمة (السدود والعبارات) خاصة في الثمانينيات. فالفقراء لديهم إمكانية أقل للوصول إلى خدمات مياه محسنة أكثر من غير الفقراء ولكن فجوة الوصول الى خدمات المياه بين الفقراء وغير الفقراء في تراجع (البنك الدولي ٢٠١٧). تهدد عدة مشاكل بيئية منها إمدادات المياه العذبة في المحافظة. أدت مشاريع السدود والري على نهري دجلة والفرات إلى تحويل معظم تدفق المياه المتجه إلى شط العرب ومع انخفاض مستويات المياه في الأنهار وصلت المياه المالحة من الخليج الفارسي إلى المناطق الداخلية. تتدفق مياه الصرف من كل من الصناعة العراقية والإيرانية والأسر المعيشية إلى الأنهار دون معالجة ، مما يقلل من إمدادات المياه. تحتوي مصادر المياه المحلية في البصرة على نسبة

عالية من الملح. غالبًا ما تكون المياه من الشبكة العامة مناسبة للغسيل والتنظيف فقط. مياه الشرب عادة ما يتم شراؤها من ناقلات المياه أو الأسواق التي تتلقى الإمدادات من مصانع البتروكيماويات التي تستخدم التناضح العكسي لإزالة الملح الزائد.

الشكل ١ـ٣: انتشار الأمية والقضايا الصحية والصرف الصحي في البصرة

Prevalence of illiteracy (Aged 10 and over)

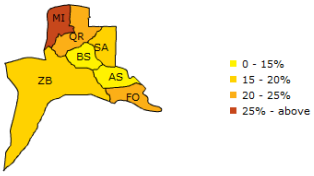

Prevalence of chronic disease

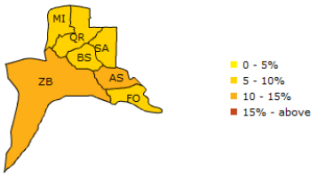

Proportion of households with a toilet

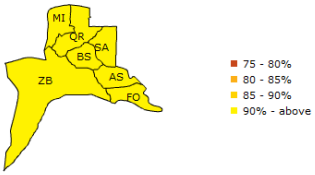

Poverty: Households in the lowest per capita expenditure quintile

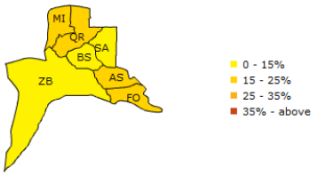

(المصدر: وحدة المعلومات والتحليل المشتركة بين الوكالات ٢٠١٠).

<u>المثنى</u>

في محافظة المثنى ، ٧٧,٨٪ فقط من السكان يحصلون على مياه الشرب ، و ٦٦,٧٪ من الأسر متصلة بالشبكة العامة ، ولكن حتى في ذلك الحين ، مياه الشرب غالباً ما تكون متاحة لبضع ساعات يومياً ، مما يجبر أكثر من ٨٠ ٪ من السكان يعتمدون على مصادر أخرى مثل ناقلات المياه. كما يحصل المحافظة على نتيجة أقل من المتوسط فيما يتعلق بالوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة ، حيث أن ٩١,٨٪ من السكان لديهم إمكانية الوصول ، مقارنة مع ٩٣,٨٪ من المتوسط الوطني. تعتمد أغلبية أسر المثنى على خزانات الصرف الصحي والقنوات المغطاة للتخلص من المياه العادمة ، مع أقل من ٣٪ من الأسر المتصلة بنظام الصرف الصحي العام.

الشكل ٢ـ٣ : انتشار الأمية والقضايا الصحية والصرف الصحي في المثنى:

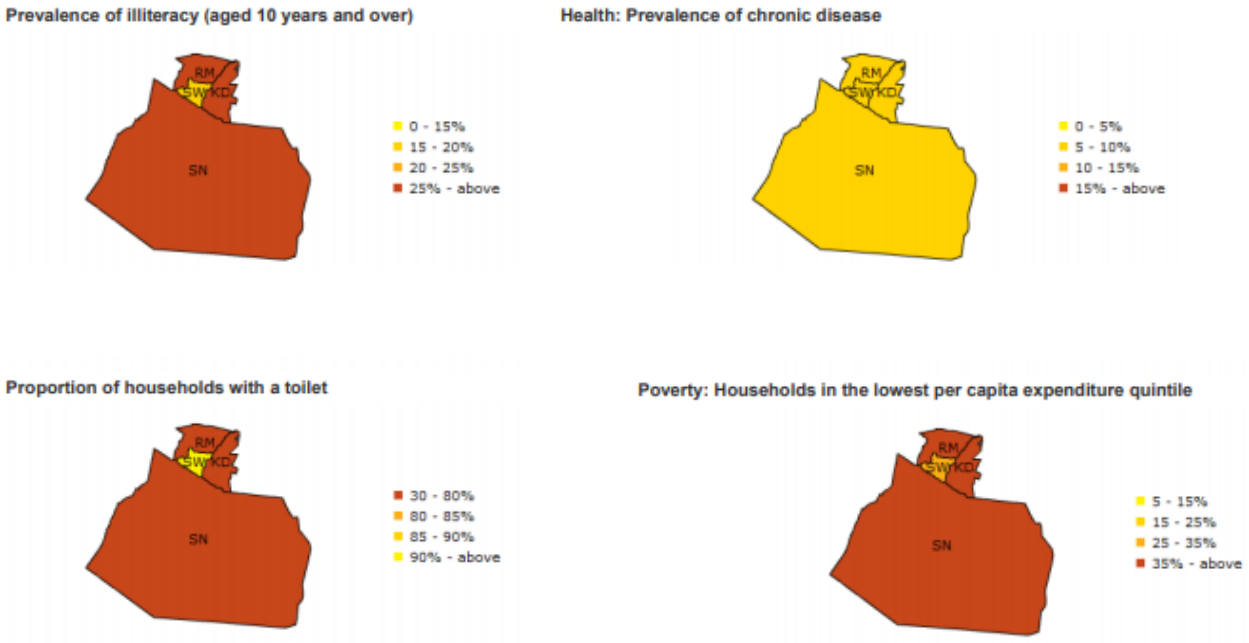

<u>ذي قار</u>

تتمتع محافظة ذي قار بواحدة من أدنى معدلات الربط بشبكة المياه العامة ، حيث أن ٧٨,٩٪ فقط من سكان المحافظات يحصلون على مصدر محسن للمياه ولا يعتمد سوى خمس الأسر المعيشية على نظام الصرف الصحي العام كوسيلة التخلص من مياه الصرف الصحي. تعتمد الأسر الأخرى على خزانات الصرف الصحي أو القنوات الخارجية. الوصول إلى خدمات مثل الماء والكهرباء في ذي قار هو أقل من المعدل الوطني. كما أن الحصول على الكهرباء في ذي قار هو أقل من المتوسط الوطني ، لأن أقل من ٣٠ ٪ من الأسر تعتمد فقط على شبكة الكهرباء العامة ، في حين أن معظم السكان يعتمدون على المولدات الخاصة. بالإضافة إلى ذلك ، فإن ٧٠٪ من السكان الموصولين بشبكة الكهرباء يقطعون الكهرباء بمعدل ١٢ ساعة في اليوم.

الشكل ٣ـ٣ : انتشار الأمية والقضايا الصحية والصرف الصحي في ذي قار:

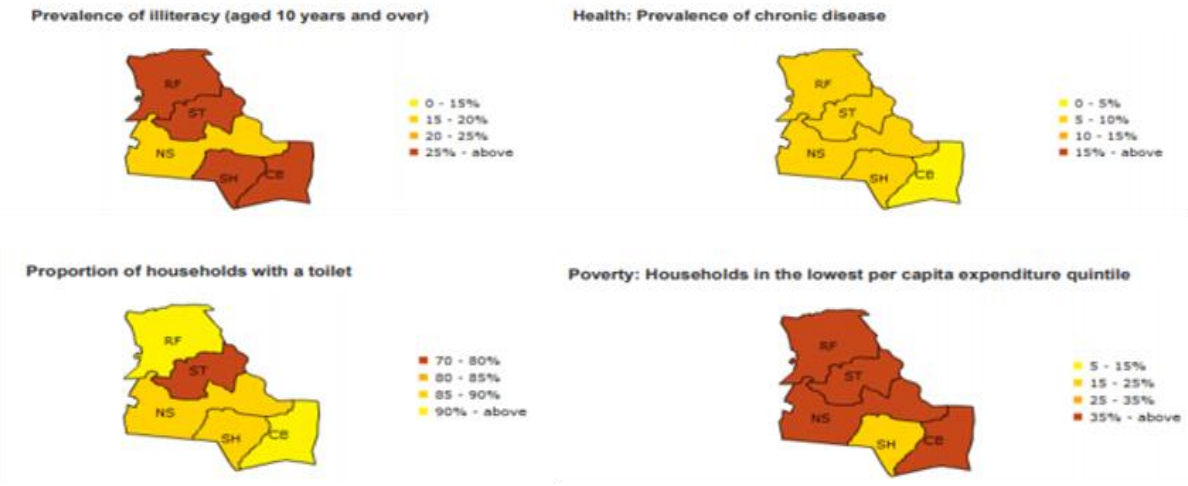

<u>ميسان</u>

في ميسان ، ٨٨,٣٪ من السكان لديهم إمكانية الوصول المستدام إلى مصدر مياه محسن ، وهو أعلى من المعدل الوطني البالغ ٨٦,٨٪. ترتبط غالبية الأسر (٨٠٪) بشبكة المياه العامة. ومع ذلك ، فإن عمليات قطع المياه متكررة للغاية ، وتفيد التقارير أن توافر المياه يستغرق نحو ساعة واحدة في اليوم. ولذلك ، تعتمد غالبية أسر ميسان على سحب المياه من صهاريج المياه أو المياه السطحية ، في حين يعتمد ٥,٦٪ فقط على الشبكة العامة كمصدر لمياه الشرب. ٩١,٣٪ من سكان ميسان يحصلون على خدمات صرف صحي محسنة ، وهي أقل قليلاً من المعدل الوطني. يعتمد ٦٠٪ من السكان على شبكة الصرف الصحي العامة باعتبارها نظام التخلص الرئيسي من مياه الصرف الصحي ، في حين يعتمد الباقي على خزانات الصرف الصحي والقنوات المغطاة. أقل من ٢٥٪ من الأسر في المحافظة تعتمد فقط على شبكة الكهرباء العامة ، في حين تعتمد الغالبية جزئياً أو كلياً على المولدات الخاصة ، حيث أن حوالي ٨٠٪ من الأسر المتصلة بشبكة الكهرباء العامة تبلغ عن انقطاع التيار الكهربائي اليومي لأكثر من ١٢. ساعات.

الشكل ٤ـ٣ : انتشار الأمية والقضايا الصحية والصرف الصحي في ميسان:

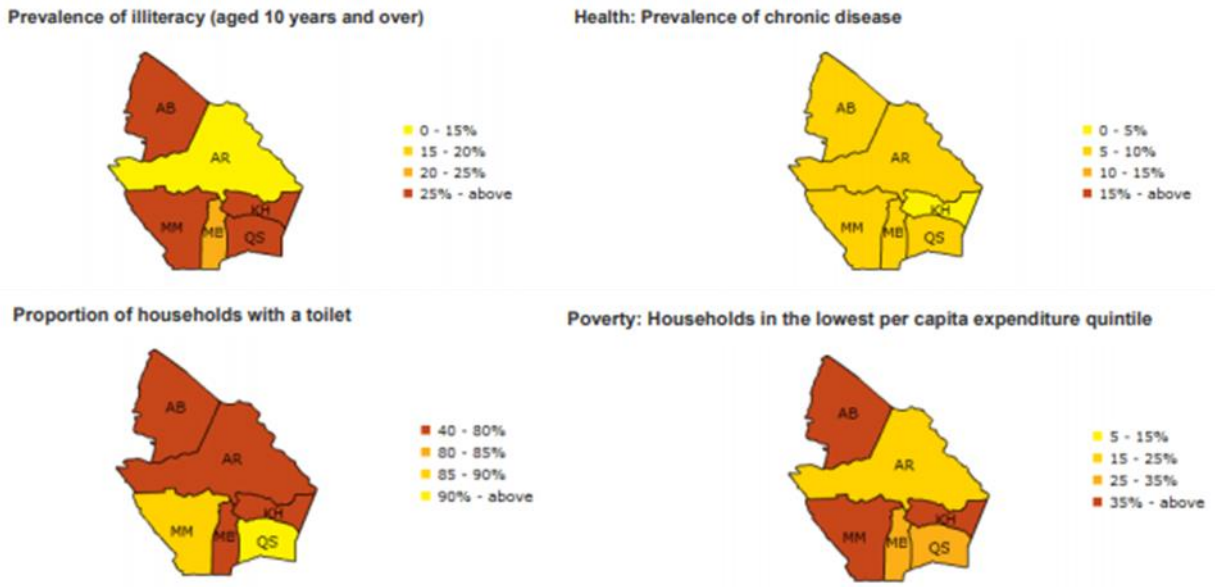

ألشباب

يعتبر سكان العراق من بين الأصغر سنا في العالم. ما يقرب من ٥٠ في المئة من سكانها هم أصغر من ١٩ سنة وتقريبا الثلث ما بين ١٥ و ٢٩ سنة. وسبب هذا العدد الكبير من الشباب هو معدل مرتفع من الزواج المبكر ومستوى منخفض من التحاق الإناث بالتعليم ، وكلاهما له تأثير مباشر على معدلات الخصوبة. يتمتع العراق بواحد من أعلى معدلات المواليد في المنطقة مع ٥٩ ولادة لكل ١٠٠٠ امرأة مقارنة بـ ٤٦ في مصر و ٣٩,٢ في تركيا و ٢٩,٥ في إيران (البنك الدولي ،٢٠١٥).

ألنساء

غالباً ما تكون النساء ذوات المستويات المنخفضة من التعليم والمهارات يعملن لحسابهن الخاص ويتركزن في أنشطة القطاع الخاص. وعادة ما تكون هذه الوظائف غير رسمية وذات أجور منخفضة مع عدم إمكانية الحصول على أي منافع مثل التأمين الصحي أو إجازة الأمومة أو المعاشات. تستثنى النساء العاملات في الاقتصاد غير الرسمي أو القطاع الخاص عموماً من الحماية التي يوفرها قانون العمل لأنها لا تنطبق على النساء "اللواتي يعملن في مشروع أسري لا يعمل فيه إلا أفراد الأسرة ويخضع لسلطة وإشراف "زوج المرأة أو الأب أو الأم أو الأخ" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العراق ، ٢٠١٢).
مشاركة الإناث في القوى العاملة ، بنسبة ١٥ في المائة ، منخفضة حتى بالنسبة للنسب في بقية بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، التي هي بحد ذاتها تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ في المائة ، وهي منخفضة بشكل كبير حسب المعايير العالمية. إن ٩٠٪ من النساء العراقيات في سن العمل ليسوا من ظمن القوى العاملة ، وغالبا ما يعمل أولئك الذين يعملون في وظائف بدوام جزئي. تختلف معدلات المشاركة في القوى العاملة في العراق حسب المستوى التعليمي للمرأة. يتم

تحقيق التكافؤ مع الرجال في فرص العمل والأجور فقط إذا حصلت المرأة على شهادة جامعية أو كلية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، العراق ،٢٠١٢). وتبلغ نسبة المشاركة في القوى العاملة للنساء البالغات ذوات المستوى التعليمي المتوسط أو الأقل أقل من ١٠ % ، أما في حالة التعليم الثانوي ، فتتراوح النسب بين ضعفين إلى ٢٤ %. وبالنسبة للنساء ذوات التعليم الثانوي والعالي ، تبلغ المشاركة ٦٧ % مقارنة بمعدلات مشاركة الذكور البالغة ٧٠ إلى ٧٥ في المائة. ومع ذلك ، حدث انخفاض بنسبة ٨ في المائة في العمالة بين النساء الأكثر تعليما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢ (البنك الدولي ٢٠١٧).

حالة ما بعد الصراع والتماسك الاجتماعي في جنوب العراق

منذ أواخر عام ٢٠١٧ ، كان هناك ارتفاع في الغضب العام والتظاهرات ضد إمدادات الكهرباء غير الكافية ، ونوعية المياه السيئة ، والفساد الحكومي المتدهور والخدمات العامة الضعيفة لا سيما في المحافظات الجنوبية. في عام ٢٠١٧ كان هناك أكثر من ٢٦٠ من الاحتجاجات المنفصلة ، مع توضيح المتطلبات المحلية العالية مثل زيادة الأجور ، وتطوير البنية التحتية ، أو تحسين توفير المياه والخدمات. تركزت المظاهرات ذات الصلة بالكهرباء حول الناصرية والبصرة والسماوة والرميثة. بحلول يونيو ، شهدت المنطقة احتجاجًا واحدًا على الأقل كل يوم ، مع التركيز على المياه النظيفة ،والعمالة ، وتطوير البنية التحتية ، والكهرباء الكافية.

هذه المظاهرات واضحة بشكل خاص في البصرة وذي قار ، حيث اندلعت المظاهرات في يوليو ٢٠١٨ بسبب النقص المتكرر في الكهرباء. نتيجة لاقتحام المباني الحكومية في البصرة والنجف وكربلاء وغيرها من المدن الجنوبية ، أرسل رئيس الوزراء حيدر العبادي قوات خاصة إلى البصرة ، وأعلن حالة الطوارئ في ١٥ يوليو ٢٠١٨

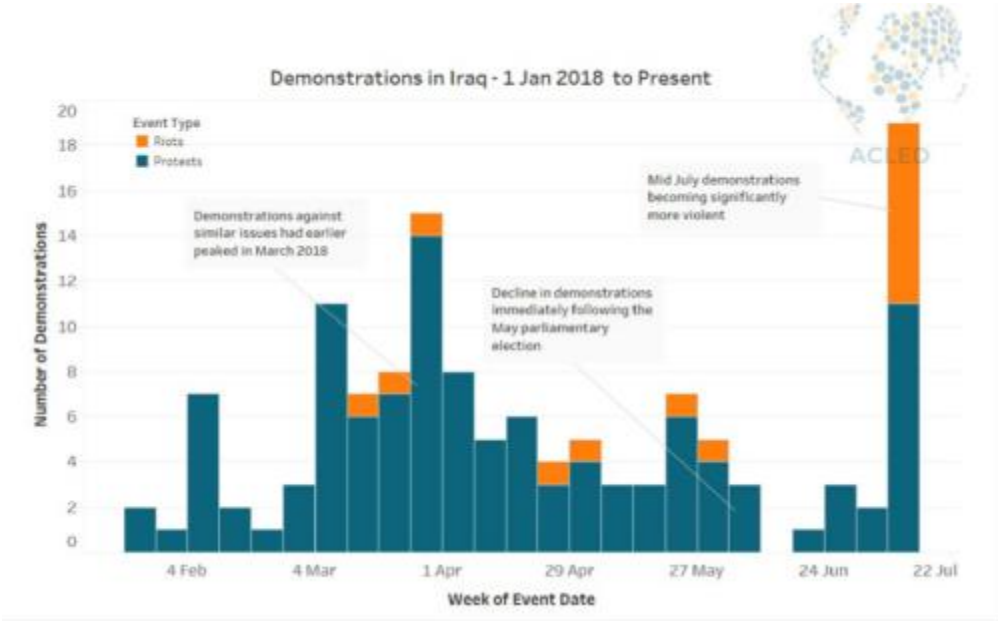

(الصراع المسلح وموقع بيانات الأحداث (2018))

في حين أن المحافظات الجنوبية لا تزال مستقرة نسبيا مقارنة مع المحافظات العراقية الأخرى ، فهي تشهد صراعات قبلية ونزاعات منذ عام ٢٠٠٣ ، بسبب الصراعات الاجتماعية أطلقت المنظمات الحكومية وغير الحكومية عدة مبادرات في الماضي لتشجيع رجال القبائل المتنافسين على توقيع التماسات لوقف القتال الذي أودى بحياة العديد من الناس على مر السنين.
تؤدي الصراعات القبلية في العراق إلى إضعاف الجهود الرامية إلى إعادة إعمار البلاد في أعقاب هزيمة الدولة الإسلامية ، التي احتلت أجزاء كبيرة من البلاد منذ يونيو ٢٠١٤. إن النطاق الكامل للقتال ، وعدد الضحايا، وتحديد القبائل المعنية بشكل غير شامل تغطيها مصادر وسائل الإعلام المحلية. يتم الكشف عن المزيد على وسائل الإعلام الاجتماعية المحلية. ومع ذلك ، فإن هذه المعلومات أكثر صعوبة في التاكيد.

حيازة الأراضي العراقية :

يتمتع نظام حيازة الأراضي في العراق بخلفية جذرية ومكان واضح المعالم في المجتمع ، وقبول ضمني من قبل السكان. للمنشئات المؤسسية للأراضي العراقية انعكاسات قوية على ترتيبات حيازة الأراضي والأمن. في الواقع ، يظهر الإطار المؤسسي لإدارة الأراضي في العراق مستويات ووظائف متنوعة. في الواقع تقوم مجموعات من الوزارات واللجان بإدارة ومراقبة إدارة حيازة الأراضي في العراق والتي هي على التوالي تحكم نظام الأرض العراقي مالياً وإدارياً وتسعى إلى توفير عناصر بيئة آمنة لسياسات الأراضي والتخطيط وإنتاج حقوق المستخدمين النهائيين.

وفقاً لوزارة التخطيط العراقية (٢٠١٦) يوجد حالياً (٤) وزارات و (٢) وكالات مستقلة تؤدي أدواراً مختلفة في قطاع الأراضي العراقي [٢].
على مستوى المجلس تمثل الوزارات الأربع المذكورة أدناه منظمات الأراضي العراقية المترابطة فيما بينها في قطاعات التخطيط الحضاري الوطنية في العراق:

١. وزارة الزراعة يدمج العديد من الإدارات للإشراف على تطبيق التشريعات الزراعية لمختلف الأنشطة المتعلقة بتنظيم ملكية المزارع والمعاملات الزراعية والأراضي وأنماط حقوق الملكية الزراعية.

٢. وزارة العدل وحسب قانون وزارة العدل رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٥ ، فقد أنشات الوزارة مؤسسة جديدة تقوم بالنشاطات القضائية لمجلس القضاء الأعلى العراقي وبقية أنشطة الاختصاص القضائي. علاوة على ذلك ، يتم الإشراف على إدارات تسجيل العقارات من قبل الوزارة ، ثم أضافت لاحقاً إدارة الإصلاح العراقية.

٣- وزارة ألاسكان والاعمار هذه الوزارة مسؤولية تنفيذ خطط الإسكان الوطنية ، والميزانية العامة للدولة المتعلقة بمشاريع قطاع المباني العامة. بعبارة هي هيئة الإسكان الوطنية العراقية ، والتي تنسق مع وحدات الحكومات المحلية على مستوى المحافظات لتنفيذ برامج الإسكان. في الواقع ، اتباعًا لقوانين ألاسكان والاعمار (المقرر ٣٩ لسنة ٢٠٠١) تمكنت الحكومة العراقية من تطوير مكتب الاسكان الوطني لتمثيل وزارة التربية والصحة في أنشطة ومهام القطاع الخاص.

٤. وزارة ألاشغال والبلديات تقوم وزارة البلديات والأشغال العامة العراقية بدور رئيسي في تطوير السياسة الوطنية لجمع كل الجوانب البلدية. وفقًا لقانون البلديات العراقي وواجباته الوطنية تركزهذه الوزارة على تنفيذ التصاميم الأساسية لمرافق المدن (وزارة ألاشغال والبلديات 2016). كجزء من أسس مؤسسة وزارة ألاشغال والبلديات يتعين على لجنة مثل المديرية العامة للتخطيط العمراني التعامل مع مهام وواجبات التخطيط الحضاري للوزارة على المستوى المحلي العراقي (القانون رقم ٢ ، ٢٠٠٧ ، القانون رقم ١٩ ، ٢٠٠٩). ولذلك ، فإن المديرية العامة للتخطيط العمراني تشرف مباشرة على أداء خطط التنمية الحضارية للمدن عبر مختلف هيئات التخطيط الحضاري المشاركة في مستويات المقاطعات مثل لجنة التخطيط العمراني وألمجلس البلدي.

بالإضافة إلى ذلك ، على مستوى مجلس المدينة (أو المستوى المحلي) ، تشارك لجنة التخطيط الفيزيائي ومجالس البلديات أيضًا في الهيكل المؤسسي للأراضي العراقية ، الذي يضم وجهات نظر كل من سلطة الأرض والمجلس:

---

٢ ("إدارة حيازة الأراضي: نحو خلفية تنظيمية لحيازة الأراضي في العراق - سياسة استخدام الأراضي ٥٧ لسنة ٢٠١٦)

١. إن الدور الأساسي للجنة التخطيط الفيزيائي هو الإشراف ومراقبة تنفيذ اللوائح المحلية وأنظمة استخدام الأراضي في المناطق الحضارية / المجالس الحضارية بالمدينة ، والتنسيق مع المنظمات البلدية على مستوى الجوار. تعمل لجنة التخطيط العمراني تحت سيطرة وزارة ألاشغال والبلديات كحكومة محلية وعلى مستوى المقاطعات (القرار العراقي رقم ٣١ لسنة ١٩٤٨ ، القانون رقم ١٩ ، ٢٠٠٩).

٢. مجالس البلديات، والتي تمثل دائرة الحكومة المحلية ،وفقا لقانون الإدارة العراقي للبلديات (قانون رقم (١٦٥) لسنة ١٩٦٤) ، تعمل مجالس البلديات بالتعاون مع السلطات المختصة لتنظيم وتنسيق خدمات المدينة. وفقا لمخطط تنظيمي معتمد من السلطات المختصة. وبالتالي ، يعمل أعضاء مجلس الإدارة تحت اشراف وزارة البلديات والأشغال العامة العراقية عبر المديرية العامة للتخطيط العمراني و لجنة التخطيط العمراني لضمان خطط التنفيذ داخل حدود المخطط الرئيسي للمدينة والقرى المحيطة بها.

ويلخص الشكل ٣-٢ العلاقة المتداخلة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين المتعددين في العراق (٦ وكالات تابعة لوكلاء الأراضي) الذين يشاركون في الآلية الرئيسية لتشجيع الإدارة الفعالة لحيازة الأراضي في الإدارات. بالإضافة إلى ذلك ، يعرض الشكل أدناه التسلسل الهرمي المؤسسي البارز للأراضي ، والذي يتم تنفيذه بشكل شرعي على المستوى الوطني ، ومستوى المقاطعات والمدن.

الشكل ٥-٣ : نظرة عامة على هيكل إدارة الأراضي

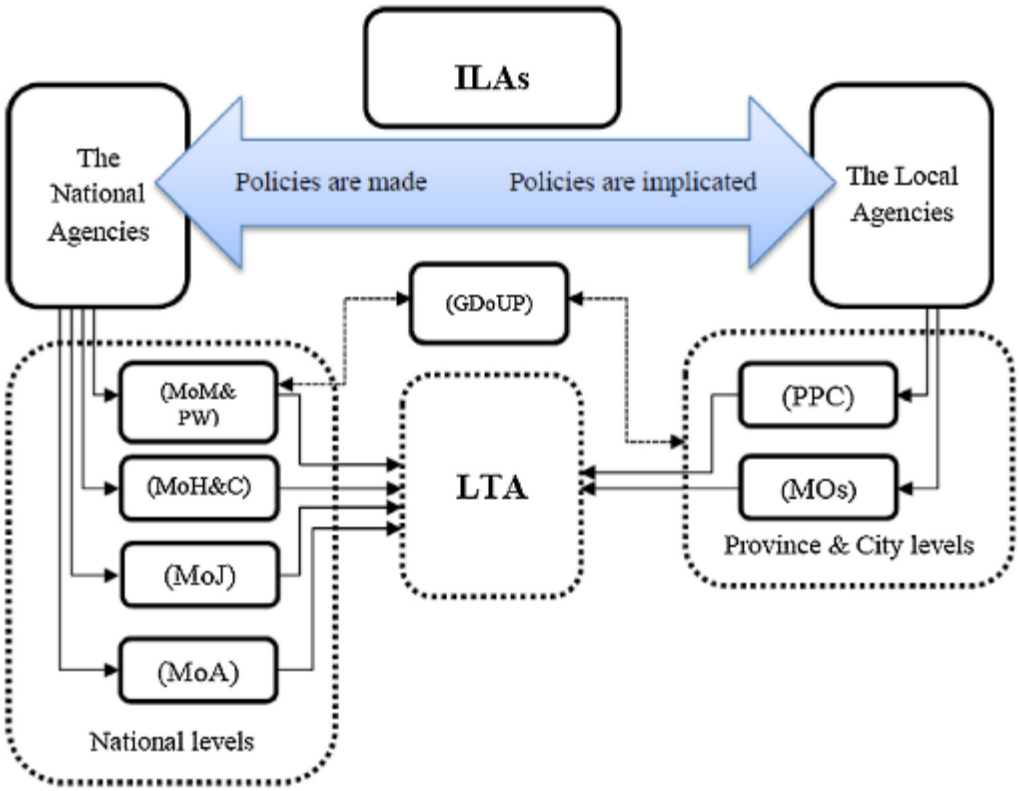

عمليا ، تُكرس سياسات السلطة العراقية فيما يتعلق بحيازة الأراضي لتسليم الأراضي والممتلكات والتمويل ومواد البناء والمعايير، فيما يتعلق بإصلاح السياسات وبناء القدرات. وفقاً للشكل ٣-٢ أعلاه ، يعكس الهيكل التنظيمي للسلطات العراقية مشكلة رئيسية في استكمال التنفيذ الفعال لإدارة حيازة الأراضي لأنه لا يضمن الكفاءة المؤسسية لرصد سياسات التخطيط والإدارة هذه ، بل يعكس فقط قدرات هيكلية سلطات الأراضي العراقية في وضع هذه السياسات.

وبالتالي ، تفتقر بنية سلطات الأراضي العراقية إلى التشريعات والتقانات التي تعزز أمن حيازة الأراضي التي تعمل بين مستخدمي الأراضي وسياسات الأراضي لضمان توثيق وحماية حقوق الأفراد والمجتمعات.

الخلفية التاريخية العراقية لإدارة حيازة الأراضي

تأثر التطور التاريخي لإدارة حيازة الأراضي بالتحول السريع لنظم المجالات السياسية والاجتماعية والدولية التي يمكن تتبعها بدءا من تاريخ العراق المعاصر. يعتمد تطوير إدارة حيازة الأراضي في العراق على التحولات في الإدارة العراقية ، والتي يمكن تقسيمها إلى أربعة حقب مميزة وفقاً للتسلسل الهرمي التاريخي وإلى الأشكال الحالية لإدارة حيازة الأراضي:

- إصلاحات الأراضي العثمانية في العراق (١٥٣٤):
- الاحتلال البريطاني (١٩١٤)

التأثيرات الاشتراكية في العراق (١٩٥٨-١٩٦٣)

- التأثيرات القومية في العراق (١٩٧٠)

Land Type	Contributing	Practices	Legal source
• Ameriya (Miri)	• Rights owned by the Government.	• The Ottoman era and still exists under state regulations.	• Ottoman land rights. • State regulations about ownership.
• Mulk	• Rights gained through TAPU title, allowing various degrees of freedom in the use of the property.	• Private ownership and governed by land rights laws, still exists.	• Ottoman land rights. • State regulations about ownership.
• Waqf	• Mainly religious endowments, translation of private ownership within an endowed land governed and regulated by Islamic law.	• The Ottoman era, still exists.	• Ottoman land rights • The British Mandate land rights. • The recent State regulation laws.
• An empty land	• The dead land (Mewat) is undeveloped land at a distance from any town or village.	• The Ottoman era.	• Ottoman land rights • The British Mandate land rights. • The recent State regulation laws.
• Land rights use of a fixed term	• Rights of use and benefit land. • Rights of use and benefit of a fixed term of years during which, the land and property are still owned by the grantor.	• The Ottoman era, still exists. • The Ottoman era, still exists.	• Ottoman land rights. • State regulations about ownership.
• Communal lands	• The term was used at village level to denote either common undivided land or communal grazing land.	• The Ottoman era, still exists.	• State regulations of ownership laws; Civic Code Art 68 (1958), Civic Code, Bk. 7 (1980).
• Cultivated land	• Communal grazing land rights.	• Still exists under the new state regulations.	• Ottoman land rights. • Pastoral lands, as opposed to cultivated land.
• Tenancies	• Rights of use and benefit for specific amount and period.	• Still exists under the state renting regulations.	• Ottoman land rights. • State regulations about ownership, such as: Law 87/1979.
• Sell-Buy Process	• Long complex transaction procedures that take place at the REBD.	• Still exists under the state renting regulations.	• Issuing the title deed to be examined accurately at the REBD.

أزمة الأراضي العراقية ؛ بعد سقوط النظام في عام ٢٠٠٣

بعد سقوط النظام العراقي في عام ٢٠٠٣ ، واجهت الحكومة العراقية الجديدة مشكلة قانونية كبيرة فيما يتعلق بنقل الأراضي والملكية ، والتي تم إزالتها من آلاف العائلات من قبل حزب البعث. كما أن أزمة اللاجئين العراقيين تمثل مشكلة إنسانية وطنية. وهكذا ، بالعودة إلى العراق ، يمكن أن يقدم اللاجئون كمؤشر على انعدام أمن الحيازة في المجتمعات العراقية الضعيفة ذات التحديات القانونية لسلطة الأرض. ووفقاً لتقرير موئل الأمم المتحدة (٢٠١٠) ، نتيجة للصراعات التي تحدث في العراق ، فإن سكان الحضر الذين يعيشون في أحوال فقيرة ارتفع من ٢,٩ مليون في عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ١٠,٧ مليون في عام ٢٠١٠.

وعلاوة على ذلك ، فإن فوضى نهب وتدمير السجلات العامة في أعقاب هجمات داعش (بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦) قد زادت أيضا من التحديات القانونية على إدارة الأراضي العراقية. يواجه العراق ، في جميع أنحاء البلاد ، قدراً هائلاً من الوضع المتضارب وانعدام الأدوار الإدارية في سياسات الأراضي والممتلكات. بسبب الحروب المتتالية ، هناك أكثر من

٣ ملايين عراقي نزحوا حالياً وأكثر من ٠٠٠،١١٠ عائلة نازحة و ٠٠٠،٧٠٠ نازح في بغداد وحده (وزارة النزوح والهجرة العراقية ، ٢٠١٦).

وفي غضون ذلك ، هاجرت الأسر الريفية بأعداد كبيرة إلى المناطق الحضرية التي تبحث عن عمل (على أمل دخول أفضل) أو بسبب الأزمة الأمنية. وفقاً لوزارة الهجرة والمهجرين العراقية (٢٠١٦) ، فإن الهجرة داخل وداخل القطاع الحضري العراقي وحده ، والتي يبلغ عدد سكانها مليوني نسمة ، قد عززت الأزمة.
كان السكن غير الكافي مشكلة في جميع أنحاء العراق ؛ في الآونة الأخيرة ، حيث يوجد نقص يصل إلى ثلاثة ملايين مسكن في العراق ، بسبب عدة حروب سابقة. ووفقاً لوزارة البناء والإسكان العراقية (٢٠١٦) ، فقد أدى ذلك إلى قيام الحكومة العراقية فقط بتلبية ١٥٪ من احتياجاتها السكنية ، إلا أن هناك طلبًا كبيرًا على المساكن لم تتم تلبيته.

ألاساس ألبيئي

ألمناخ

يتميز العراق بمناخ حار وجاف يتميز بفصول الصيف الطويلة والحارة والجافة والشتاء القصير البارد. المناخ يتأثر بموقع العراق بين الجفاف شبه الاستوائي للمناطق الصحراوية العربية والرطوبة شبه الاستوائية في الخليج الفارسي. يناير هو أبرد شهر ، مع درجات حرارة من ٥ درجة مئوية إلى ١٠ درجة مئوية. في معظم المناطق ، يكون فصل الصيف دافئًا إلى حار مع أشعة الشمس في الغالب ، ولكن الرطوبة العالية في المناطق الساحلية الجنوبية من الخليج الفارسي. درجات الحرارة اليومية يمكن أن تكون ساخنة جدا. في بعض الأيام يمكن أن تصل درجات الحرارة بسهولة إلى ١١٣ درجة فهرنهايت (٤٥ درجة مئوية) ، خاصة في المناطق الصحراوية العراقية التي تسبب خطر الإنهاك الحراري. الرياح القوية الصحراوية الجافة يمكن أن تكون قوية جدا في بعض الأحيان ويمكن أن تسبب عواصف رملية عنيفة. حوالي ٧٠ في المئة من متوسط هطول الأمطار في البلاد يقع بين نوفمبر ومارس. يتركز هطول الأمطار أحيانا في العواصف المحلية ، ولكن العنيفة ، مما يسبب التعرية والفيضانات المحلية وخاصة في أشهر الشتاء.

تتمتع محافظة البصرة بمناخ صحراوي مع اختلافات كبيرة في درجات الحرارة بين النهار والليل والصيف والشتاء. درجة الحرارة العالية تصل إلى ١٠٦ درجة فهرنهايت (٥٠ درجة مئوية) ،انخفاض فوق الصقيع. الرطوبة النسبية السنوية هي ٤٤ إلى ٥٩ في المئة. يتراوح هطول الأمطار السنوي بين ٢ و ٨ بوصات (٥٠-٢٠٠ ملم). الشتاء دافئ ، فوق درجات الحرارة المتجمدة.

الموارد الطبيعية

أولا: المياه السطحية:

• في محافظه البصرة ، يمتد نهر دجله من حدود محافظه ميسان من الشمال ، ويصل إلى ملتقي نهر الفرات في منطقه القرنه ٤٧ كيلومترا (٢٩ ميلا) في اتجاه المصب. حوالي ٢٤ الأنهار ألثانوية تتغذي علي نهر دجله ليبلغ مجموع طولها الإجمالي حوالي ٦٩,٥٠٠ كم (٤٣,١٨٥ ميل). يتم تسجيل الاستيطان علي جانبي نهر دجله عبر التاريخ نتيجة لكون مصدر النهر ثابتا ومصارفه خصبه. يمتلك نهر الفرات حالياً مجاري نهريه عددها ٢ في محافظة البصرة. أحدهما هو مجرى النهر الشمالي القديم الذي يدخل الإقليم من محافظة ذي قار. ثم يتدفق شرقا ، بالتوازي مع الضفة الشرقية لهورالحمار ٤٠ كم (٢٤,٨ ميل) داخل محافظه البصرة ، حتى يلتقي نهر دجله في منطقه القرنه. يختلف عرض النهر من ٥٠ متر (١٦٤ قدم) عندما يدخل المحافظة إلى حوالي ٢٠٠ م (٦٥٦ قدم) في القرنه.

• يبلغ طول نهر شط العرب من مدينة القرنة إلى حيث يتدفق إلى الخليج العربي / الخليج الفارسي حوالي ٩٥ كم (٥٩ ميل). ويمتد عرضه من مدينة القرنة ، حيث يبلغ عرضه حوالي ٢٥ م (٨٢ قدمًاإلى حي المعقل ، حيث يبلغ حوالي ٣٠٥ م (١٠٠٠ قدم) ، إلى منطقة عشار (٤٥٧ م / ١,٤٩٩ قدم) ، إلى مدينة المحمرة (٨٠٥ م / ٢,٦٤١ قدم) ، إلى مدينة .الفاو (١٦٠٠) م / ٥,٢٤٩ قدم.) ، وإلى نحو ٢٥٠٠ متر (٨,٢٠٢ قدم) واسعة في التدفق النهائي للخليج

• نهر البصرة يمتد إلى الجانب الغربي من نهر شط العرب. ويبدا من قرية حرير ويربط نهر كرمة علي في الشمال حتى ينتهي بسطح الماء في خور الزبير في الجنوب. طوله حوالي ٤٢ كم (٢٦ [ميل]). من خلال هذا النهر ، تتدفق مياه هور الحمار مباشره إلى الخليج العربي/الخليج الفارسي.

• تم تنفيذ عدد من مشاريع الري الجديدة المهمة بعد عام ١٩٩١. وتشمل هذه المناطق: ١) نهر ألعز الذي بُني عام ١٩٩٣ ، يمتد على الجانب الغربي لنهر دجلة لمسافة ٣٢ كم (٢٠ ميل) قبل أن يتدفق إلى نهر الفرات. كيلومتر واحد (٠,٦٢ ميل) غرب ملتقى دجلة والفرات في القرنة. مشروع نهر العز هو واحد من مشاريع الري التي تسببت في جفاف الأهوار. ٢) نهر المصب. قناة نهر المصب العام ، التي أنشئت في عام ١٩٩٢ ، تمر عبر الجزء الغربي من المقاطعة. الجزء الجنوبي من مجرى قناة النهر ينحني على طول المسار الغربي لنهر الفرات حتى ينضم إلى نهر البصرة على بعد أربعة كيلومترات (٢,٥ ميل) جنوب قرية حرير. يبلغ طول هذا الجزء من النهر ٢١٠ كيلومترات (١٣٠,٥ ميل). وهي تسيطر على مياه الري وتصرفها إلى الخليج العربي بعيداً عن الأنهار والاهوار.

• تتمتع المناطق الشمالية من محافظة البصرة بمياه سطحية ثابتة وموسمية على شكل أهوار مثل هور الحويزة الواقع في الشمال الشرقي. وهورألقرنة في الشمال الغربي و هور ألحمار في الغرب. تمتد مناطق الأهوار من مدينة البصرة إلى الشمال من القرنة. تقع هذه المناطق غرب شط العرب وهي على جانبي نهر دجلة.

ثانيا: المياه الجوفية

في الجزء الشرقي من المحافظه، هناك القليل من المياه الجوفية الصالحة للاستعمال بسبب وجود الأنهار وارتفاع مستوى الملوحة ، ولا توجد حاجة للمياه الجوفية. والعكس صحيح في الجزء الغربي من المحافظه ، حيث تلعب المياه الجوفية دورًا محوريًا وتعتبر مصدراً أساسياً للمياه وتكون مخصصة للأغراض الزراعية والمستوطنات البشرية. الطبيعة الجغرافية للمنطقة تسمح بتخزين كميات كبيرة من المياه التي يمكن أن تنتقل تحت سطح الأرض وبالقرب منه

ثالثا:ألمعادن

• يعتبر النفط من أهم المعادن المتوفرة للاستغلال في محافظة البصرة. حقول الزبير ، والرميلة ، ونهران عمر هي مناطق الاستخراج الحالية ، في حين لم يتم استغلال حقول القرنة الغربية وحقول مجنون بعد.
• الغاز الطبيعي يرافق النفط في جميع المجالات.
• المواد الاخرى تشمل المواد المستخدمة في البناء ، مثل الرمال والجير (٣٤ مليون طن) ، والحجر الجيري (٣٠ مليون طن) ، والطين (٤,٨ مليون طن).

أزمة الأراضي العراقية ، بعد سقوط النظام في عام ٢٠٠٣:

بعد سقوط النظام العراقي في عام ٢٠٠٣ ، واجهت الحكومة العراقية الجديدة مشكلة قانونية كبيرة فيما يتعلق بنقل الأراضي والملكية ، والتي تم إزالتها من آلاف العائلات من قبل حزب البعث. كما أن أزمة اللاجئين العراقيين تمثل مشكلة إنسانية وطنية. وهكذا ، بالعودة إلى العراق ، يمكن أن يقدم اللاجئون كمؤشر على انعدام أمن الحيازة في المجتمعات العراقية الضعيفة مع وجود تحديات قانونية لسلطة الأرض. ووفقاً لتقرير(ألموطن _الأمم المتحدة (٢٠١٠)) ونتيجة للصراعات التي تحدث في العراق ، فإن نسبة السكان المدنيين الذين يعيشون في أحوال فقيرة ارتفت من ٢,٩ مليون في عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ١٠,٧ مليون في عام ٢٠١٠.

وعلاوة على ذلك ، فإن فوضى نهب وتدمير السجلات العامة في أعقاب هجمات داعش (بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦) قد زادت أيضا من التحديات القانونية على إدارة الأراضي العراقية. يواجه العراق ، في جميع أنحاء البلاد ، قدراً هائلاً من الوضع المتضارب وانعدام الأدوار الإدارية في سياسات الأراضي والممتلكات. بسبب الحروب المتتالية ، هناك أكثر من ٣ ملايين عراقي نزحوا حالياً وأكثر من ١١٠,٠٠٠ عائلة نازحة و ٧٠٠,٠٠٠ نازح في بغداد وحدها (وزارة النزوح والهجرة العراقية ، ٢٠١٦

وفي غضون ذلك ، هاجرت الأسر الريفية بأعداد كبيرة إلى المناطق الحضارية التي تبحث عن عمل (على أمل الحصول على دخول أفضل) أو بسبب الأزمة الأمنية. وفقاً لوزارة الهجرة والمهجرين العراقية (٢٠١٦) ، فإن الهجرة الى وداخل القطاع الحضري العراقي وحده والتي يبلغ عدد سكانها مليوني نسمة قد عززت الأزمة.

كان السكن غير الكافي مشكلة في جميع أنحاء العراق ، مؤخرا ، حيث يوجد نقص يصل إلى ثلاثة ملايين مسكن في العراق ، بسبب عدة حروب سابقة. ووفقاً لوزارة البناء والإسكان العراقية (٢٠١٦) ، فقد أدى ذلك إلى قيام الحكومة العراقية بتلبية ١٥٪ فقط من احتياجاتها السكنية ، إلا أن هناك طلبًا كبيرًا على المساكن لم تتم تلبيته.

علاوة على ذلك ، وفقاً لمكتب الإحصاء المركزي العراقي (٢٠١٢) ، هناك عدد قليل من المستثمرين والمطورين لخدمة ذوي الدخل المنخفض والمتوسط. على سبيل المثال ، ذكرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (2005) أنه بعد عام ٢٠٠٣ ، ظهرت المشكلة الرئيسية لحقوق الأراضي العراقية نتيجة لغياب سلطات الأراضي العراقية مثل مكاتب تسجيل الأراضي بعد حوادث عام ٢٠٠٣. في المقابل ، ظهرت ثقة تآكل في السلطات العراقية ، وادعاء سلطات الأراضي العراقية بأن لديهم استراتيجية مكتوبة لمعالجة أزمة حيازة الأراضي في العراق. من ناحية أخرى ، قدمت وزارة التخطيط العراقية ووزارة البناء والإسكان ، على سبيل المثال قطع أراضي مجانية في استراتيجياتها الوطنية (وزارة التخطيط العراقية ، ٢٠١٦). ومع ذلك ، لم تقدم هذه الاستراتيجيات حلولاً واسعة النطاق لمعالجة الأزمة الأخيرة حتى الآن. وقد ساهمت جميع هذه العواملومن ضمنها الفترة الطويلة من نظام الحوكمة المركزية في تدهور حالة الإسكان والبناء في العراق ، ونقص الصيانة والبنية التحتية.

التنوع البيولوجي:

مزيج من نقص المطر والحرارة الشديدة يجعل الكثير من العراق صحراء. بعض المناطق على الرغم من كونه قاحلة لديها نباتات طبيعية على النقيض من الصحراء. غالبية المواقع المهمة للحفاظ على التنوع البيولوجي ليس لها وضع المناطق المحمية ، على الرغم من أنه قد تم التوصية بالعديد منها. تم تسجيل أكثر من ٤٠٠ نوع من الطيور في منطقة شمال الخليج (تضم الكويت والعراق وشرق المملكة العربية السعودية وغرب إيران). المنطقة مهمة بشكل خاص كجزء

من الطرق السريعة العابرة للقارات التي تستخدمها أعداد هائلة من الطيور التي تتحرك بين أفريقيا وأوراسيا. وتشير التقديرات إلى أن ما بين ٢ إلى ٣ مليارات طائر مهاجر تنتقل جنوبًا عبر الجزيرة العربية كل خريف.

أهوار بلاد ما بين النهرين هي سمات بيئية فريدة عند التقاء نهري دجلة والفرات. تنقسم إلى ثلاث مناطق متميزة: هور الحويشة في الشمال ، تغذيها نهري دجلة وكرخة ، وأهوار الوسطى (القرنة) ، التي تقع بين نهري دجلة والفرات ، وهور حمّار إلى الجنوب ، التي يغذيها الفرات تقليديا. الأهوار مهمة اقتصاديًا وبيئيًا لجميع شعوب هذه المنطقة ولها أهمية بيئية عالمية.

الشكل ٢ ـ٣ : الارتفاعات والمناطق الجغرافية الرئيسية في العراق

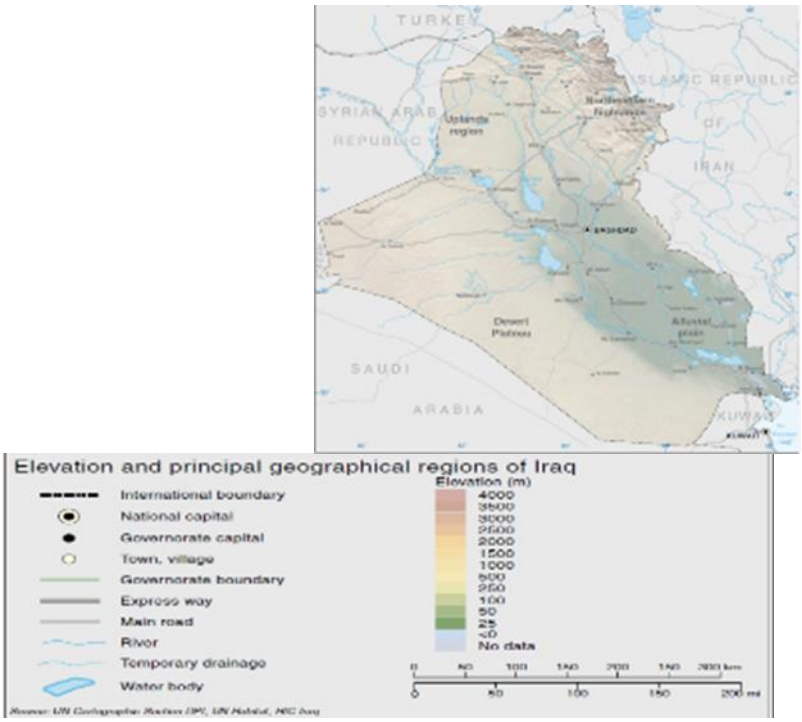

الفصل الرابع: إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

٤,١ تحديد الأثر البيئي والاجتماعي

خلال مرحلة البناء ، من المتوقع أن تكون فوائد المشروع كالتالي:

- توليد الدخل من خلال خلق وظائف مؤقتة
- تنمية الأعمال التجارية الصغيرة (الأغذية ، الملابس ، إلخ)
- زيادة الدخل من خلال شراء المواد المحلية والمستوردة المباعة في السوق المحلية.

بعد تنفيذ المشروع ، من المتوقع حدوث التأثيرات الإيجابية التالية:

- تحسين نوعية الحياة من خلال إمكانية استخدام الأجهزة الكهربائية وإضاءة المنازل
- تحسين الأمن ، بسبب الإضاءة العامة
- زيادة الأنشطة الاقتصادية الناجمة عن تنمية الأعمال التجارية والمكننة وكهربة المتاجر وورش العمل ،
- الوصول إلى خدمات المعلومات (التكنولوجيا الجديدة ، التلفزيون ، إلخ)
- تحسين أداء الخدمات الإدارية والاجتماعية وكذلك المشغلين الاقتصاديين في منطقة المشروع (ظروف عمل أفضل وإمكانية استخدام معدات تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات).

يتتبع الجدول ١-٤ مسائل الحماية والآثار السلبية المحتملة المرتبطة بالمشروع خلال مرحلة البناء. جميع التأثيرات المذكورة أدناه هي إلى حد كبير ذات أهمية منخفضة إلى معتدلة. تقتصر التأثيرات المتوقعة على الطرق والمواقع المحددة وبالتالي تكون محلية. فهي قابلة للعكس والوقت محدود. تم تطبيق التسلسل الهرمي من أجل تجنب أو تقليل التأثيرات. يتم تسليط الضوء على الآثار المتبقية عند ألحاجة.

جدول ١ - ٤ التعرف على الأثر البيئي والاجتماعي خلال مرحلة البناء.

تحديد الأثر البيئي والاجتماعي خلال مرحلة البناء		
ألمشروع ألثانوي	نشاط المشروع / جوانبه	ألتاثير
- خطوط النقل الهوائية - بناء وإعادة تأهيل المحطات الثانوية - شبكات التوزيع ومكوناتها - الأنشطة الأخرى ذات الصلة	أنشطة البناء العامة ، بما في ذلك استخدام الآلات .الثقيلة ومولدات الكهرباء أنشطة الحفر ، أعمال التركيب والتخزين المفتوح للمواد والتربة المحفورة بناء محطات ثانوية دائمة الاستفادة من المقاولين ألثانويين في أنشطة البناء	لم تتم إدارة المخاوف أو الشكاوى المتصاعدة بشكل صحيح
		إدارة غير سليمة للنفايات الصلبة والسائلة والخطرة بما في ذلك البناء والهدم وكذلك النفايات المنزلية مما يؤدي إلى تلوث التربة والمياه السطحية.
		انبعاثات الضوضاء
		انبعاثات الهواء والغبار
		موارد المياه
		المخاطر البيئية والصحية العامة عن طريق التلوث بمركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور
		تلوث التربة / المياه الجوفية من تسرب الوقود النفطي / زيت الوقود
		التخلص غير السليم من مياه الصرف الصحي من مكاتب الموقع أو معسكرات العاملين مما يؤدي إلى تلوث التربة والمياه السطحية.

		خطر تلف الطرق والبنية التحتية الأخرى الناجمة عن عبور الشاحنات الثقيلة
		خطر تلف او كسر خطوط ألمؤسسات ألعامة والأنابيب الأرضية (مياه الشرب ، مياه الصرف الصحي ، كابلات الكهرباء ،خطوط الهاتف)
	تدفق العمالة والمخاطر المرتبطة بها.	الصحة والسلامة المهنية فيما يتعلق ، على سبيل المثال لا التحديد: - المخاطر المادية من نفايات الهدم - المخاطر المادية من المعدات والسيارات - خطر الحريق - الا نزلاق وهبوط - ألاعمال اليدوية ورفع الاثقال -الصعق الكهربائي - الاتصال مع خطوط الكهرباء الحية - الإنهاك الحراري
		صحة المجتمع والسلامة من حيث حوادث السيارات أو الحوادث المتعلقة بالبناء
		الازدحام المروري وغلق امكانية الوصول
		الآثار المحتملة المرتبطة بالصدفة
		متطلبات الأراضي / الاحتياز الدائم / المؤقت
		فقدان سبل المعيشة أو الممتلكات أو فقدان مؤقت للوصول إلى الموارد الإنتاجية
		ظروف العمل الفقيرة
		خطر تشغيل الأطفال
		زيادة خطر السلوك غير المشروع والجريمة
		تدفق السكان الإضافيين
		زيادة العبء على توفير الخدمات العامة
		العنف القائم على نوع الجنس
		التضخم المحلي للأسعار ومزاحمة المستهلكين المحليين
		الصراعات الاجتماعية داخل المجتمعات وبينها
		زيادة خطر انتشار الأمراض المعدية

خلال مرحلة التشغيل من المتوقع حدوث التأثيرات التالية:

خطوط نقل هوائية عالية الجهد:

- **المجالات الكهرومغناطيسية**

يتم تحديد حجم الطريق ألصحيح ومنطقة الحماية بشكل كبير عن طريق المجالات الكهرومغناطيسية. إن قوة المحرك لخطوط ٤٠٠ كيلوفولت على مسافة ٢٥ متر من اثار الخط هي أقل من ٥ كيلو فولت / متر ، وهو ما يتوافق مع المعايير المحددة للتعرض غير المحدود. لذلك ، يجب أن تكون "منطقة الحماية" على طول الخط على بعد ٢٥ مترًا على الأقل من كل جانب من جانبي ممر الخط. عند التشغيل عند ٤٠٠ كيلوفولت ، فإن الخطوط المتأثرة بالمشروع ستنتج قوى كهربائية قد تسبب آثارًا على الصحة العامة خاصة عندما تكون الخطوط قريبة جدًا من المنازل السكنية أو المدارس أو المستشفيات. بما أن هذه الخطوط سوف تمر عبر الصحراء ، فلا يتوقع حدوث أي آثار طويلة المدى.

- **الضوضاء**

تنتج خطوط نقل الجهد العالي ضوضاء من خلال تأثير كورونا ويمكن أن تكون مستويات الضوضاء كبيرة ،خاصة في الظروف الجوية الضبابية أو الرطبة أو الممطرة ، عندما تتمكن خطوط الكهرباء من خلق صوت طقطقة دقيق بسبب كمية صغيرة من التيار الكهربائي الذي يؤين الهواء الرطب بالقرب من الأسلاك. يمكن أن ينتج تأثير كورونا الأوزون وأكاسيد النيتروجين في الهواء المحيط بالموصل ، خاصة في الظروف الرطبة. وتتكون كورونا من تأين الهواء داخل بضعة سنتيمترات تحيط الموصلين مباشرة. الأوزون هو شكل من أشكال الأكسجين التفاعلية ويجمع بسهولة مع العناصر والمركبات الأخرى في الغلاف الجوي.

- **الجماليات**

وستكون خطوط نقل الجهد العالي عبارة عن هياكل دائمة تعبر مناطق واسعة من الصحارى مما قد يزعج القيمة الجمالية الطبيعية لهذه المناظر الطبيعية الصحراوية. ومع ذلك ، بما أن المحافظات التي يتم فيها تنفيذ المشروع تشتهر بحقول النفط والمشاعل في أجزاء كثيرة من الصحراء ، فإن القيمة الجمالية الطبيعية للصحراء قد أزعجتها بشكل كبير مواقع إنتاج النفط. لذلك ، من المتوقع أن يكون لخطوط النقل والأبراج تأثير طفيف على القيمة الجمالية للمناظر الطبيعية الصحراوية في المحافظات الجنوبية.

- **اصطدام الطيور**

هناك خطر اصطدام الطيور مع أسلاك النقل

- **شبكة توزيع الجهد المنخفض**

ومن المخطط تركيب شبكات توزيع الجهد المنخفض باستخدام الاعمدة والأسلاك الهوائية. قد تتطلب الصيانة الدورية لهذه الشبكات قطع بعض الأشجار أو منع الوصول إلى بعض الطرق. ستكون التدخلات المخطط لها بشكل رئيسي هي استبدال الأجزاء التالفة أو المسروقة من الشبكات. أي إضافات جديدة إلى الشبكة ستكون في المناطق الحضارية.

- **المحطات**

يتم عزل العديد من قواطع الدارات الكهربائية ذات الجهد العالي ومفاتيح ألكهرباء وغيرها من المعدات المستخدمة في نظام النقل والتوزيع مع هيكسافلوريد الكبريت ، وهو غاز دفيئي قوي (GHG) هذا الغاز يمكن أن يتسرب إلى الغلاف الجوي من المعدات القديمة أو أثناء الصيانة والخدمة.

٤,٢ ترتيبات التنفيذ لإطار خطة الإدارة البيئية والاجتماعية.

4.2.1 ألمقدمة

إن وجود آلية مؤسسية وآلية واضحة المعالم لتحديد الضمانات وتقييمها وإدارتها ومراقبتها على جميع المستويات ضرورة أساسية. يحدد هذا القسم أدوار ومسؤوليات الأطراف المختلفة وعملية العناية الواجبة التي يجب أن تتم من إعداد الاستثمار من خلال استكمال التنفيذ.

٤,٢,٢ الترتيبات المؤسسية والتنفيذية للمشروع:

تتولى مديرية نقل كهرباء الجنوب ومديرية توزيع كهرباء الجنوب مسؤولية جميع أنشطة تنفيذ المشروع بما في ذلك المشتريات والضمانات والإدارة المالية والمراقبة والتقييم , ووظائف إدارة المشروع. قام كل كيان منفّذ بإنشاء فريق لإدارة المشروع يكون مسؤولاً عن التنفيذ الكلي للمشروع بالإضافة إلى التنسيق وتقديم التقارير إلى البنك. وسيترأس كل فريق إدارة المشروع مدير مشروع ، وسيتألف من فرق مسؤولة عن الإدارة الفنية والمالية والمشتريات والضمانات البيئية والاجتماعية ، والرصد والتقييم.

يتضمن فريق إدارة المشروع موظفين مؤهلين سيكونون مسؤولين عن إدارة الضمانات البيئية والاجتماعية من بين جوانب أخرى كما هو موضح أدناه:

- التنسيق
- التدبير
- التخطيط
- الجوانب المالية
- ألعملية
- ألتقنية
- البيئة والاجتماعية.

سيكون فريق إدارة المشروع مسؤول عن التخطيط اليومي والتنسيق والتنفيذ والإشراف على الضمانات البيئية و الاجتماعية الخاصة بالمشاريع الثانوية ، وسوف تنسق مع جميع الوكالات والمحافظات ذات الصلة.

سيقوم مهندس المالك بدعم التنفيذ العام للمشروع وتطوير القدرات في مديرية توزيع كهرباء الجنوب وإدارة نظام إدارة المعلومات فريق إدارة المشروع

في إدارة العقود والإدارة المالية والضمانات البيئية والاجتماعية. يجب على مكتب التقييم أن يقدم الدعم لمديرية توزيع كهرباء الجنوب. وإدارة نظام إدارة المعلومات فريق إدارة المشروع في إدارة التصميم والمشتريات والعقود لضمان التنفيذ السلس والفعال للمشروع بما في ذلك الضمانات البيئية والاجتماعية المتعلقة بالمشروع ، والرصد والتقييم.

سيتم التعاقد مع شركة خدمات دعم الأعمال التجارية ، ذات الخبرة في عمليات المرافق ، لدعم مبادرة التنمية الأورو-متوسطية لتعزيز قدرتها المؤسسية في الوظائف الرئيسية لموارد الشركة ، وإدارة العمليات التجارية والشبكة. سيعمل الخبراء الذين توفرهم شركة خدمات دعم الأعمال كمدراء / مستشارين يتعاونون مع نظرائهم في مديرية توزيع كهرباء الجنوب لمدة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات. وسيقوم الخبراء ، في جملة أمور ، بما يلي: (١) مساعدة موظفي مديرية توزيع كهرباء الجنوب على الحفاظ على المستوى الحالي للخدمة وتحسينه بمرور الوقت ؛ (٢) مدرب ، ومعلم ، وتعزيز قدرة نظرائهم مديرية توزيع الكهرباء في الجنوب في مجالات خبراتهم التقنية ؛ (٣) مساعدة مديرية توزيع كهرباء الجنوب على تطوير وتوثيق المبادئ التوجيهية والإجراءات التنظيمية (أدلة التشغيل) ؛ (٤) مساعدة مديرية توزيع كهرباء الجنوب على تنفيذ نظام معلومات إدارة التوزيع المتكامل بما في ذلك أنظمة RPP ؛ (ت) مساعدة مديرية توزيع كهرباء الجنوب على جمع وحفظ سجل بيانات الأداء لاستخدامها كبيانات أساسية في تحديد أهداف الأداء ؛ (٦) إلى جانب نظرائهم في مديرية توزيع كهرباء الجنوب ، المشاركة في إعداد وتنفيذ الخطة الإستراتيجية للشركات وخطط الأعمال السنوية.

ومن المتوخى أنه إذا كانت هناك حاجة إلى قدرة إضافية ، فقد يقوم و فريق إدارة المشروع بتوظيف مستشارين خارجيين لديهم الخبرة الكافية لدعم نقاط الاتصال التابعة لوحدة إدارة المشروع. وعلى المستوى الميداني ، من المتوقع أن تقوم نقاط الاتصال البيئية والاجتماعية في وحدة إدارة المشاريع بإشراف ميداني منتظم لضمان التزام المقاولين والعاملين لخطط الإدارة البيئية. سيحتاج فريق إدارة المشاريع أيضاً إلى شركات هندسية وتقنية لتوظيف موظفين متخصصين في البيئة والتنمية الاجتماعية والصحة والسلامة للقيام بالإشراف اليومي على الأنشطة الميدانية وإعداد تقارير عدم الالتزام التي ستقوم وحدة إدارة المشروع بالتحقيق فيها واتخاذ الإجراءات وفقًا لذلك.

كما سيكون فريق إدارة المشروع مسؤولة عن إعداد وتقديم تقارير مرحلية فصلية تتضمن معلومات مفصلة عن المشتريات والإدارة المالية والقضايا البيئية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك ، سيتم إجراء مراجعة خارجية سنوية ، تجمع بين مكونات المراجعة الفنية والمالية ، لضمان الاستخدام المناسب للأموال ومراقبة التقدم المادي في الأنشطة المستهدفة.

سيقدم البنك الدولي الدعم المستمر للتنفيذ من خلال بعثات الإشراف المنتظمة لضمان تلبية احتياجات الشركة ، وإجراء قياس دقيق لإطار النتائج والتحقق من المؤشرات. علاوة على ذلك ، سيقوم فريق البنك الموجود مقره في بغداد بتقديم الدعم عن كثب في مختلف جوانب المشروع خاصة فيما يتعلق بالجوانب الفنية والوقائية والإئتمانية.

ألمقاولين

تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية سوف يكون إلى حد كبير مسؤولية المقاولين. يجب على المقاول ترشيح خبير استشاري بيئي وصحي وسلامة ومستشار في مجال التنمية الاجتماعية (موصى به) لضمان الالتزام بخطة الإدارة البيئية والاجتماعية خلال البناء.

٤,٢,٣ المراقبة البيئية

مشروع تأهيل وتنمية خدمات الكهرباء سيركز على المراقبة البيئية الفعالة. وبما أن معظم الآثار البيئية المتوقعة من المشروع ذات طبيعة عامة وتتعلق بالتشييد والأعمال المدنية وإدارة الموقع وسلامة العمال /عامة ألشعب ، الخ ، فسيتم تنفيذ الرصد إلى حد كبير في شكل مراقبة الالتزام من خلال الإشراف المنتظم للموظفين المسؤلين من قبل الموقع.. يتم تقديم قائمة مراجعة عامة للمراقبة وقائمة مراجعة محددة لمراقبة سلامة البناء يتم استخدامها وملؤها أثناء الإشراف على الموقع في اطار خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
يجب تحديث هذه القوائم وتوسيعها لتشمل التأثيرات التي تكون في الأغلب تأثيرات خاصة بكل حالة وغيرها من التأثيرات البيئية الخاصة بالموقع بناءً على الإجراءات المتفق عليها في خطط الإدارة البيئية والاجتماعية

ستجري مراقبة المعايير البيئية (مثل الهواء والماء والملوحة وجودة الرواسب ، إلخ) على أساس المتطلبات المحددة في خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الفردية
ستتم مراقبة الآثار الإجمالية للمشروع أثناء تنفيذ المشروع من خلال عدد من المؤشرات المختارة ، والتي تعكس المساهمة البيئية الإيجابية من المشروع إلى البيئة العامة. يجب أن يدعم المشروع عمليات التدقيق البيئي المستقل على أساس سنوي خلال تنفيذ المشروع.

٤,٢,٤ آلية تعويض المظالم:

ستقوم مديرية توزيع كهرباء الجنوب ومديرية نقل الكهرباء الجنوبية با نشاء وحدات آلية لجبر التظلمات للتعامل مع الشكاوى ذات الصلة بنشاط المشروع أو طلب تزويد كل شخص بجهة اتصال مخصصة له. كل فريق إدارة المشروع يتحمل المدير المسؤولية الشاملة عن معالجة الشواغل التي يتم توجيه انتباه نقاط الاتصال إليها فيما يتعلق بأي تأثيرات بيئية و / أو اجتماعية بسبب أنشطة المشروع.

ونظراً لطبيعة أنشطة المشروع ، سيكون أكثر تدابير التخفيف فعالية للمخاطر المحددة هو ضمان مشاركة المستفيدين من المشروع والأشخاص المتأثرين بالمشروع بشكل نشط. في هذا الصدد ، هناك نوعان من الطرق الرئيسية التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك: (١) زيادة الوعي العام وتنفيذ العروض العامة الإلزامية و (٢) إنشاء آلية فعالة لتعويض المضالم .

رفع مستوى الوعي العام

سيتم توزيع المعلومات حول نظام معالجة التظلمات الموضحة أدناه في مرحلة مبكرة من المشروع على جميع الأشخاص المتضررين من المشروع من خلال قنوات المعلومات المنتظمة التي يستخدمها المشروع ، بما في ذلك بدء الاجتماعات في بداية المشروع حيثما كان ذلك ممكنًا ، والاجتماعات العامة أثناء تنفيذ المشروع ، كتيبات باللغة العربية ، ونشرها على لوحات الإعلانات وعلى الإنترنت عند الضرورة. يجب شرح عملية رفع الشكوى من خلال التواصل مع المجتمع أو من خلال عقد اجتماع مع ممثلي المجتمع. من المهم أن يشمل ممثلو المجتمع النساء في جميع الأوقات.

آلية تعويض المظالم

يجب أن تكون الشفافية والمساءلة عناصر أساسية في المشروع. سيتم إنشاء آلية شاملة للتظلم والتعويض لجميع المشاريع الثانوي لمراعاة جميع الشكاوى المحتملة الناشئة عن التأثيرات المحتملة للمشروع. سيغطي هذا جميع أنواع الشكاوى بما في ذلك تلك المرتبطة بحيازة الأرض والتعويض. سيتم توجيه الشكوى الأخيرة إلى وحدة منفصلة ويتم التعامل معها بشكل منفصل. بالإضافة إلى آلية التظلم والتعويض الرئيسية ، سيقوم المقاول بتطوير آليتين إضافيتين للتظلم والتعويض. واحد للمجتمع والثاني للعمال

سيكون الهدف من آلية التظلم والتعويض هو زيادة الشفافية والمساءلة والحد من مخاطر المشروع الذي يؤثر سلبًا على المواطنين ويعمل كآلية رد فعل ومعرفه مهمة مهمة يمكن أن تساعد في تحسين تأثير المشروع. وسيكون الهدف هو توفير قنوات لأصحاب المصلحة في المشروع لتقديم تعليقات حول أنشطة المشروع من خلال آلية تسمح بتحديد وحل القضايا التي تؤثر على المشروع ، بسرعة وفعالية بطريقة مناسبة ثقافياً وبدون أي تكلفة. ويشمل ذلك الشكاوى المتعلقة بالضمانات المتعلقة بإطار الإدارة البيئية والاجتماعية
وسياسات الضمانات للبنك الدولي ككل.
سيتم تطوير آلية تقديم الشكاوى والتعويض الخاصة بالمشاريع لمعالجة الشكاوى في وزارة الكهرباء مع موظفين متخصصين من مديري النقل والتوزيع وجعلها في متناول الجميع. ويتوقع ان يواجه المشروع الأنواع التالية من المظالم :

- القيمة السوقية للأرض في حالة تملك الأرض
- تأخير في تلقي التعويض
- فقدان سبل العيش / الممتلكات
- الفقدان المؤقت للوصول إلى الموارد الإنتاجية
- التعرض لضغوط من مجتمع المسؤولين الحكوميين لبيع أو التبرع بالأرض
- تلف البنية التحتية
- حركة المرور والتأثيرات المتعلقة بالوصول
- صحة المجتمع وسلامته
- أضرار للطرق القائمة
- أضرار للمحاصيل الموجودة على ألارض
- الاستخدام المؤقت للأرض
- الآثار المرتبطة بالهدم والحفر أو أي نوع آخر من النفايات
- تأثيرات الضوضاء
- حوادث الطرق المتعلقة بتأثير حركة المرور في المشروع

كحد أدنى ، سيحدد المشروع القنوات التالية التي يمكن من خلالها للمواطنين / المستفيدين / الأشخاص المتأثرين بالمشروع تقديم شكاوى فيما يتعلق بالأنشطة الممولة من المشروع:
أ) عنوان بريد إلكتروني مخصص
ب) خط هاتف مخصص
ج) عنوان مخصص لإرسال رسائل مكتوبة
د) صناديق الملاحظات الموجودة في مواقع المشروع
ه) الشكاوى الشفوية أو الخطية لقادة المجتمع ، أو موظفي المشروع مباشرة أو من خلال اجتماعات المشروع. إذا قدم أصحاب المصلحة في المشروع تعليقات / شكوى شفوية ، سيقوم موظفو المشروع بتقديم الشكوى نيابة عنهم ، وسيتم معالجتها من خلال نفس القنوات.
و) اجتماعات المشروع الدورية ، وتكون النساء مشمولة فيها

الإجراءات
يجب أن تشتمل آلية التظلم والتعويض على مجموعة من إجراءات التشغيل لضمان التنفيذ الناجح. تشمل الإجراءات مجموعة التدابير التالية كحد أدنى:

- تلقي وتسجيل الشكاوى
- التحقق من صحة التظلمات
- إجراء عمليات تفتيش ميدانية للتحقق من صحة وأهمية الشكوى التي تم الإبلاغ عنها وتأكيدها. يمكن أن يشمل التفتيش الميداني مقابلات مع مختلف الأطراف المعنية.
- إحالة القضايا إلى آليات التظلم والتعويض الأخرى ، إذا لزم الأمر أو إلى المحاكم
- إحالة الحالات إلى طرف ثالث

• التتبع ، وتقييم العملية والنتائج

في حالة تعذر التوصل إلى اتفاق ، يمكن للمقترض لعب دور الوسيط عبر وسطاء طوعيين مدربين جيداً بعد إطار زمني محدد مسبقاً.
سيتضمن المقترض آليات التظلم والتعويض المتعلقة بالبناء في شروط المراجع والعقود الخاصة بالمقاول. وبناءً على ذلك سينشئ المقاول آلية خارجية للتظلم والتعويض (للمجتمع) وداخلية للعمال. يجب على المقاول المعني أن يفصح عن آلية التظلم والتعويض على لوحة يسهل قراءتها ويمكن الوصول إليها في جميع مواقع العمل. بالنسبة إلى آلية التظلم والتعويض المعنية بالمجتمع ،سيتم استخدام آلية متعددة المراحل تشتمل على سبيل المثال لا التحديد على المراحل المذكورة أدناه:

أ) المرحلة ١ ، يمكن لأي شخص تظلم من أي جانب تقديم شكوى للمقاول ، والتي بدوره يجب أن يقدم القرار في غضون ١٠ أيام تقويمية ،
ب) المرحلة الثانية ، إذا لم يكن الشخص المتضرر راضيًا عن قرار المقاول خلال المرحلة الأولى ، يمكنه (يمكنها) أن يقدم القضية إلى الشركة المشرفة لحلها في غضون ١٠ أيام تقويمية.
ج) المرحلة ٣ ، إذا كان مقدم الشكوى لا يزال غير راض عن نتيجة المرحلة ٢ ، فيمكنه (يمكنها) أن ترفع الشكوى إلى كل من مديرية نقل كهرباء الجنوب (مديرية نقل الكهرباء الجنوبية)) ومديرية توزيع كهرباء الجنوب لحل القضية في غضون ١٥ يومًا تقويميًا.

خدمة تعويض التظلمات ٣

توفر خدمة تعويض المظالم التابعة للبنك الدولي طريقة إضافية يسهل الوصول إليها للأفراد والمجتمعات لتقديم شكوى مباشرة إلى البنك الدولي إذا كانوا يعتقدون أن مشروعًا ممولًا من قبل البنك الدولي كان له أو من المحتمل أن يكون له آثار سلبية عليه أو على مجتمعه المحلي. تعزز خدمة تعويض المظالم من استجابة البنك الدولي ومسئوليته من خلال ضمان مراجعة التظلمات والرد عليها على الفور ، والعمل الجماعي على تحديد المشكلات والحلول.
تقبل خدمة تعويض المظالم الشكاوى باللغة الإنجليزية أو اللغة الرسمية لبلد الشخص الذي قدم الشكوى. يمكن إرسال التقديمات إلى خدمة تعويض المظالم بواسطة:

ألاميل:grievances@worldbank.org

فاكس:+1-202-614-7313

رسالة:The World Bank
(Grievance Redress Service (GRS
MSN MC 10-1018
H St NW ١٨١٨
Washington, DC 20433, USA

٤,٢,٥ إطار خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

المتطلبات العامة لمرحلة البناء:

- ستشمل تدابير التخفيف والتي تنطبق علي جميع الآثار تطوير اليه التظلم والتعويض علي النحو المبين أعلاه والإبلاغ عن وجودها ووسائل استخدامها لعامه المجتمع/المجتمع المحيط بمنطقهالمشروع

- تمثل تدابير التخفيف والمراقبه المدرجة أدناه الحد الأدنى من المتطلبات التي تستند اليها خطط الاداره البيئية والاجتماعية الخاصة بالمواقع أو التقييم الكامل للأثر البيئي والاجتماعي. تدرج خطط الاداره البيئية والاجتماعية الموضوعة لكل مشروع ثانوي ضمن اختصاصات المقاولين
فضلا عن العقد النهائي. للمشاريع ذات الحد الأدنى من الآثار البيئية والاجتماعية ، خطط الإدارة البيئية والاجتماعية المرجعية
سيتم استخدام (عرض للمشاريع الثانوية وطرق الوقاية المقترحة في القسم التالي).

- بالنسبة لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي المتكامل يجب على المقاول تطوير عدد من خطط الإدارة البيئية وتقديمها للموافقة عليها . على سبيل المثال لا الحصر:

- نشاط البناء خطة منع التلوث وخطة مكافحة تآكل التربة
- خطة وإجراءات إدارة المخلفات الصلبة والخطرة
- خطة وإجراءات الصحة والسلامة المهنية

http://pubdocs.worldbank.org/en/440501429013195875/GRS-2015-BrochureDec.pdf3 _
يتضمن الجدول2 .٤ تدابير التخفيف والمراقبة للتأثيرات المحتملة خلال مرحلة البناء.

الجدول2 .٤ تدابير التخفيف والمراقبة للتأثيرات المحتملة خلال مرحلة البناء.

الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة	مشاريع فرعية	تدابير التخفيف	اجرائات ألمراقبه
كل التأثيرات (لم تتم إدارة المخاوف / الشكاوى المتصاعدة بشكل صحيح)	- خطوط النقل العلوية - محطات - شبكات التوزيع ومكوناتها - الأنشطة الأخرى ذات الصلة	- إجراء جلسة تبادل المعلومات الخاصة بالموقع والتشاور قبل بدء أي أعمال. ضمان وصول المجتمعات المحلية إلى خطة الإدارة البيئية والاجتماعية باللغة المحلية وهم على علم بالتزامات المقاولين. - تطوير آلية استيفاء الشكاوى على مستوى المشروع (آلية التظلم والتعويض) - ضمان نشر آلية التظلم والتعويض للمجتمعات المحلية والأشخاص المتضررين المحتملين قبل البدء في أنشطة البناء. - الحفاظ على الوثائق الصلبة للشكاوى الواردة خلال مرحلة الاستجابة (تقديم ألنتائج).	- استعراض عدد الشكاوى الواردة - مراجعة عدد الشكاوي التي تم حلها والوقت الذي استغرقته لحلها. - الإبلاغ عن أنشطة التوعية التي أجريت (صحائف الحضور والصور وما إلى ذلك)

إدارة النفايات الصلبة بطريقة غير سليمة (بما في ذلك الهدم والحفر وغيرها)		وضع وتنفيذ وصيانة خطة إدارة النفايات التي تعكس ممارسات البناء الجيدة ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: - ($) تعيين وتشغيل عمال لإدارة جمع النفايات ، وإدارة الموقع. - ($) توفير معدات الحماية الشخصية المناسبة للعمال المعينين لإدارة نفايات الهدم - ($)توقع الكتلة / حجم النفايات الصلبة المحتملة - ($) الترتيب لحاويات النفايات المناسبة لتكون موجودة لتخزين المخلفات بصورة مؤقتة - تحديد مسبق لمنطقة التخزين المؤقتة لكومة أو حاوية ألنفايات وإبلاغ مدراء ألمنشئة المستخدمين و / أو المجتمع المحيط بها - تجنب التخزين المؤقت في المنشئات ألمستخدمة من قبل البعض بشكل كبير - تجنب إسقاط النفايات الصلبة من الارتفاعات دون مزالق النفايات المناسبة - تجنب ترك الأشياء الحادة أو البارزة في كومة النفايات - استرداد المواد القابلة لإعادة التدوير من نفايات الهدم - ($) الترتيب مع السلطة المحلية أو مسؤول النفايات المعتمد لنقل النفايات بشكل مناسب والتخلص منها في منشأة معينة وفقًا للقواعد واللوائح المعمول بها - التأكد من أن مركبات نقل النفايات مجهزة بشكل كاف وأن مواد النفايات يتم تغطيتها أثناء النقل -تحديد والتحقق من منشأة التخلص من النفايات المحددة المستخدمة من قبل مسؤول النفايات وطلب وثائق سلسلة الرقابة لإثبات التخلص السليم - إجراء عمليات تفتيش عشوائية على المناطق المحيطة بمكان العمل والطريق المؤدي إلى مرفق التخلص من النفايات لضمان عدم رميها في الطريق - يمنع حرق النفايات بشكل صارم - منع صارم لإلقاء النفايات الصلبة في المسطحات المائية السطحية - استخدام التربة المستخرجة من أجل تسوية وإعادة الردم قدر الإمكان	- التفتيش اليومي لحاويات النفايات أو التراكمات - مراجعة أسبوعية لسلسلة تقارير الرقابة والحراسة أو إثبات التعاقد مع مسؤول النفايات المصرح به - مراجعة أسبوعية لإثبات التخلص من النفايات في منشأة معينة - مراجعة يومية لعلامات الرماد أو تراكم النفايات - مراجعة أسبوعية لسجل الحوادث والشكاوى ذات الصلة

		- تنظيف الموقع من أي نفايات متعلقة بالبناء في نهاية البناء.	

إدارة غير سليمة للنفايات الخطرة والمواد الخطرة		التحديد الواضح للمخلفات الخطرة أو المواد الخطرة وتمييزها والتأكد من توافر أوراق بيانات سلامة المواد باللغة العربية - تحديد وإتاحة الاتصالات لأقرب سلطات وخدمات الطوارئ للاتصال في حالة الحوادث التي تنطوي على نفايات ومواد خطرة. - تعيين وتدريب عامل (عمال) لتحديد وإدارة النفايات والمواد الخطرة. - ($) توفير معدات الحماية الشخصية المناسبة للعمال المعينين لإدارة النفايات والمواد الخطرة. - ($) توفير مجموعات الإسعافات الأولية ذات الصلة - توقع الكتلة وحجم النفايات الخطرة المحتملة. - ($)الترتيب للحصول على منطقة آمنة في الموقع لاستلام وتخزين المواد الخطرة ؛ المنطقة مظللة بشكل صحيح من المطر وحرارة الشمس / الضوء ، ويجب أن يكون لديها إمدادات المياه. - ($) الترتيب لحاويات النفايات والتخليط المناسبة لتكون موجودة لتخزين مؤقت للمخلفات. - تجنب التخزين المؤقت في المناطق التي يستخدمها مستخدمو المرافق بشكل كبير - منع خلط النفايات الخطرة المختلفة. - ($)ألترتيب مع السلطة المحلية أو مسؤول النفايات الخطرة المصرح به لنقل والتخلص من النفايات الخطرة في مرفق معتمد.	- التفتيش اليومي لحاويات النفايات أو التراكمات - مراجعة أسبوعية لسلسلة الحراسة أو إثبات التعاقد مع مسؤول النفايات المصرح به - مراجعة أسبوعية لإثبات التخلص في منشأة معينة - مراجعة يومية لعلامات الرماد أو تراكم النفايات - مراجعة أسبوعية لسجل الحوادث والشكاوى ذات الصلة

انبعاثات الضوضاء		. توفير معدات الحماية الشخصية الملائمة للعمال المعينين للوظائف في مستويات عالية من الضوضاء. .التنسيق مع إدارة المرافق و / أو المجتمع المحيط لتجنب المهام التي تسبب ازعاج خلال الأوقات الحساسة لعمليات ألمنشاة .ألسعي إلى جدولة ألاعمال ألمسببة للضجيج في فترات العطلة المؤسسية إذا كان العمل بالقرب من المؤسسات الحساسة (مثل المدارس والمستشفيات) أمر ضروري. .تجنب جدولة الأعمال الصاخبة أثناء الليل (٨ مساءً إلى ٦ صباحًا) بالقرب من المناطق المزد حمه بالسكان. .إعلام مدراء المنشئات والمستخدمين أو المجتمع المحيط بفترات الأعمال الصاخبة التي لا يمكن تجنبها.	- مراجعة أسبوعية لجدول الأعمال - استعراض توافر معدات الوقاية الشخصية واستخدامها أثناء الأعمال المزعجة - قياس مستوى الضوضاء المحيطة في الموقع بالقرب من المؤسسات ألحساسة(عند الاقتضاء) أثناء أعمال البناء - مراجعة أسبوعية لشكاوى الضوضاء والوقت الذي استغرقه حلها
انبعاثات الهواء والغبار		- ($) توفير معدات الحماية الشخصية الملائمة للعمال المعينين للوظائف في مستويات غبار عالية ومستدامة. - وضع معدات البناء قدر الإمكان بعيدا من المؤسسات الحساسة. - ياه الرش الاقتصادية (يفضل استخدامها / المياه الرمادية) على الطرق والنفايات وأكوام الغبار لتقليل الانبعاثات بالقرب من المؤسسات الحساسة - تغطية أي مركبة تنقل المواد المتربة من وإلى مواقع البناء. -التنسيق مع إدارة المنشئة أو المجتمع المحيط لتهوية أعمال الغبار في الأماكن الضيقة في المبنى.	- مراجعة أسبوعية لجدول الأعمال - مراجعة أسبوعية لإجراءات ترطيب الغبار - استعراض توافر معدات الوقاية الشخصية واستخدامها أثناء الأعمال المتربة

		- السعي لجدولة الأعمال المتربة في فترات العطلة المؤسسية - إبلاغ مديري المنشئات والمستخدمين أو المجتمع المحيط بفترات الأعمال المتربة التي لا يمكن تجنبها	- مراجعة أسبوعية لشكاوى الغبار والوقت الذي استغرقه الحل
موارد ألمياه		- تحديد الاحتياجات المائية للبناء والحصول على الموافقات اللازمة قبل بدء الأعمال - ($)إذا كان العمل بالقرب من المسطحات المائية السطحية ، فيجب استخدام مصائد الطمي وإجراءات مكافحة التآكل وتنفيذ إجراءات إدارة النفايات السليمة لتجنب تلوث المياه	- موافقات أو عقود توريد المياه قبل بدء البناء - مراجعة تقارير الاستشاريين وتنفيذ التدابير - مراجعة الشكاوى من المجتمع المحلي فيما يتعلق بتأثير المشروع على جودة المياه السطحية

المخاطر البيئية والصحية العامة عن طريق التلوث بالبيفينيلات المتعددة الكلور		- تحديد تسربات ثنائي الفينيل متعدد الكلور ، الموجودة على السطح الخارجي للمعدات (سواء كانت على الجزء الخارجي من المحول أو الحشية أو صمامات الرؤية و / أو الرش.. - تحديد انسكاب ثنائي الفينيل متعدد الكلور ، الذي تم إطلاقه بالفعل على الأرض. - تنفيذ إجراءات التنظيف أدناه خلال ٤٨ ساعة من اكتشاف التسرب: ١) جمع كل المواد المسكوبة بوضوح ٢) غسل مزدوج وشطف جميع الأسطح التي لن يتم حفرها باستخدام مذيب معتمد ، ٣) التنقيب ، والخرسانة ، والأسفلت ، والتأكد من حفر مسافة إضافية لقدم واحد من محيط التلوث المرئي. ٤) إعادة تعبئة المساحة المستخرجة بالمواد النظيفة - ($) اتخاذ تدابير خاصة لتعبئة المواد التي تم استخراجها والإزالة النهائية والتخلص منها داخل أو خارج البلاد	صيانة المعدات المستخدمة باستمرار وإعداد التقارير

تلوث التربة / المياه الجوفية من تسرب الوقود النفطي / زيت الوقود العرضي		- تدريب الموظفين على التعامل مع الوقود الآمن باستخدام أحواض بالتنقيط لاحتواء أي انسكابات أثناء أنشطة إعادة التزود بالوقود - منع إلقاء النفايات / التخزين غير المنضبط - إدارة التربة الملوثة عند التخزين والنقل والتخلص من مكب النفايات المخصص للنفايات الخطرة.	- مراجعة تقارير الاستشاريين وتنفيذ التدابير - التفتيش على علامات التسربات أو الانسكابات
-التزويد بالوقود في الموقع		-تقليل من تخزين الوقود في الموقع وأنشطة الوقود من خلال التخطيط للتزود بالوقود قبل نشر الموقع. -تعيين موقع محدد في الموقع لأنشطة التزود بالوقود والصيانة والتشحيم. -توفير مواد غير منفذة مثل صفائح التكسية الأرضية أو البوليمر في المواقع المخصصة للتزود بالوقود أو الصيانة أو التزييت. - توفير احتواء ثانوي مناسب (لا يقل عن ١١٠٪ من حجم الحاوية الداخلية) لخزانات الوقود وللتخزين المؤقت للسوائل الأخرى مثل زيوت التشحيم والسوائل الهيدروليكية. .	- مراجعة أسبوعية لعلامات الانسكاب أو التلوث - مراجعة أسبوعية لسلامة الطبقة المنبوذة

التخلص غير السليم من مياه الصرف الصحي من مكاتب الموقع و / أو معسكرات العاملين مما يؤدي إلى تلوث التربة والمياه السطحية		- ضمان جمع مياه الصرف الصحي في خزان مقاومة للحرارة مثبتة على سطح منيع. - التأكد من إفراغ الخزان عند إتمام ثلاثة أرباعه من خلال مقاول متخصص وأن يتم صرف مياه الصرف المجمعة إلى أقرب معالجة لمياه الصرف الصحي. يجب تحديد موقع الأخير قبل البدء في أعمال البناء.	- التفتيش اليومي لعلامات التسرب من الخزان - التفتيش اليومي لعلامات الانسكابات في التربة. - مراجعة اليومية

خطر الضرر بالطرق وغيرها من البنية التحتية الناجمة عن عبور الشاحنات الثقيلة		- التفتيش الروتيني ، والإصلاح الفوري لأي طريق متضرر وبقعة عمياء.	- التفتيش اليومي للطرق والبنى التحتية الأخرى - مراجعة وتسجيل عدد الأضرار والوقت الذي استغرقته لإصلاحها - مراجعة أسبوعية للشكاوى والوقت الذي استغرقته لحلها
خطر تلف / كسر خطوط المنشئات والأنابيب الأرضية (مياه الشرب ، مياه الصرف الصحي ، كابلات الكهرباء ، خطوط الهاتف		- التنسيق مع السلطات المحلية وسلطات الغاز الطبيعي والكهرباء قبل الحفر. - إجراء تحديد مفصل ووضع علامات لجميع خطوط المنشئات تحت الأرض قبل أي أعمال حفر.	تأكيد الشروط الانشائية ومراجعة أي أضرار حدثت

جميع آثار الصحة والسلامة المهنية (OHS)		- وضع وتنفيذ وصيانة خطة الصحة والسلامة المهنية وفق التشريعات العراقية وأفضل الخبرات الدولية. جميع آثار الصحة والسلامة المهنية (OHS)	- استعراض عدد الشكاوى الواردة - مراجعة عدد الشكاوي التي تم حلها والوقت الذي استغرقته لحلها. - استعراض عدد التأمينات على الحياة مقارنة بعدد العمال - استعراض عدد الحوادث

- الصحة والسلامة المهنية: المخاطر المادية من نفايات الهدم		- إعلام العاملين على البقاء متيقظين في مناطق توليد وتخزين مخلفات الهدم. - نفس المقاييس الخاصة بإدارة نفايات الهدم.	- السجل اليومي ومراجعة الإصابات والشكاوى ذات الصلة

الصحة والسلامة المهنية: المخاطر المادية من المعدات والمركبات		- ($) التأكد من أن السائقين ومشغلي الآلات يخضعون لفحوصات عشوائية للكشف الطبي عن المخدرات / الكحول. - ($) تدريب العاملين على سلامة تشغيل المعدات. - ($) ضمان أن المعدات والآلات والمركبات المستخدمة في حالة عمل جيدة. - إنشاء مناطق استبعاد للحد من الوصول إلى خطوط مناورة المعدات والسيارات. - تجنب سرعات السيارة التي تزيد عن ٢٠ كم / ساعة في مواقع المشروع.	- الاستعراض الشهري لتقارير اختبار السائق والمشغل - المراجعة الشهرية لشهادات تدريب السائق والمشغل - التفتيش على مناطق الاستبعاد - سجل يومي ومراجعة للحوادث والشكاوى ذات الصلة
الصحة والسلامة المهنية: خطر الحريق		- ($) تدريب العاملين على تحديد ، وتجنب مخاطر الحريق والإجراءات الواجب اتباعها في حالة نشوب حريق. - ($) توفير أجهزة إطفاء الحريق ودلاء الرمال في حالة عمل جيدة. - إنشاء مناطق حظر التدخين بشكل صارم في المناطق المعرضة لمخاطر الحريق مثل مناطق تخزين الوقود ، والتنقيب ، وقرب المواد العضوية المتحللة في أكوام النفايات وحول المسطحات المائية. - تجنب تخزين المواد القابلة للاشتعال في ضوء الشمس المباشر أو بالقرب من مصادر الحرارة. - تأكد من توفر قواطع أرضية وقواطع مناسبة للأعمال الكهربائية. - تجنب عمليات التنقيب في المناطق التي توجد فيها وصلات الغاز الطبيعي أو أعمال بالقرب من أنابيب الغاز الطبيعي. - وضع وتنفيذ إجراءات الطوارئ لتشمل الاتصالات مع أقرب السلطات وخدمات الطوارئ	- مراجعة أسبوعية لطرق إطفاء الحريق - مراجعة أسبوعية لحاويات المواد القابلة للاشتعال والتخزين - سجل يومي ومراجعة للحوادث والشكاوى ذات الصلة - توثيق تدريب العمال - إجراءات طوارئ مرئية بوضوح في الموقع

		للاتصال في حالة الحوادث التي تنطوي على الحرائق.	
الصحة والسلامة: الانزلاق والسقوط		- ($) توفير الأحذية المناسبة لتجنب الانزلاق. - تجنب المهام على المنحدرات أو التربة غير المستقرة دون الاحتياطات المناسبة لمنع السقوط. - ($) تركيب حواجز الأمان على حافة أي منطقة خطر. - الاستخدام السليم للسلالم والسقالات من قبل الموظفين المدربين. - ($) استخدام أجهزة الوقاية من السقوط - منشئات اختبار للسلامة قبل القيام بالعمل. - ($) تنفيذ برنامج الحماية من السقوط الذي يشمل التدريب على تقنيات التسلق واستخدام تدابير الحماية من السقوط. - ($) التفتيش والصيانة واستبدال معدات الحماية من السقوط ؛ وإنقاذ العمال المصابين ، من بين آخرين. - وضع معايير لاستخدام الحماية من السقوط بنسبة ١٠٠٪ (عادة عندما تعمل على ارتفاع مترين فوق سطح العمل ، ولكن تمتد في بعض الأحيان إلى ٧ أمتار ، حسب النشاط). يجب أن يكون نظام الحماية من السقوط مناسبًا لبنية البرج والحركات الضرورية ، بما في ذلك الصعود والنزول والانتقال من نقطة إلى أخرى.	- استعراض مستمر لتوافر معدات الوقاية الشخصية واستخدامها - مراجعة مستمرة لتدابير الوقاية من السقوط ذات الصلة والوعي - الاستعراض الأسبوعي للشكاوى الواردة والوقت الذي استغرقته لحلها - سجل يومي ومراجعة للحوادث والشكاوى ذات الصل

		- ($) تركيب التجهيزات على مكونات البرج لتسهيل استخدام أنظمة الحماية من السقوط ؛ - يجب إزالة العلامات والعوائق الأخرى من الأعمدة أو المباني قبل القيام بالعمل - ($) يجب استخدام حقيبة أدوات معتمدة لرفع أو انزال الأدوات أو المواد للعمال على المباني. - يجب أن لا تقل أحزمة الأمان عن ١٦ ملم (ملم) (٨/٥ بوصة) نايلون في واحد أو مادة ذات قوة مكافئة. يجب استبدال أحزمة الأمان على الحبل قبل ظهور علامات تقدم العمر أو تآكل الألياف - عند تشغيل الأدوات الكهربائية في المرتفعات، يجب على العمال استخدام حزام أمان ثاني (احتياطي)	
الصحة والسلامة: ألأعمال يدوية والرفع		- دمج فواصل الراحة والتمديد في أوقات العمل واجراء التناوب الوظيفي - مع الأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة الإضافية مثل الأشخاص العسر والأشخاص الذين يعانون من حالات طبية قائمة	- المراقبة المستمرة للعمال وحالتهم الصحية - مراجعة أسبوعية لفترات الاستراحة والتناوب - مراجعة أسبوعية للشكاوى والوقت الذي استغرقته لحلها
الصحة والسلامة المهنية: الصعق بالكهرباء		- التحقق من جميع الأسلاك الكهربائية والكابلات والأدوات الكهربائية اليدوية للحبال البالية أو المكشوفة - اتباع توصيات الشركة المصنعة لأقصى جهد تشغيل المسموح به للأداة اليدوية المحمولة - ($) حماية أسلاك الكهرباء وأسلاك التمديد ضد الضرر الناجم عن حركة المرور عن طريق حجبها أو تعليقها فوق مناطق المرور - إجراء تحديد مفصل ووضع علامات لجميع الأسلاك الكهربائية المدفونة قبل أي أعمال الحفر	- التجهيزات المستمرة وفحوصات الاتصال وإعداد التقارير - سجل يومي ومراجعة الحوادث والشكاوى

الصحة والسلامة المهنية: خطوط الطاقة الحية		- السماح فقط للعمال المدربين والمعتمدين بتركيب المعدات الكهربائية أو صيانتها أو إصلاحها ؛ - إلغاء تنشيط وتوزيع خطوط توزيع الطاقة الحية بشكل صحيح قبل تنفيذ أعمال عليها أو بالقرب منها. - عندما تكون الصيانة والتشغيل أمر واجب في حدود الحد الأدنى من مسافات الانتكاس ، يجب تحديد التدريب الخاص ، وتدابير السلامة ، وأجهزة السلامة الشخصية ، وغيرها من الاحتياطات في خطة الصحة والسلامة.	- عمليات تفتيش مستمرة لخطوط الطاقة - سجل يومي ومراجعة الحوادث والشكاوى
الصحة والسلامة المهنية: الأمراض ذات الصلة بالحرارة		- تنفيذ المبادئ التوجيهية للصحة والسلامة المهنية للعمل في الظروف الحارة ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: - تثقيف العمال حول علامات المرض المرتبط بالحرارة ، وضمان توفر الخدمات الطبية إذا لزم الأمر - ($) يجب أن يتوفر لدى العمال مياه كافية صالحة للشرب بالقرب من منطقة العمل - دمج دورات العمل / الراحة. إذا كان ذلك ممكنا ، يجب تقليل الأعمال ألشاقه ا خلال الطقس الحار أو أو جدولة هذه ألاعمال في وقت اكثر برودة من أليوم - ($) ضمان توافر معدات الحماية الخاصة	- سجل ومراجعة يومية للحوادث والأمراض الناجمة عن التعرض للحرارة (خاصة خلال أشهر الصيف) - مراجعة يومية للشكاوى المتعلقة بالحرارة

صحة المجتمع والسلامة		- مواقع البناء يجب ان تكون مغلقة لعامة ألناس. - ($) تسييج وتحديد مجالات العمل واتخاذ اجرائات معقولة لمنع الأشخاص غير المصرح لهم من الوصول إلى الموقع ومراقبة عدد الأشخاص الذين يصلون إلى الموقع. - ($)استخدام العلامات والحواجز (مثل الأقفال على الأبواب ، واستخدام البوابات ، واستخدام المنصات الفولاذية المحيطة بأبراج النقل ، خاصة في المناطق الحضرية) ، والتوعية / التوعية العامة إلى مناطق البناء إشارة واضحة ومنع الاتصال العام بالمعدات التي يحتمل أن تكون خطرة.. - ($)يتم تثبيت عناصر التوصيل المؤرضة (مثل الأسوار أو الهياكل المعدنية الأخرى) بالقرب من خطوط الكهرباء لمنع الصدمات.. - ($) إعادة تأهيل أي خنادق بمجرد الانتهاء من العمل - ($) الاحتفاظ بالمعدات بانتظام وفقًا لإرشادات الشركة الصانعة وفحص المعدات لأغراض التآكل والمسائل الميكانيكية أو الكهربائية.	- التفتيش اليومي لمواقع البناء - مراجعة يومية للحوادث ذات الصلة - مراجعة يومية للشكاوى والوقت الذي استغرقته لحلها - استعراض عدد برامج التوعية التي أجريت - سجلات صيانة المعدات
الازدحام المروري وانسداد الطرق		- إعداد وتنفيذ خطة السلامة للمرور. - إعلام المجتمعات المحلية في حالة توقع الإغلاق المطول للطرق أو مداخل ألطرق. - تعيين العمال المدربين لإدارة حركة المرور في حالات الأشغال خلال ذروة حركة المرور / ساعات الذروة. - التنسيق مع السلطات المحلية وسلطات المرور في حالة حدوث انقطاع كبير في حركة المرور. - ضمان سلامة حركة المرور.	- التحديد المستمر وتقييم ومراقبة المخاطر المرورية والسلامة المرورية المحتملة - استعراض يومي وسجل لعدد من الحوادث المرورية المرتبطة بالعاملين و / أو المركبات التي تزور الموقع. - مراجعة يومية للشكاوى والوقت الذي استغرقته لحلها

		- تعديل ساعات العمل لأنماط حركة المرور المحلية ، على سبيل المثال ، تجنب أنشطة النقل الرئيسية خلال ساعات الذروة أو أوقات حركة المواشي	
فرصة الاكتشافات		في حالة العثور على أكتشاف معين مثل(الآثار / التحف / النصب) فسيخضع للاجرائات التالة: • وقف أنشطة البناء في منطقة العثور على فرصة • تحديد الموقع أو المنطقة المكتشفة ؛ • تأمين الموقع لمنع أي ضرر أو خسارة للكائنات القابلة للإزالة. في حالات الآثار القابلة للإزالة أو الرفات الحساسة ، يكون الحارس الليلي حاضراً حتى تتولى السلطات المحلية المسؤولة والوزارة المسؤولية ؛ • إخطار المشرف على إدارة الموقع الذي يقوم بدوره بإخطار السلطات المحلية المسؤولة ومصلحة الآثار خلال ٢٤ ساعة أو أقل ؛ • تشرف السلطات المحلية المسؤولة وهيئة الآثار على حماية الموقع والحفاظ عليه قبل اتخاذ قرار بشأن الإجراءات المناسبة اللاحقة ؛ وتتخذ السلطات المسؤولة من هيئه الآثار قرارات بشان كيفيه التعامل مع الاكتشافات ؛ • يمكن استئناف أعمال البناء فقط بعد الحصول على إذن من السلطات المحلية المسؤولة وهيئة الآثار	- مراجعة إجراءات السماح وضمان المراجعة من قبل سلطة الآثار المحلية - وجود أفراد لحراسة الموقع حتى وصول سلطة الآثار في حالة اكتشافات الصدفة - استعراض عدد فرص البحث

استحواذ الأراضي القسري		- وضع استراتيجية تجنب الاستحواذ لأي أرض مع أي استخدامات كإجراء مسبق. - تحديد ودراسة المواقع / الطرق البديلة إذا أمكن ذلك. - إعداد وتقديم تقرير أولي لخسائر الأراضي وسبل العيش / الممتلكات. - اتمام اعداد اطار سياسات أعاده التوطين بالنص علي المبادئ الواجب اتباعها في حاله مواجهه هذا الأثر - وينبغي اعداد خطط العمل المتعلقة باعاده التوطين وخطط العمل المختصرة لأعاده التوطين حسب الحاجة للحالات الفردية التي ستصادف فيها خسارة الأرض وسبل العيش كاثر. - يجب بذل كل الجهود للسماح بحصاد المحاصيل قبل أي تأثيرات متعلقة بالأرض	- استعراض عدد الشكاوى الواردة والوقت الذي استغرقته لحلها - مراقبة تنفيذ خطط عمل إعادة التوطين أو خطط عمل إعادة التوطين المختصرة
فقدان سبل المعيشة أو الممتلكات و / أو فقدان مؤقت للوصول إلى الموارد الإنتاجية		- تحديد الأشخاص المتأثرين في أقرب وقت ممكن في مرحلة تصميم المشروع أو من خلال التشاور مع أصحاب المصلحة كجزء من التقييمات الاقتصادية والاجتماعية المحددة للمشاريع - تقرير تقييم أولي لخسارة الأرض وسبل العيش / الممتلكات. - التعويض عن فقدان سبل العيش أو الممتلكات من خلال توفير وسيلة بديلة تعادل الأصلية. - التعويض عن الخسارة المؤقتة في الوصول إلى الموارد الإنتاجية (مثال: زراعة الأراضي) من خلال تحديد القيمة السوقية للمحاصيل وكمياتها.	- استعراض عدد الشكاوى الواردة والوقت الذي استغرقته لحلها

ظروف العمل السيئة		- تزويد جميع العمال (العمال يشيرون إلى أولئك الذين يعملون مباشرة مع المقاول الرئيسي أو المقاولين من الثانويين) بمصدر نظيف للمياه وكمية كافية من المياه المعدنية المعبأة في زجاجات. - تزويد العمال بالوجبات اليومية المتزامنة مع الوقت الذي يقضونه في الموقع (أي على الأقل وجبتين في اليوم). هذا أمر لا بد منه في المناطق النائية وحيث لا يمكن الوصول إلى مخازن الأغذية. - ضمان أن العمال لديهم عقود وأنهم على دراية بحقوقهم - التأكد من أن جميع العمال أللذين يعملون مؤمَّنين على الحياة. - التأكد من أن جميع العمال يتم تعويضهم بشكل عادل ودفع اجورهم في الوقت المحدد. - التأكد من أن العمال على دراية تامة بآلية التظلم والتعويض	- التفتيش اليومي والأسبوعي على: قائمة محدثة من أسماء العمال - العقود والتأمينات. - مراجعة يومية للشكاوى والوقت الذي استغرقته لحلها
خطر تشغيل الأطفال		ادراج تدابير واضحة وصريحه في عقد المقاولين من أجل: ١) حظر العمل الذي يقل عمره عن ١٥ سنه في العقد الرئيسي ، ٢) حظر العمل الذي يقل عمره عن ١٨ عاما والذي يعتبر خطرا ، أو يتداخل مع تعليم الأطفال أو يضر بالطفل أو بصحته البدنية أو العقلية ٣) يشترط ان تكون هذه الاحكام مدرجه في العقد الثانوي بأكمله كشرط ملزم.	- المراجعة المستمرة لعقود العمال - الإشراف الميداني وعمليات التدقيق المستمرة - استعراض الحوادث والشكاوى والوقت الذي استغرقته لحلها

زيادة خطر السلوك غير المشروع والجريمة		- فرض القانون الوطني. - ضمان الدفع المناسب لكل من المقاولين والمقاولين ألثانويين. - تطبيق العقوبات (مثل الفصل) على العمال المتورطين في سوء المعاملة أو أي أنشطة غير لائقة - توفير برامج الوقاية من تعاطي المخدرات وإدارتها - إنشاء مناطق ترفيهية خاضعة للإشراف في مخيم العمال (إن وجدت).	- عمليات التدقيق مستمرة - استعراض عدد من الحوادث والشكاوى والوقت الذي استغرقته لحلها
تدفق العمال		- تشجيع العادات الشائعة لاستخدام العمال المحليين لأن هذا سيقلل من تكلفة المعاملة وسيقضي على مخاطر تدفق العمالة. - إبلاغ المجتمعات المحلية في حالة توقع تدفق العمالة المرتفعة إلى منطقة المشروع. - ($) توفير تدريب للتوعية الثقافية للعمال فيما يتعلق بالمشاركة مع المجتمع المحلي - مدونه قواعد السلوك التي يتعين وضعها لجميع العمال للتقيد بها. - توفير المعلومات المتعلقة بقواعد سلوك العمال باللغة (اللغات) المحلية ومتابعة الامتثال. - المشاركة مع المجتمع وتنفيذ آلية التظلم والتعويض المعتمدة في جميع الأوقات خلال مرحلة البناء وتتبع مستوى الاستجابة (تزويدهم بالنتائج). - ضمان أن العمال لديهم إجازة شهرية للذهاب لزيارة أسرهم.	- مراجعة يومية لسجل الحوادث والشكاوى ذات الصلة

		- التاكد من ان مكان أقامه العمال لا يثير اي إزعاج للمجتمع المحلي - الاحتفاظ بسجلات لعدد العمال القادمين من خارج المحافظة.	- الإشراف الميداني المستمر
تدفق السكان الإضافيين ("المتابعين")		- مقاول لتوظيف العمال من خلال مكاتب التوظيف وتجنب توظيف "عند البوابة" للحد من التدفق التلقائي للباحثين عن عمل.	- المراقبة المستمرة لعدد "المتابعين" وإجراءات التوظيف - الإشراف الميداني وعمليات التدقيق المستمرة
زيادة العبء على الخدمة العامة		- ($) معسكر العمال ليشمل التخلص من المياه العادمة وأنظمة الصرف الصحي - تحديد مصدر إمدادات المياه المصرح به وحظر الاستخدام من مصادر المجتمع الأخرى - مدونة سلوك العمال بشأن استهلاك الماء والكهرباء.	- التحديد المستمر والتقييم ومراقبة العبء على توفير الخدمات العامة
العنف القائم على نوع الجنس ، بما في ذلك التحرش الجنسي وإساءة معاملة الأطفال واستغلالهم		- تدريب إلزامي ومنتظم للعمال على السلوك القانوني المطلوب في المجتمع المضيف والنتائج القانونية لعدم الامتثال للقوانين ؛ - الالتزام / السياسة بالتعاون مع وكالات إنفاذ القانون للتحقيق مع مرتكبي العنف الجنسي ؛ - إنشاء شراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية للإبلاغ عن سوء سلوك العاملين والشكاوى / التقارير المتعلقة بالعنف أو المضايقة الجنسانية من خلال آلية التظلم والتعويض ؛ - توفير فرص للعمال للعودة بانتظام إلى أسرهم ؛ - توفير الفرص للعمال للاستفادة من فرص الترفيه بعيداً عن المجتمعات الريفية المضيفة	- -الاستعراض الجاري لعقود العمال - -الاشراف الميداني ومراجعه الحسابات الجارية - استعراض الحوادث والشكاوى والوقت الذي استغرقه حلها

التضخم المحلي للأسعار وازدحام المستهلكين المحليين		- توفير المزيج المناسب من السلع المشترية محليا وغير محلي للسماح بفوائد المشاريع المحلية مع الحد من مخاطر المزاحمة وارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين المحليين	مراقبة الأسعار المحلية وأمن التوريد.
الصراعات الاجتماعية داخل المجتمعات وفيما بينها		- توفير المعلومات المتعلقة بمدونه سلوك العمال باللغة العربية - توفير التدريب علي التوعية الثقافية للعاملين فيما يتعلق بالتعامل مع المجتمع المحلي - التوعية في أوساط المجتمع المحلي والعمال.	- عمليات التدقيق الجارية ورصد ديناميكيات العمال والمجتمع - استعراض عدد الشكاوى والوقت الذي استغرقته لحلها.
زيادة خطر الأمراض المعدية		- تطعيم العمال ضد الأمراض الشائعة والمنتشرة محلياً - التثقافة حول انتقال الأمراض	- التدوين والمراجعة المستمرة للحوادث والأمراض وحالتها - المراجعة المستمرة للشكاوى المتعلقة بالمرض

يتضمن الجدول ٣-٤ تدابير التخفيف والمراقبة للتأثيرات المحتملة خلال مرحلة التشغيل.

جدول ٣-٤ إطار خطة الإدارة البيئية والاجتماعية خلال مرحلة التشغيل

التأثير البيئي والاجتماعي المحتمل	ألمشاريع ألثانوية	تدابير التخفيف	تدابير ألمراقبة
جميع ألتاثيرات	جميع ألمشاريع الثانوية أثناء مرحلة ألتشغيل	وضع اليه قويه ومتعددة القنوات لمعالجه التظلمات (اليه التظلم والتعويض). -ضمان نشر اليه التظلم والانتصاف علي المجتمعات المحلية والهيئات الوطنية المحتملة قبل بدء أنشطه البناء. -الاحتفاظ بوثائق متينة للشكاوى المتلقية خلال مرحله البناء وتتبع مستوي الاستجابة (تقديم ردود الافعال).	- مراجعة الشكاوى والوقت المستغرق لحلها
جميع آثار الصحة والسلامة المهنية		-وضع خطة للتخفيف من آثار الصحة والسلامة المهنية وفقاً للتشريعات العراقية وأفضل ألخبرات الدولية. - تنفيذ خطة الصحة والسلامة المهنية خلال جميع مراحل التشغيل. - ضمان أن جميع العمال في إطار كل من المقاولين والمقاولين من الباطن مشمولون بالتأمين على الحياة ضد أي حوادث محتملة	- استعراض عدد التأمينات على الحياة مقارنة بعدد العمال

التأثير البيئي والاجتماعي المحتمل	ألمشاريع ألثانوية	تدابير التخفيف	تدابير ألمراقبة

التعرض للمجالات الكهرومغناطيسية	خطوط نقل عالية الجهد	.تدريب العاملين علي تحديد مستويات ومخاطر الإطار المهني للاداره البيئية والاجتماعية. .إنشاء وتحديد مناطق الأمان للتمييز بين مناطق العمل مع مستويات إطار الإدارة البيئية والاجتماعية المرتقبة مقارنة بالمستويات المقبولة للتعرض لعامة الناس ، مما يحد من الوصول إلى العمال المدربين تدريباً مناسباً يجب ضبط أجهزة مراقبة التعرض الشخصية للتحذير من مستويات التعرض التي تكون أقل من مستويات التعرض المهني (على سبيل المثال ٥٠٪). . وقد تشمل خطط العمل لمعالجه التعرض المهني للصيانة الحد من وقت التعرض من خلال تناوب العمل ، وزيادة المسافة بين المصدر والعامل ، عند الإمكان ، أو استخدام مواد التدريع . النظر في التصور العام حول القضايا الكهرومغناطيسية عن طريق التشاور مع المجتمع المحلي.	- مراقبة المجالات الكهرمغنطيسية (اتبع خطة الرصد المفصلة للرصد الكهرمغنطيسي) - مراجعة الشكاوى والوقت المستغرق لحلها
اصطدام الطيور	خطوط نقل علوية عالية الجهد	تثبيت عناصر تحسين الرؤية مثل ألكرات ألمعلمة أو رادع الطيور أو الموجهات.	السجل الشهري ومراجعة اصطدام الطيور

التأثير البيئي والاجتماعي المحتمل	ألمشاريع ألثانوية	تدابير التخفيف	تدابير ألمراقبة

قطع ألاشجار	الصيانة الروتينية لشبكة توزيع الجهد المنخفض	كلفة ألاستبدال للاشجار	- السجل الشهرى ومراجعة عدد الاشجار المقطوعة وعدد الاشجار التى تم زراعتها
حركة المرورو حضر الوصول إلى الطرق	الصيانة الروتينية لشبكة توزيع الجهد المنخفض	- تعيين العمال المدربين لإدارة حركة المرور في حالات الأشغال خلال ذروة حركة المرور / ساعات الذروة - إعلام المجتمعات المحلية في حالة توقع الإغلاق المطول للطرق أو طرق الوصول - التنسيق مع السلطات المحلية وسلطات المرور في حالة حدوث انقطاع كبير في حركة المرور - تعديل ساعات العمل لأنماط حركة المرور المحلية ، على سبيل المثال ، تجنب أنشطة النقل الرئيسية خلال ساعات الذروة أو أوقات حركة المواشي	- سجل يومي واستعراض الحوادث والشكاوى والوقت الذي استغرقته لحله
سداسي فلوريد الكبريت وغيره من تسرب غازات الدفيئة في الغلاف الجوي من معدات التعمير أو أثناء الصيانة والخدمة	ألمحطات ألثانوية	- اعتماد ممارسات عمل آمنة بما في ذلك العمل فقط في المناطق جيدة التهوية ، والامتناع عن التدخين في مناطق مغلقة ، والتحكم في اللحام بالقوس - إخلاء المنطقة على الفور حيث يوجد تسرب محتمل لسداسية فلوريد الكبريت - استخدام الملابس المناسبة بما في ذلك الملابس والأحذية والقفازات المطاطية والنظارات الواقية وأجهزة التنفس المناسبة. - وإذا حدث التلوث اثناء التشغيل العادي للمعدات ، يمكن استخلاص سادس فلوريد الكبريت من خلال أعاده التدوير العادية. ومع ذلك ، ينبغي اجلاء الغاز	- المراجعة المستمرة لتقارير الصيانة

		الملوث إلى وعاء تخزين وتخزينه حتى يمكن شحنه إلى مركز تنقيه ، إذا حدث التلوث اثناء التشغيل غير الطبيعي للمعدات ، - ($)قم بمعالجة منتجات التحلل الصلب مع العوامل المحايدة قبل التخلص منها في مكب النفايات الموافق عليه .- ($) الصيانة الدورية والخدمة بما في ذلك القياس الدوري للضغط ومحتوى الرطوبة والتسرب باستخدام طريقة التسرب التقليدية	
مخاطر البيئة والصحة العامة بالتلوث بمركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور	أعاده تاهيل محطات المحولات الثانوية أو تحويل المحطات الثانوية	تحديد تسربات ثنائي الفينيل متعدد الكلور ، الموجودة على السطح الخارجي للمعدات (سواء كانت على الجزء الخارجي من المحول أو الحشية أو صمامات الرؤية و / أو الرش. - تحديد انسكاب ثنائي الفينيل متعدد الكلور ، الذي تم إطلاقه بالفعل على الأرض. - تنفيذ إجراءات التنظيف أدناه خلال ٤٨ ساعة من اكتشاف التسرب: ١) جمع كل المواد المسكوبة بوضوح ٢) غسل مزدوج وشطف جميع الأسطح التي لن يتم حفرها باستخدام مذيب معتمد ، ٣) التنقيب ، والخرسانة ، والأسفلت ، والتأكد من حفر مسافة إضافية لقدم واحد من محيط التلوث المرئي. ٤) إعادة تعبئة المساحة المستخرجة بالمواد النظيفة	صيانة المستمرة للمعدات وإعداد التقارير

		- ($) اتخاذ تدابير خاصة لتعبئة المواد التي تم استخراجها والإزالة النهائية والتخلص منها داخل أو خارج البلاد	
مخاطر السلامة لعامة ألناس عند أو بالقرب من نشاط المشروع	أبراج نقل شبكة ألكهرباء	- ($) استخدام العلامات والحواجز (مثل الأقفال على الأبواب ، واستخدام البوابات ، واستخدام المنصات الفولاذية المحيطة بأبراج النقل ، خاصة في المناطق الحضرية) ، والتعليم / التوعية العامة لمنع الاتصال العام بالمعدات التي يحتمل أن تكون خطرة - ($) تأريض الأجسام الموصلة (مثل الأسوار أو الهياكل المعدنية الأخرى) المثبتة بالقرب من خطوط الكهرباء ، لمنع الصدمات.	- التفتيش اليومي لموقع المشروع - سجل يومي واستعراض الحوادث والشكاوى والوقت الذي استغرقته لحلها

٤,٣ اطار المشروع الثانوي للفحص البيئي والاجتماعي والموافقة عليه.

تم اقتراح منهجية لإطار ألمشروع وعرضها في هذا القسم من أجل الفرز والتصنيف والمراجعة والموافقة وألصيانة وألمراقبة للمشروعات الثانوية. يتم فحص المشاريع الثانوية من أجل التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة باستخدام قوائم فحص المدرجة في الملحق ١. الهدف من الفحص هو استبعاد المشروعات ذات التأثيرات البيئية والاجتماعية (مشروعات الفئة أ) وتحديد نوع طرق الحماية المناسبة من بين ما يلي:

- خطة الإدارة البيئية والاجتماعية:
بالنسبة للمشاريع الثانوية التي تؤدي إلى تأثيرات بيئية واجتماعية منخفضة الأهمية نسبياً. تمثل قائمة الفحص الحد الأدنى من المتطلبات البيئية والاجتماعية خلال مرحلة البناء.
- خطة إدارة بيئية واجتماعية خاصة بالموقع:
بالنسبة للمشاريع الثانوية التي تؤدي إلى تأثيرات بيئية واجتماعية ذات أهمية متوسطة نسبياً.
- تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الخاص بالموقع: بالنسبة للمشاريع الثانوية التي تؤدي إلى تأثيرات بيئية واجتماعية عالية الأهمية نسبياً.
- خطة إعادة التوطين المختصرة / خطة إعادة التوطين: للمشروعات والأنشطة ألثانوية التي تؤدي إلى أنشطة إعادة توطين مؤقتة و / أو دائمة.

<u>اطار الفحص البيئي والاجتماعي والموافقة عليه.</u>

تم اقتراح منهجية إطار في هذا القسم لفحص وتصنيف ومراجعة واعتماد وصيانة ومراقبة المشاريع الثانوية لمشروع إعادة تأهيل وتحسين الخدمات الكهربائية. سيتم فحص كل مشروع ثانوي من أجل التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة باستخدام قوائم الفحص المدرجة في الملحق ٢.
ثم يقوم البنك بعد ذلك بمراجعة نتائج الفحص ، وبناءً عليه يتم ألتاكد من ألضمانات ذات الصلة ، وإعدادها ، واستشارة أصحاب المصلحة والافصاح عنها . بعد ألتصريح بوسائل ألضمان من قبل البنك و / أو الحكومة سيتم تنفيذ خطط الإدارة البيئية والاجتماعية وألاشراف عليها ومراقبتها
يوضح الشكل ٤-١ المنهجية المقترحة.

الشكل ١-٤: مخطط الفحص البيئي والاجتماعي ومنهجيه الموافقة

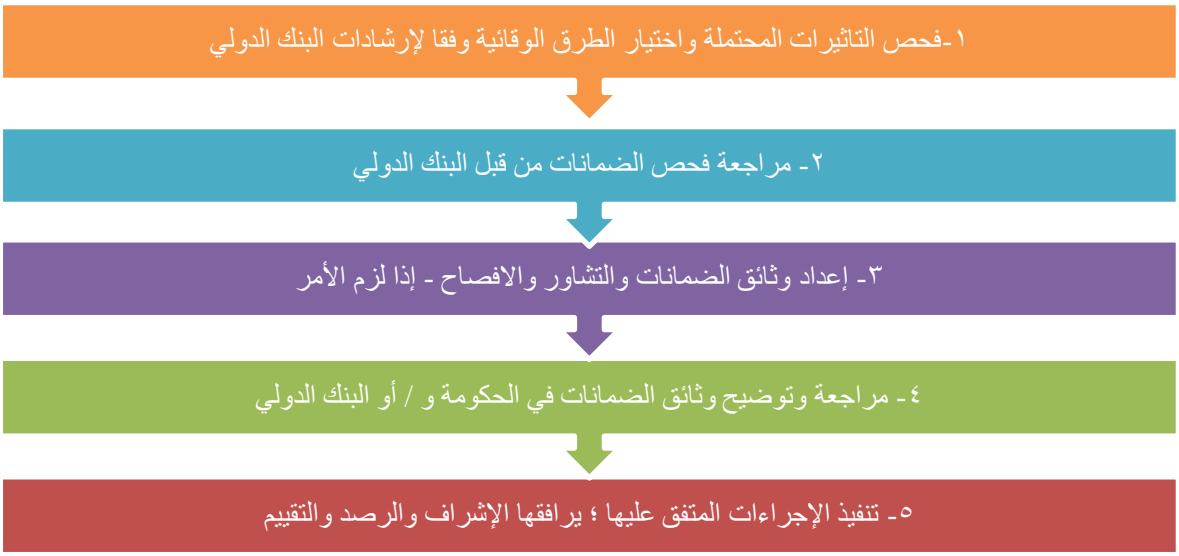

يتم سرد وتصنيف المشاريع الثانوية المحتملة من قسم النقل كما هو موضح في الجدول ٤-٤. بشكل عام ، يتم استخدام قوائم الفحص في الملحق ٢ على النحو المذكور لتحديد وسائل الضمان المناسبة. ومع ذلك ، كدليل عام ، تم اقتراح وسائل ضمان مناسبة للمشاريع ألثانوية المحددة حتى الآن (الجدول 5-4).

الجدول 5-4 أدوات الضمان المقترحة للمشاريع ألثانوية المحددة حتى الآن.

ألمشروع ألثانوي	وسيلة ألضمان ألمختارة	ألمبرر
تركيب محولات ومحطات متنقلة جديدة في المحطات القائمة	قائمة خطط ألادارة ألبيئية ألاجتماعية	يقتصر التدخل على تركيب واحد أو أكثر من المحولات بأقل قدر من التأثيرات البيئية والاجتماعية. الأرض موجودة بالفعل
إعادة تأهيل وتوصيل الخطوط	خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع	ستتوقف الآثار علي الطرق والمستقبلات الحساسة المحيطة بها ، ويتعين اعداد تقييم كامل للأثر البيئي والاجتماعي
إعادة تأهيل المحطات الثانوية	خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع	مشاريع ذات اهمية متوسطة. سوف تعتمد الآثار على حجم إعادة التأهيل والمستقبلات الحساسة المحيطة بها
البناء والأشغال المدنية	خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع	مشاريع ذات اهمية متوسطة. سوف تعتمد الآثار على حجم إعادة التأهيل والمستقبلات الحساسة المحيطة بها
أعمال توسعة للمحطات القائمة	خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع	مشاريع ذات اهمية متوسطة. سوف تعتمد الآثار على حجم إعادة التأهيل والمستقبلات الحساسة المحيطة بها

إن منهجية الحماية والموافقة والإفصاح عن المشاريع الثانوية مبينة أدناه في الجدول ٦-٤

الجدول ٦-٤ منهجية الحماية والموافقة والافصاح.

ألخطوة	ألنطاق	ألمعايير	النتيجة
١- فحص تأثيرات الضمانات البيئية والاجتماعية المحتملة وتحديد فئة الضمانات لكل مشروع ثانوي	- مشروع ثانوي مقترح للشاشة وفقاً لقائمة التحقق من الضمانات (الملحق ١) - تحديد متطلبات البنك الدولي المعمول بها - تحديد الوسائل اللازمة لتلبية المتطلبات	خطه الاداره البيئية والاجتماعية: بالنسبة للمشاريع الثانويه التي تؤدي إلى اثار بيئية واجتماعيه منخفضه الاهميه نسبيا. خطط الاداره البيئية الخاصة بالموقع: للمشاريع الثانوية التي تؤدي إلى اثار بيئية واجتماعيه متوسطه الاهميه نسبيا. تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الخاص بالموقع: للمشاريع الثانوية التي تؤدي إلى اثار	التقييم البيئي والاجتماعي ووسائل الإدارة والمراقبة

		بيئية واجتماعيه ذات اهميه عالية نسبيا. خطه العمل المختصرة لأعاده التوطين و خطه العمل لأعاده التوطين: للمشاريع الثانوية والانشطه التي تؤدي إلى أنشطه مؤقته و/أو دائمة لأعاده التوطين	
.مراجعة فحص الضمانات من قبل البنك الدولي	.اعداد ملخص لفحص الضمانات الخاص بالمشاريع الثانوية .تقييم فحص الضمانات	أ.ملخص فحص الضمانات ويتضمن: ١ منطق ألفحص ٢وسائل الضمان المقدمة كجزء من حزمه تحديد المشاريع الثانوية ب مراجعة انتقائية لموجز فحص الضمانات	أ ملخص فحص الضمانات ب مراجعه\موافقة على ملخص فحص الضمانات
إعداد وسائل الضمان والتشاور والإفصاح	. مسودة ألوثائق ألبيئيه والاجتماعية . ألتشاور على مسودة ألوثائق البيئيه والاجتماعية. .ادراج ألنتائج في الوثائق البيئيه والاجتماعيه النهائيه	-مسودة ألوثائق البيئة والاجتماعية وفقا لمتطلبات البنك الدولي - الاتصال مع البنك الدولي في حالة ظهور توضيحات أو تغييرات - إشراك أصحاب المصلحة في المشروع ، والمجموعات المتأثرة بالمشروعات ، والمنظمات غير الحكومية المحلية في المؤتمرات - الشروع في المؤتمرات في أقرب وقت ممكن - توفير المواد ذات الصلة في صيغ عربية ، مفهومة ويمكن الوصول إليها - ضمان توفير ما يكفي من الوقت لدراسة الوثائق قبل عقد المؤتمرات - توثيق ملاحظات أصحاب المصلحة وضمان الإفصاح عنها عقد مؤتمرات هادفة	_ مسودة ألوثائق ألبيئيه والاجتماعيه _مشاورة عن مسودة الوثائق البيئيه والاجتماعيه واعتبارها وثيقه نهائية

		- أظهار كيف تم تناول ملاحظات أصحاب المصلحة في ألوثائق البيئة والاجتماعية النهائية	
مراجعة وترخيص وثائق الضمان	مراجعة وترخيص وثائق الضمان البيئيه والاجتماعية	مراجعة وفقا لمتطلبات ألأبنك الدولي	تصفية ألوثائق البيئيه والاجتماعيه وفقا لمتطلبات البك الدولي
-تنفيذ الإجراءات المتفق عليها والإشراف والمراقبة والتقييم	أ تنفيذ الضمانات البيئية والاجتماعية ب الإشراف على تنفيذ الضمانات ج المراقبة والتقييم	أ - مقدم المشروع الثانوي ملزم تعاقديا بتنفيذ الضمانات البيئية والاجتماعية ب. يجوز لفريق البنك الدولي القيام بزيارات منتظمة للإشراف على تنفيذ وسائل الضمانات والامتثال لمتطلبات سياسة البنك. ج .الخبراء الاستشاريون المستقلون يقومون بتنفيذ برامج المراقبه	أ. تنفيذ الأدوات البيئية والاجتماعية باء - استعراض تنفيذ الصكوك البيئية والاجتماعية مراقبة و تنفيذ وتقييم الوسائل البيئية والاجتماعية

بناء القدرات والاحتياجات التدريبية 4.4

ويتضمن الجدول الوارد أدناه تقديرا أوليا للتكاليف المتعلقة بتنفيذ خطط الاداره البيئية

ألنشاط	ألوحدة	سعر الوحدة بالدولار الأمريكي	ألكمية	ألمجكوع بالدولار الامريكي
١. أعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي و خطة الإدارة البيئية والاجتماعية	دراسه وتقديم تقرير عن خطه الاداره البيئيه والاجتماعيه وعن تقييم الاثر البيئي والاجتماعي	20,000 30,000	10 20	200,000 600,000
ألمجموع ألثانوي(١)				٨٠٠,٠٠٠

٢. الموظفين (الإدارة والمراقبة)	(mm)[7]			
. مستوى وحدة تنسيق المشروع _مستشار بيئي واجتماعي **. مستوى فرق إدارة المشاريع** _مستشار بيئي موظف او مستشار تنميه اجتماعيه		3000 3000 3000	60 60 60	18,0000 18,0000 18,0000
ألمجموع ألثانوي(٢)				**٥٤٠,٠٠٠**
3 ألتدريب والتوعية				
- التدريب لفرق إدارة المشاريع والكيانات الأخرى ذات الصلة بشأن الضمانات البيئية والاجتماعية. - التدريب لفرق إدارة المشاريع والكيانات الأخرى ذات الصلة المعنية بالمراقبة البيئية والاجتماعية - تدريب المقاولين على تنفيذ ومراقبة خطط الإدارة البيئية / الاجتماعية	مبلغ مقطوع	مبلغ مقطوع	مبلغ مقطوع	
ألمجموع ألثانوي(٣)				**١٠٠,٠٠٠**
٤. الطوارئ (حوالي ١٠ ٪ من إجمالي التكاليف)				**144,000**
ألمجموع ألكلي				**1,584,000 دولار أمريكي**

[7](MM)وقت العمل لشخص واحد لمدة شهر ، أو ما يعادلها ، يستخدم كمقياس للمقدار المطلوب أوألجهد المستهلك لأداء بعض المهام

ألملحق:

الملحق ١: تحليل النوع الاجتماعي وخطة التنفيذ
الملحق ٢: معايير الفحص البيئي والاجتماعي / قوائم المراجعة
الملحق ٤: إطار سياسة إعادة التوطين
الملحق ٤: مخطط الإدارة البيئية والاجتماعية
الملحق ٥: خطة الإدارة البيئية والاجتماعية لمتابعة ومراقبة ألمشاريع ألثانوية للمقاولين
الملحق ٦: ملخّص موجز للمؤتمر

الملحق ١: تحليل النوع الاجتماعي وخطة التنفيذ.

١ – واجهت خلفية العراق تحديات كبيرة في سد الفجوات في الفرص والفرص بين النساء والفتيات والرجال / الفتيان في مجال الأوقاف البشرية (أي التعليم والصحة) ، والفرص الاقتصادية ، والصوت والوكالة بسبب عوامل مختلفة ، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي القائم منذ أمد بعيد. تفاقم الوضع الأمني في البلاد. الفجوات بين الجنسين كبيرة في مجال التعليم. ولا تسجّل واحدة من كل ثلاث فتيات تتراوح أعمارهن بين ١٢ و ١٤ سنة في المدارس ، في حين لم يلتحق واحد من بين كل عشرة في نفس الفئة العمرية بالمدرسة. معدلات الالتحاق الإجمالية أقل بكثير للفتيات من الفتيان عند ١٩ و ٣٢ و ١٥ نسبة مئوية في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية على التوالي. القيود الاجتماعية وكذلك المسافة من المدارس ، وخاصة في المناطق الريفية تجعل من الصعب على الفتيات الذهاب إلى المدارس. وتبلغ نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة (١٥٪ من السكان الإناث) في العراق ١٩ بالمائة في عام ٢٠١٧ ، وهو أقل بكثير من المتوسط الإقليمي للمنطقة المتعددة الجنسيات البالغ ٢٢ بالمائة. النساء ذوات المستويات المنخفضة من التعليم يعملن في المقام الأول ويعملن في القطاع الخاص. هذه الوظائف عادة ما تكون غير رسمية ومنخفضة الأجر مع عدم إمكانية الحصول على منافع مثل التأمين الصحي أو إجازة الأمومة أو المعاشات. هناك فجوات بين الأجور والمرتبات بين النساء والرجال: (١) في القطاع العام ، في المتوسط ، يكسب الرجال ٢٠ في المائة أكثر من النساء في عام ٢٠١٢ ، و (٢) في القطاع الخاص ، فإن فجوة الأجور تقارب ثمانية أضعاف الفجوة في القطاع العام. لقد تأثرت النساء في العراق بشكل كبير بالحالة الأمنية. تواجه النساء والفتيات مخاطر عالية من العنف والاتجاه المتصاعد في وقوع العنف من جانب شريكهن الحميم ، وينسب العنف المنزلي الآخر إلى التشريد القسري. وفقاً لدراسة أجريت عام ٢٠٠٦ ، تعرضت واحدة من كل خمس نساء في العراق للعنف في الشريك الحميم ، ومن المرجح أن يكون المعدل قد ازداد بسبب عدم الاستقرار السياسي والصراع المسلح. شكلت النساء العراقيات ١٠ في المئة من وفيات المدنيين البالغين بين ٢٠٠٣-٢٠١٣. في عام ٢٠٠٧ ، كانت ١٣٣ امرأة من ضحايا القتل الأخلاقي من قبل المليشيات في البصرة. وأخيراً ، تواجه النساء خطر الاختطاف في سوق الرقيق الجنسي بسبب وجود الجماعات الإرهابية في البلد.

٢ – نتائج تقييم النوع. لفهم تأثير عدم موثوقية الخدمات الكهربائية وعدم توفرها على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العراقية في محافظة البصرة ، تم إجراء مناقشات مجموعة التركيز والمقابلات المتعمقة في أبريل عام ٢٠١٨ في البصرة. النتائج الرئيسية للبحث النوعي هي كما يلي:

أ. يؤثر عدم القدرة على الوصول إلى خدمة كهرباء موثوقة تأثيرا سلبيا على مستويات دخل النساء المشتغلات في الأنشطة الاقتصادية ويحد من قدرة المرأة على الانخراط في الأنشطة المدرة للدخل. ووفقاً لنتائج التقييم النوعي ، فإن خدمات الكهرباء غير الموثوقة تؤثر سلباً على إنتاجية ودخل الشركات المملوكة للنساء. أفاد أصحاب الأعمال التجارية النساء انخفاض ساعات العمل والأرباح ، وفقدان العملاء بسبب انقطاع الكهرباء اليومية المتكررة. وذكر أصحاب المشاريع التجارية النساء أيضا عن وجود عبئا ماليا إضافيا لشراء مصادر بديلة للطاقة ، مثل المولدات. المنزل هو في

الغالب مركز الأنشطة المدرة للدخل للنساء في العراق. تشارك النساء العراقيات في الخياطة والطهي والصناعات اليدوية ، والحصول على خدمات كهرباء موثوقة أمر حاسم لأداء هذه الأنشطة. النساء اللائي ينخرطن في هذه الدخل.

وذكرت النساء اللواتي شاركن في هذه الأنشطة المدرة للدخل ضياع الدخل ، وفي بعض الحالات ، عدم القدرة على مواصلة أداء هذه الأنشطة. كما يؤثر ضعف خدمات الكهرباء سلباً على قدرة النساء على تعلم مهارات جديدة وتوليد الدخل. أثناء البحث النوعي ، أعربت النساء غير النشيطات اقتصادياً عن رغبتهن في تعلم مهارات جديدة ، مثل الخياطة ، ومع ذلك ، بسبب عدم كفاية خدمات الكهرباء ، لم تتمكن النساء من إكمال الدورات التدريبية ، حيث أنهن لم يستطعن استخدام المعدات الكهربائية اللازمة. ويشار أيضا إلى انعدام ملكية الأجهزة الكهربائية كحاجز يحد من قدرة المرأة على الانخراط في فرص كسب الدخل. ومع ذلك ، أشارت المشاركات إلى أنه حتى لو تمكنن من شراء المعدات الكهربائية اللازمة عن طريق اقتراض الأموال ، فلن يكون بمقدورهن تحقيق دخل كاف من خلال هذه الأنشطة بسبب انقطاع التيار الكهربائي. وأشارت هؤلاء النساء إلى أنهن توقفن عن محاولة الانخراط في مثل هذه الأنشطة الاقتصادية. كما وجد التقييم النوعي أن النساء اللواتي يعملن خارج المنزل ، مثل الموظفات العامات ، يعملن لساعات أطول بينما ينتظرن أن تتاح خدمة الكهرباء لإكمال عملهن.

ب. وقد وجدت الأسر المعيشية التي ترأسها نساء ضعيفة بشكل خاص. وتشكل الأسر المعيشية التي يرأسها النساء في العراق ١٠ في المائة من السكان ، وتشمل الأسر المعيشية التي ترأسها إناث من الأرامل أو المطلقات أو المنفصلات عن بعضها البعض أو التي ترعى زوجات مريضة. بسبب عدم الاستقرار السياسي والصراع المسلح ، ارتفع عدد الأرامل والمطلقات ليصل إلى ما يقرب من ٢ مليون. وأشارت الأسر المعيشية التي ترأسها نساء والتي شاركت في التقييم النوعي إلى أنها اعتادت الاعتماد على مدفوعات المساعدة الاجتماعية ، التي علقت في الوقت الحالي بسبب تغيير استهداف المساعدة الاجتماعية. وأكدت الأسر المعيشية التي ترأسها نساء أن الخدمات الكهربائية غير الموثوق بها وعدم امتلاك الأجهزة الكهربائية يشكلان حواجز رئيسية في قدرتها على توليد الدخل.

ج. كما يؤدي ضعف خدمات الكهرباء إلى زيادة كدح المرأة والتأثير سلباً في نتائجها الصحية. أكد معظم المشاركين في البحث النوعي النسائي أنهم مسؤولون في المقام الأول عن العمل المنزلي وأنشطة تقديم الرعاية. تمتلك النساء العراقيات متوسطات الدخل الأجهزة الكهربائية المختلفة لأداء المهام المنزلية المختلفة. وبسبب انقطاع التيار الكهربائي ، ذكرت هذه المجموعة من النساء أنهن يقمن بهذه المهام يدويا ، مما يزيد من الوقت الذي يقضينه في هذه المهام ويؤثر على رفاههن الجسدي. وأشارت النساء المشاركات أيضا إلى البقاء في وقت متأخر للوصول إلى الكهرباء واستخدام الأجهزة الكهربائية لأداء المهام المنزلية ، مما يؤثر سلبا على رفاههم الجسدي. وأكدت النساء العراقيات ذوات الدخل المنخفض أنهن يقمن خلال أشهر الصيف بأداء واجبات منزلية ، مثل الطهي باستخدام غاز البترول المسال دون تكييف الهواء ، وأن الحرارة المفرطة تؤثر سلباً على صحتهن. ذكرت النساء المستجيبات أنهن يعانين من أمراض جلدية خلال أشهر الصيف بسبب نقص التبريد وانقطاع التيار الكهربائي اليومي.

د. كما تؤثر موثوقية خدمات الكهرباء ومشاكل الجودة على إحساس المرأة بالأمن والسلامة وتسهم في زيادة خطر حدوث أشكال العنف القائم على أساس نوع الجنس. يعد العنف القائم من حيث الجنس في العراق أحد العوائق الرئيسية التي تحول دون مشاركة المرأة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الكاملة. وفقاً لدراسة أجريت عام ٢٠٠٦ ، تعرضت واحدة من كل خمس نساء في العراق للعنف من قبل الشريك الحميم ، ومن المرجح أن يكون المعدل قد ازداد بسبب عدم الاستقرار السياسي والصراع المسلح. وأثناء التقييم النوعي ، أعربت جميع المشاركات تقريبا عن شعور متزايد بعدم الأمان بسبب عدم كفاية خدمات الكهرباء ، لا سيما في الأماكن العامة. ذكرت النساء المستجيبات حوادث التحرش الجنسي المتزايدة بسبب انقطاع التيار الكهربائي وعدم وجود إضاءة في الشوارع. كما أكدوا على محدودية الحركة بسبب نقص إضاءة الشوارع. حتى عندما يبقون داخل منازلهم ، تعاني النساء أيضاً من الشعور بعدم الأمان أثناء انقطاع التيار الكهربائي بسبب تعرض المنازل للسرقة والسرقة. وذكرت النساء المستجيبات أيضا أن خدمات الكهرباء غير الموثوق بها ونقص تكييف الهواء يسببان توترات داخل الأسر ويزيد من حوادث العنف المنزلي.

ه. تؤثر الكهرباء غير الموثوق بها على قدرة المرأة على الانخراط في الأنشطة التعليمية. وأشارت طالبات جامعات في التقييم النوعي إلى أن الكهرباء غير الموثوقة تؤثر على أنشطتهن التعليمية ، مثل قدرتهن على استخدام أجهزة الكمبيوتر لإكمال مهامهن. وبخلاف نظرائهن من الذكور ، تساعد طالبات الجامعات أيضاً في الأعمال المنزلية ، مما يحد من الوقت الذي يمضونه في الأنشطة التعليمية. بالإضافة إلى ذلك ، تعاني الطالبات الجامعيات من محدودية الحركة ولا يستطعن السفر إلى

الأماكن مع المولدات للدراسة في المساء. شددت الطالبات على تأخير مهامهن أو استخدام الهواتف النقالة للإضاءة. بالإضافة إلى المشاركة في الأنشطة التعليمية ، فإن خدمة الكهرباء غير الموثوق بها تحد أيضاً من وصول المرأة إلى المعلومات. ذكرت النساء المشاركات قدرة محدودة على استخدام أجهزة التلفزيون أو أجهزة الراديو أو الهواتف المحمولة للوصول إلى الأخبار والمعلومات.

و. الاستخدام غير القانوني للكهرباء منتشر بين النساء ذوات الدخل المنخفض. وعلى الرغم من حساسية الموضوع ، أقر أكثر من نصف المشاركين من النساء ذوات الدخل المنخفض أنه ليس لديهم عدادات مثبتة في منازلهم ، وبالتالي ، فإنهم يستخدمون الكهرباء غير القانونية. إن الكهرباء غير القانونية شائعة بشكل خاص في الأحياء الفقيرة التي يسكنها النازحون داخلياً. في المناطق العشوائية ، لدى العائلات روابط متعددة بشبكات الكهرباء في البلدات المختلفة لضمان الوصول المستمر للكهرباء. وأشار المشاركون في الأبحاث إلى أنهم لجأوا إلى الكهرباء غير القانونية بسبب عدم قدرتهم على تحمل تكاليف الكهرباء واستياءهم من سوء خدمة الكهرباء.

ز. تفتقر النساء إلى المعلومات حول إجراءات كفاءة الطاقة وخيارات دفع فاتورة الكهرباء. بعض النساء ذوات الدخل المنخفض المشاركات ، بما في ذلك ب. تُمنح الأسر المعيشية التي تعيلها نساء والنساء غير النشيطات اقتصادياً اللواتي اعتدن على الاعتماد على المساعدة الاجتماعية خيار دفع فواتيرهن المتأخرة على دفعات. ومع ذلك ، كان المشاركون في البحث من هذه المجموعة من النساء يفتقرون إلى المعلومات حول كيفية عمل نظام الدفع هذا. أشار المشاركون في الأبحاث إلى أن فواتيرهم المتأخرة قد غفرت ، وأنهم لم يكونوا على علم بمسؤوليتهم عن دفع فواتيرهم والنتائج المحتملة.

٢. إجراءات النوع. وستسهم الإجراءات الجنسانية المقترحة في سد الفجوات بين الجنسين المحددة في التقييم النوعي في المجالات التالية: (١) قدرة المرأة على الانخراط في الأنشطة التعليمية ونتائجها الصحية ؛ (٢) مستويات دخل النساء المشتغلات في الأنشطة الاقتصادية ، بما في ذلك الأعمال التجارية المملوكة للنساء ؛ (٣) قدرة المرأة على الانخراط في الأنشطة المدرة للدخل ؛ (٤) صوت المرأة ووكالتها في سياق وصول المرأة إلى المعلومات وقدرتها على اتخاذ القرارات بشأن حياتها والتصرف بناء على المعلومات المقدمة لتحقيق النتائج المرجوة. سيغلق المشروع هذه الفجوات من خلال:

هـتوفير خدمة محسنة للكهرباء ورصد آثار تحسين الخدمة بانتظام على: (١) قدرة المرأة على الانخراط في الأنشطة الاقتصادية ؛ (٢) مستويات دخل النساء المشتغلات في الأنشطة الاقتصادية ، بما في ذلك الأعمال التجارية المملوكة للنساء ؛ (٣) قدرة الطالبات على المشاركة في الأنشطة التعليمية ، و (٤) النتائج الصحية للمرأة ؛

و زيادة معلومات المرأة وتوعيتها بشأن كفاءة استخدام الطاقة وحقوق المستخدمين ومسؤولياتهم فيما يتعلق بخدمات الكهرباء (مثل آثار عدم السداد على نوعية الخدمة ، وخيارات سداد الفواتير) بإشراك المجموعات النسائية في تنظيم حملات الاتصال والتوعية ؛

ز. معالجة شواغل القدرة على تحمل تكاليف المجموعات النسائية الضعيفة ، بما في ذلك الأسر المعيشية التي تعولها نساء والنساء المشردات داخلياً مع تحفيز الروابط القانونية من خلال توفير خيارات دفع الفواتير المناسبة ؛

ح. كجزء من استراتيجية إعادة تطوير المهارات في مديرية توزيع الكهرباء في الجنوب ، سيبحث المشروع أيضًا فرص بناء القدرات على النوع الاجتماعي من خلال: (١) مراجعة خطط التدريب الحالية والتوصية بالمحتوى المرتبط بنوع الجنس ، (٢) توفير التدريب على النوع الاجتماعي. القضايا ذات الصلة وأهميتها في مكان العمل. كما سيقيم المشروع أيضا العوائق التي تحد من التقدم الوظيفي للموظفات ، وتصميم أنشطة التوجيه ، والتدريب ، وبناء القدرات لدعم التطوير الوظيفي للموظفات.

٤. مؤشرات النوع.

ل. عدد المستفيدين من المشروع أبلغوا عن تحسن في خدمات الكهرباء ، من بينهم الإناث (نسبة مئوية) ؛

م. من بينها الأسر المعيشية التي ترأسها نساء (نسبة مئوية) ؛

ن. عدد الأسر المعيشية التي تعيلها نساء مع حوافز (أي خيارات دفع الفواتير المناسبة) والحصول على خدمة الكهرباء الرسمية ؛

س. تقديم عدد من النساء النازحات بالحوافز (أي خيارات دفع الفواتير المناسبة) والحصول على خدمة الكهرباء الرسمية ؛

ص. عدد النساء اللواتي أبلغن عن الانخراط في أنشطة مدرة للدخل بسبب التحسينات في خدمات الكهرباء ؛

ف. بلغ عدد النساء اللواتي شاركن في الأنشطة المدرة للدخل زيادة في الدخل والإنتاجية بسبب التحسينات في خدمات الكهرباء ؛
ص. الشركات التي تملكها النساء (نسبة مئوية) ؛
أبلغ عدد من النساء عن تحسن النتائج الصحية (أي تقليل الأمراض الجلدية) بسبب التحسينات في خدمات الكهرباء ؛
ر. أبلغ عدد النساء العاملات في تنظيم حملات الاتصال والتوعية مع النساء بشأن كفاءة استخدام الطاقة ، وحقوق المستخدمين والمسؤوليات المتعلقة بخدمة الكهرباء ، وآثار الاتصالات غير القانونية على جودة الخدمة ، وخيارات تسديد الفواتير ؛
ش. عدد النساء ذوات الفهم المتزايد لكفاءة الطاقة وحقوق المستخدمين ومسؤولياتهم فيما يتعلق بخدمة الكهرباء (مثل تأثيرات عدم السداد على جودة الخدمة وخيارات سداد الفواتير) ؛
ي. أبلغ عدد الموظفات العاملات في مديرية الكهرباء عن زيادة القدرات وتنمية المهارات.

الملحق 2: معايير الفحص البيئي والاجتماعي / قوائم المراجعة

ألاهداف

لتحديد وسائل ألضمانات للبنك الدولي لكل مشروع ثانوي

من أجل تحقيق ما سبق ، فإن عملية الفحص تتبع مرحلتين:
• المرحلة ١: المعايير / القائمة المرجعية ١ - قائمة التحقق من الفئة أ. الهدف من قائمة المراجعة هذه هو تحديد المشاريع التي سيكون لها تأثيرات بيئية واجتماعية هامة وحساسة (4.01 ألسياسة ألتشغيلية للبنك ألدولي الفئة أ) واستبعادهاا من المشروع.
• المرحلة الثانية: عرض المشروع ألثانوي للمقاييس / قائمة المراجعة ١ - القائمة المرجعية لتقييم الأثر التفصيلي ، من أجل تقييم مستوى أهمية الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة ، تحديد أدوات ضمانات ألبنك ألدولي اللازمة (مراقبة خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
قائمة مرجعية ، خطة إدارة بيئية واجتماعية خاصة بالموقع
، تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمواقع معينة)
• المرحلة ٣: تحديد ما إذا كان المشروع الثانوي سيطلق سياسة تشغيلية ٤,١٢ ، وتحديد وسائل البنك الدولي اللازمة (إطار سياسة إعادة التوطين)
وخطة عمل إعادة التوطين).
المرحلة ألاولى: المقاييس / القائمة المرجعية ١ - قائمة التحقق من الفئة أ (لتحديد المشروعات ذات التأثيرات البيئية والاجتماعية العالية)
إذا كان أي من الإجابات على الأسئلة أدناه هو نعم ، فسيتم تصنيف المشروع ألثانوي باعتباره الفئة A من البنك الدولي ويجب استبعاده من المشروع.

عنوان ألمشروع ألثانوي	
وصف موجز للمشروع ألثانوي	
ألاسئلة	**ألاجابة ب نعم او لا**
هل الشروع سوف:	
١. يؤثر تأثيرات حساسة (مباشرة أو تراكمية)؟ من الأمثلة على التأثيرات الحساسة تلك ، التي قد تكون غير قابلة للإصلاح ، أو تلك التي تثير مشكلات تتعلق بالموطن الاصلي والموارد الطبيعية المادية.	
٢. سبب تأثيرات متنوعة (مباشرة أو تراكمية)؟ الآثار المتنوعة هي تلك التي تؤثر على الوسائط المختلفة (نوعية الهواء ، ونوعية المياه ، ومستوى الضوضاء ، والمخاطر على المجتمع) في نفس الوقت.	
٣. يسبب تأثيرات غير مسبوقة؟ التأثيرات غير المسبوقة هي تلك التي لم تشهد من قبل في منطقة تنفيذ المشروع (أي تلك التي تحدث لأول مرة في المنطقة)	
٤. هل لديك مجال نفوذ يتجاوز بشكل كبير بصمته؟	

التسبب في اثار دائمية كبيره ؟	

المرحلة ٢: المقاييس / القائمة المرجعية ٢ - قائمة فحص تقييم الأثر المفصلة

• إذا كانت الإجابة "نعم" على أي من الأسئلة ، فحينئذٍ خطة إدارة بيئية واجتماعية خاصة بالموقع
و يجب إعداد المشروع الثانوي (ينبغي إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الخاص بالموقع لمشاريع ثانويه تتضمن مجالات نفوذ كبيرة نسبياً ، أي خطوط نقل).

• إذا كان الجواب "لا" لجميع الأسئلة ، فيمكن استخدام خطة إدارة بيئية واجتماعية للمراقبة بسيطة

	ألسؤال	جواب ب(نعم اولا)	الفئات الأخرى المتضررة
	الماء (الجودة والموارد)		
١	هل المشروع ألثانوي مجاور للممرات المائية؟		
٢	هل سيولد المشروع ألثانوي نفايات صلبة؟		
٣	هل سيولد المشروع ألثانوي نفايات سائلة؟		
٤	هل سينتج المشروع ألثانوي نفايات هدم؟		
٥	هل سينتج المشروع ألثانوي نفايات خطرة (شحوم ، نفط ، حاويات طلاء فارغة ، وما إلى ذلك)؟		
٦	هل سيستهلك المشروع ألثانوي كمية من مياه الشرب أعلى من ٣ م ٣ / موقع / يوم		
٧	هل سيتسبب المشروع في توقف تدفق المياه؟		
	الهواء (مستوى الجودة والضجيج)		
١	هل سيستخدم المشروع ألثانوي للمواد الكيميائية والأوساخ والمذيبات؟		
٢	هل سيستخدم المشروع ألثانوي الآلات؟		
٣	هل سيشمل المشروع ألثانوي أعمال تجديد (رخام ، إسمنت ، سيراميك ، خشب ، إلخ)؟		
٤	هل ستؤدي أنشطة المشروع ألثانوي إلى تولد المركبات العضوية المتطايرة (الدهانات ، تسخين الأسفلت ، الإعداد والتطبيق ، إلخ)؟		
٥	هل سيشمل المشروع ألثانوي أعمال هدم رئيسية و / أو ثانوية؟		
٦	هل سيشمل المشروع ألثانوي إدارة الأسبستوس؟		
٧	هل سيشمل المشروع ألثانوي تركيب وحدات / أنظمة تكييف الهواء؟		

٨	هل سيشمل المشروع ألثانوي حرق النفايات؟		
٩	هل سيشمل المشروع ألثانوي توليد روائح؟		

	ألسؤال	جواب ب(نعم اولا)	الفئات الأخرى المتضررة
	التربة (جودة وتآكل)		
١	هل سيسبب المشروع الفرعي تآكل التربة؟		
٢	هل سيسبب المشروع الثانوي فقدان التربة؟		
٣	هل سيشمل المشروع الثانوي ضغط التربة؟		
٤	هل سيشمل المشروع الثانوي أسسًا ملموسة / طبقات منيعة؟		
٥	هل سيشمل المشروع الثانوي معدات للتخزين في الموقع		
٦	هل يتضمن المشروع الثانوي حفريات كبيرة و / أو انتقال للأرض؟		
	التاثيرات الاجتماعية وصحة وسلامه المجتمع		
١	هل سيشمل المشروع ألثانوي تدفق العمالة المؤقتة (أكثر من ٢٠ عاملا) ؟		
٢	هل سيتسبب المشروع ألثانوي في التاثيرات المرورية وقضايا امكانيه الوصول ؟		
٣	هل يمكن للمشروع ألثانوي ان يسبب ضررا للمنشئات ؟		
٤	هل سيؤثر المشروع ألثانوي علي السلامة المادية للمباني/المنازل الضعيفة المجاورة لمواقع البناء ؟		
	الصحة والسلامة المهنية		
١	هل سيتضمن المشروع ألثانوي مخاطر جسدية محتملة؟		
٢	هل سيتضمن المشروع ألثانوي مخاطر الحرائق؟		
٣	هل سيتضمن المشروع ألثانوي انزلاق وسقوط والعمل على ارتفاعات؟		

٤	هل سيتضمن المشروع ألثانوي معالجة يدوية ورفع؟		
٥	هل سيتضمن المشروع ألثانوي الصعق بالكهرباء؟		
٦	هل سيتضمن المشروع ألثانوي أعمال الحفر؟		

المرحلة ٣ - السياسة التشغيلية ٤,١٢

إذا كانت الإجابة "نعم" على أي من الأسئلة ، فإن المشروع الثانوي سيطلق السياسة تشغيلية ٤,١٢، ووسائل البنك الدولي اللازمة

وينبغي تحديد (إطار سياسة إعادة التوطين أو الأشخاص المتضررين من المشروع).

يتطلب النزوح المادي لأصحاب الأراضي / المستأجرين / المحتلين / واضعي اليد؟	
يتطلب حيازة الأراضي بشكل دائم / مؤقت؟	
هل تسبب فقدان الممتلكات أو تقييد الممتلكات أو فقدان مصادر الدخل أو وسائل كسب الرزق؟	
تسبب خسارة جزئية للدخل أ وأضرار جزئية للأرض ، وتقييد مؤقت للممتلكات؟	

ألملحق ٣: إطار سياسة إعادة التوطين

(ارفاق ألمستند)

الملحق ٤ : خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

أي مشروع ثانوي سيكون لديه خطة ادارة بيئيه واجتماعيه وسيكون التنسيق كالتالي:

١. تفاصيل ألمشروع
٢. تفاصيل الآثار الضارة: يتم تحديد التأثيرات المتوقعة وتلخيصها.
٣. تفاصيل تدابير التخفيف: يتم وصف كل تدبير بالرجوع إلى التأثيرات المقصود التعامل معها. حسب الحاجة ، يتم وصف الخطط التفصيلية والتصاميم ووصف المعدات وإجراءات التشغيل.
٤.مؤشرات التخفيف وتفاصيل برنامج المراقبة: توفر المراقبة معلومات عن حدوث التاثيرات. وتساعد علي تحديد مدي التحسن الذي تشهده تدابير التخفيف ، والتي قد يلزم فيها تخفيف الآثار بشكل أفضل. وينبغي ان يحدد برنامج المراقبة ما هي المعلومات التي ستجمع ، وكيف وأين وكم مره. وينبغي ان يبين أيضا مستوي التأثير واذا ما كانت هناك حاجه إلى المزيد من التخفيف. وتناقش أدناه كيفيه مراقبة الآثار البيئية.
٥.أساليب المراقبة: ينبغي ان تكون أساليب مراقبة تنفيذ تدابير التخفيف أو الآثار البيئية بسيطه قدر الإمكان ، بما يتسق مع جمع المعلومات المفيدة ، بحيث يمكن لمنفذ المشروع الثانوي ان يطبقها. علي سبيل المثال ، يمكن ان تكون مجرد ملاحظات منتظمة من أنشطه المشروع الثانوي أو المواقع اثناء البناء ومن ثم عند استخدامها. هل يتم الحفاظ علي المنشات/المعدات وإصلاح الاضرار ، هل يبدو مصدر المياه مختلفا عن الآخر ، وإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا وأين هو المصدر المحتمل للتلوث. وينبغي ان تؤدي معظم الملاحظات علي السلوك غير اللائق أو الآثار الضارة إلى حلول منطقية سليمة. وفي بعض الحالات ، مثل المحاصيل المحورة وراثيا ، قد تكون هناك حاجه إلى طلب اجراء تحقيق من جانب شخص مؤهل من الناحية التقنية.
٦. المسؤوليات: يتم تعريف الأشخاص أو المجموعات أو المنظمات التي ستقوم بتنفيذ أنشطة التخفيف والمراقبة ، وكذلك الأشخاص الذين يقومون بالإبلاغ عنها والمسئولين عنها. قد تكون هناك حاجة لتدريب الناس على القيام بهذه المسؤوليات ، وتزويدهم بالمعدات واللوازم.
٧ .جدول التنفيذ: يتم تحديد توقيت ومدة اجراء التخفيف والمراقبة في جدول تنفيذي مرتبط بالجدول الزمني العام للمشروع.
٨. تنمية القدرات والتدريب: إذا لزم الأمر ، فإن خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
يمكن أن توصي بتدريب محدد وموجه لموظفي المشروع والمقاول وألمجموعات المجتمعية لضمان تنفيذ توصيات الحماية البيئية.
٩. تقديرات التكلفة ومصدر الأموال: يتم تحديدها لأنشطة التخفيف والمراقبة مع تنفيذ أي مشروع ثانوي.
١٠. التكامل: يجب دمج خطة الإدارة البيئية والاجتماعية مع خطة المشروع الثانوي والتصميم والميزانية والمواصفات والتكاليف المقدرة ووثائق العطاء وشروط العقد / الاتفاقات .ولا ينبغي الانتهاء من وثائق العقود الا عندما تدمج توصيات خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بكل موقع علي نحو واف ومناسب في الخطة والتصميم ، وتقديرات التكاليف ، والمواصفات ، وشروط العقد.

ألملحق ٥ : خطة الإدارة البيئية والاجتماعية لمتابعة ومراقبة ألمشاريع ألثانوية للمقاولين

خطة بسيطة للإدارة البيئية والاجتماعية قائمة على مراجعة المراقبة ليتم استخدامها من قبل المقاول والاستشاري الهندسي المشرف خلال مرحلة البناء يتم تضمينها كوثيقة مرفقة.

ألملحق ٦ _ ملخص موجز للمؤتمر

إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار إعادة التوطين
لم يكن إجراء مؤتمرات عامة أمرًا ممكنًا في وقت إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هذا بسبب المخاوف الأمنية والاحتجاجات وكذلك الحال في الظروف العامة غير المستقرة. ومع ذلك ، تمكن فريق المشروع من عقد جلسة استشارة مع نائب رئيس فريق مشروع الإرسال. علي ناصر خضير وأعضاء الفريق في قسم النقل في وزارة الكهرباء في الثالث من مايو عام ٢٠١٨. كان الهدف من هذه الجلسة هو عرض أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية
والحصول على مزيد من المعلومات حول أدوار ومسؤوليات فريق إدارة المشروع ، حيازة الأراضي ، قوانين البيئة ، وغيرها. بدأت الجلسة بعرض باوربوينت عن دراسة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية بما في ذلك وصف لعملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي ، والفرق بين تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الخاص بالمشروع ، وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالمشروع. وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية وعملية فرز المشاريع والآثار السلبية المحتملة وتدابير ألتخفيف.

ألمدير العام	المهندس زياد علي فاضل
نائب ألمدير ألعام	المهندس علي ناصر خضير
مشرف إدارة فريق ومنسق فني	المهندس طالب قاسم حامد
فريق التنسيق:	المهندس رائد عبد الكريم نيشان زينب عمران موسى عادل عبد الله عبد المحسن سعد عبد الصمد غضبان
فريق المشتريات	عماد عبادي عبد الرازق نادية كاظم مرزوق حامد محمد ناجيما حازم محمد شوكت
فريق التخطيط	المهندسة ميسون عبد الله عبد الحسين كريم جمعة حريز مسلم حسن قاسم

	عادل بدر مهنا مهدي عبد الحسين محمد عمار خليل سامر خير الله طه جبر
فريق العمل	المهندس مهند فيصل عبد ضياء عبد الحكيم صافي ميسم ناظم بلعام
فريق ألطرق	المهندس صالح باقر محسن المهندس علي زهير كريم المهندس احمد غانم قضوه
فريق المحطات	المهندس عبد الامير محسن المهندس حسين مهدي المهندس احمد جبار عفاتي المهندس دريد احمد نعمه
فريق المحولات	المهندس باسم عبيد صالح وائل ياسر عبد خالد حامد عبود
الفريق البيئي والاجتماعي	المهندس حازم لفته خميس رجاء سوجيل شمال ضياء عبد علي رمضان

نقاط للمناقشة ومخرجات المؤتمرات:

بعد العرض التقديمي ، تم إجراء مناقشة ركزت على الموضوعات التالية:
- المعايير الفنية ومدونات وزارة الكهرباء.
- اتخاذ إجراءات للحصول على التصاريح
- القائمة النهائية للمشاريع الفرعية
- القوانين والسياسات البيئية العراقية
- حيازة الأرض والتعويض

وانتهت الجلسة إلى أن الدراسة قد غطت جميع التأثيرات الرئيسية وأكد الفريق على إلحاح الانتهاء من الدراسة والمضي في تنفيذ المشروع. وقد أشار الفريق أيضًا إلى أن مرحلة إعداد المشروع قد استغرقت وقتًا أطول من المتوقع.

فيما يتعلق بالتأثيرات المحتملة المتعلقة بحيازة الأرض ، أوضح الفريق حقيقة أنه من أجل أن يكون قادراً على بناء خط النقل ، يجب إصدار عدد من التصاريح أولاً لتشكيل عدد من الوزارات بما في ذلك وزارة الزراعة ، وزارة البيئة ، وزارة الإسكان والبناء ووزارة الموارد المائية. وقد تم تسليط الضوء على حقيقة أخرى مهمة وهي أن خطوط النقل الجديدة ستتبع نفس المسار الذي تتبعه الخطوط القديمة الحالية.

كما شدد الفريق على صعوبات عقد مؤتمرات عامة خاصة أن مشكلة الكهرباء حساسة للغاية في البصرة.

مبادئ توجيهية للمؤتمرات العامة من أجل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الخاص بالمشروع

نطاق التشاور العام.
ان إشراك الجمهور والكيانات المعنية في مراحل التخطيط والتنفيذ لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي إلزامي بالنسبة لمشروعات الفئة ب التي يمولها البنك. وبما أن التشاور مع الجمهور يجري مع عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي ، فهو عبارة عن مشاورة أجريت أساسًا على الجوانب البيئية والاجتماعية المتعلقة بالمشروع. من المهم أن نوضح في اجتماعات التشاور أن هذه المشاورة لا تتضمن الجوانب السياسية أو الاقتصادية أو أي جوانب أخرى لا ينبغي معالجتها في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.
الهدف من عملية التشاور هو تزويد الأطراف المعنية و / أو الأطراف المستفيدة بما يلي:
• الفرصة للإبلاغ عن رأيهم في تدابير التخفيف المقترحة لتقليل الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة ؛
• تعزيز القبول الاجتماعي للمشروع ؛ و
• إعلام الأطراف المعنية بأن التأثيرات البيئية والاجتماعية سوف تقلل إلى أدنى حد إلى مستويات منخفضة بقدر ما هي عملية بشكل معقول وتحقق التوازن بين المتطلبات المشروعة للتنمية وحماية البيئة.

تشمل الأطراف المعنية و / أو المتضررة من المشروع ، كحد أدنى

- الوزارات المعنية بما في ذلك وزارة البيئة ، وزارة الصحة ، الوزارة
- السلطات الإدارية المختصة ، المشار إليها حسب موقع المشروع والطبيعة
- ممثلو محافظة البصرة, محافظات المثنى وذي قار وميسان.
- ممثل عن المجتمعات المتضررة مثل المنشئات المجاورة ، والناس الذين يعيشون بالقرب من المشروع. يرتبط ذلك بموقع المشروع ونوعه والتأثيرات الناتجة عنه)
- الجامعات المحلية ومراكز البحوث
- المنظمات غير الحكومية المحلية المهتمة بالبيئة
- الأطراف المعنية الأخرى

يعقد ألمؤتمر مرتين خلال عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الأولى خلال مرحلة تحديد نطاق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع ، والثاني بعد إعداد مشروع تقييم الأثر البيئي والاجتماعي

منهجية التشاور العام

إعداد خطة المؤتمرات العامة قبل البدء
قبل البدء في أنشطة التشاور في مرحلة تحديد نطاق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي ، يجب إعداد خطة تشير إلى منهجية المشاورة العامة التي سيتم اعتمادها في المرحلتين (مرحلة الفحص والمشاورة حول مشروع تقييم الأثر البيئي والاجتماعي). يجب أن تشير الخطة إلى الجهات المعنية التي سيتم استشارتها وطريقة التشاور والمكان والإعلان وطريقة الدعوة. يجب إعداد الخطة وفقًا لما يلي:

ألهدف من المشاورة في هذه المرحلة
تهدف المشاورة خلال مرحلة الفحص إلى الاتفاق على الجوانب والآثار التي سيتم تناولها وتحليلها في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي ، وفقًا لطبيعة المشروع والبيئة المحيطة والمستقبلات الحساسة. خلال هذه المرحلة ، من المهم إشراك الاطراف ألمستفيدة / المعنية في الإشارة إلى هذه الجوانب والآثار والبحث عن رأيهم في هذه الآثار المحتملة لضمان أن جميع الجوانب .المحتملة قد تم تناولها في الدراسة.

منهج التشاور

ينبغي إجراء التشاور في هذه المرحلة من خلال أشكال مختلفة:
يمكن عقد اجتماعات مع كل طرف معني / مهتم ، بشكل فردي. يتم ذلك مع ممثل (ممثلين) للطرف المعني أو المستفيد ، يفوضه الطرف. ومن الجدير بالذكر أن وحدة إدارة المشروع يجب أن تكون مسؤولة عن الاتصال بالأطراف المعنية والترتيب لعقد الاجتماع. يجب أن يشير الطرف المعني إلى التوقيت المناسب للاجتماع وأن يفوض ممثله.

مكن أن يكون البديل هو عقد اجتماع موحد حيث تتم دعوة جميع الأطراف المعنية للحضور. يجب أن تكون وحدة إدارة المشروع مسؤولة عن دعوة الأطراف المعنية
وفي كلتا الحالتين ، يجب على وحدة إدارة المشروع / المستشار المسؤول عن إعداد الدراسة تقدم ملخص تنفيذي غير فني باللغة العربية وإتاحته على الموقع الإلكتروني للوزارة / المشروع قبل أسبوعين على الأقل من موعد انعقاد للمؤتمر. يجب الإعلان عن ألمؤتمرات بطريقة تضمن أن الأطراف المعنية / المهتمة على دراية جيدة بها ولديها الوقت الكافي للتحضير لها. ومن أمثلة الطرق الإعلانية المناسبة نشر إعلان في صحيفة محلية و / أو استخدام وسائل التواصل الاجتماعي التي يمكن للجمهور الوصول إليها. في الحالات التي تحتاج فيها الأرض للحصول عليها بشكل مؤقت أو دائم ، يجب دعوة مالكي الأراضي إلى جلسة الاجتماع.

خلال الجلسة ، يمثل ما يلي الحد الأدنى من المعلومات التي ينبغي تقديمها:

- مكونات المشروع وتفاصيل وأنشطة كل مكون
- ملخص لميزات موقع المشروع.
- الجوانب البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع.
- التزام مالك المشروع بتحسين الوضع البيئي في المنطقة المحيطة ودعم المجتمع المحلي
- الجوانب الأخرى التي يجب تناولها في الدراسة وفقا لآراء الحضور وتوصياته.

يجب أن يكون العرض واضحا ومفهوما ، وباللغة المحلية ، قد يتضمن ذلك مساعدات بصرية ورسومات توضيحية.

نقاط المناقشة ومخرجات المؤتمرات

يجب مناقشة المعلومات المقدمة للحصول على:

- رأي الجهات المعنية في الجوانب البيئية والاجتماعية المعروضة من أجل أخذها بعين الاعتبار وإذا كانت هناك حاجة لمعالجة جوانب الإضافية
- الإشارة إلى الأطراف المعنية الأخرى التي يجب استشارتها

الجلسة التشاورية الثانية حول مشروع مسودة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي

أهداف جلسة ألمؤتمر الثانية:
وبعد اعداد مسودة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وقبل تقديم الدراسة للحصول علي موافقه البنك الدولي ، ينبغي اجراء مشاورات بشان الدراسة للكشف عن نتائجها وتزويد الأطراف المتاثره/المهتمة فرصه للاطمانان على ان النقاط المشار اليها خلال الجلسات/الاجتماعات الاستطلاعية قد عولجت في الدراسة وانها مرتاحة لتدابير التخفيف التي يلتزم بها مقدم المشروع.

منهج التشاور:
يجب عقد اجتماع موحد (جلسة استماع). ينبغي أن يحضر الاجتماع ممثلو جميع الأطراف المعنية ، وكحد أدنى ممن شاركوا في اجتماعات تحديد النطاق. من المهم توفير الوقت الكافي للمشاركين قبل الاجتماع لمراجعة نتائج الدراسة وتقديم تعليقاتهم من خلال تزويدهم بالملخص التنفيذي للدراسة باللغة العربية قبل أسبوعين من الاجتماع التشاوري العام. يجب الإعلان عن الاجتماع قبل أسبوعين على الأقل من الاجتماع. ينبغي عقد الاجتماع في مكان متاح للمشاركين. تقع على عاتق الأطراف المعنية تفويض مندوبيها لحضور الاجتماع. على غرار جلسة النطاق ، يجب الإعلان عنها من خلال طريقة مناسبة.

خلال الجلسة ، يمثل ما يلي الحد الأدنى من المعلومات التي ينبغي تقديمها:

- نتائج الدراسة مع الإشارة إلى النقاط التي أثارتها الأطراف المعنية في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي في مرحلة الفحص
- عرض تدابير التخفيف التي يلتزم بها مقدم المشروع حتى تصل التأثيرات السلبية إلى مستويات منخفضة بقدر ما تكون عملية بشكل معقول.

نقاط للمناقشة ومخرجات المؤتمرات:

ما لا يقل عن ثلث الاجتماع ، ينبغي تخصيصه للمناقشة. يجب أن تتضمن المناقشة ما تم تقديمه وأن يكون للأطراف المعنية الحق في مناقشة إجراءات التخفيف التي سيتم طمأنتها بالمشروع من وجهة النظر البيئية. من المهم في بداية الجلسة أن تنقل للحاضرين بوضوح حقوقهم في التعبير عن آرائهم وتوصياتهم وأن يتم أخذها في الاعتبار في الدراسة النهائية.

توثيق نتائج المؤتمر لكلا الجلستين
ينبغي إدراج القضايا الرئيسية التالية المتعلقة بالتشاور العام كجزء لا يتجزأ من تقرير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي:

- كفرد مستقل: فصل فردي في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي
يجب أن تكون مستعدة للاستشارة العامة بما في ذلك:
. طريقة الإعلان والمكان والتاريخ.
. المنهجيات المستخدمة لإشراك الأطراف المعنية وإشراكها في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي معالجة
. تحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها والتغذية الراجعة.
الجدول مع جميع الجوانب التي تمت مناقشتها خلال اجتماعات التشاور العامة وكيف سيعالج المشروع أو يخفف من الجوانب
. المنهجيات التي يتبعها مقدم المشروع لضمان استمرارية عملية التشاور خلال مراحل البناء والتشغيل وحتى يصل المشروع إلى مرحلة الإغلاق.
. التزامات مالك المشروع بتحسين البيئة المحيطة ودعم المجتمع المجاور
س صور من الحاضرين والأنشطة المنجزة.

- كمرفق: توثيق الاجتماعات العامة بما في ذلك التواريخ ، واسم الحاضرين وجدول الأعمال ومواضيع المناقشة

شروط ونطاق الإفصاح العام.
يعتبر الكشف عن المواد ذات الصلة عملية هامة ويجب تنفيذها في الوقت المناسب. تسمح هذه العملية بإجراء مؤتمرات هادفة بين مقدم المشروع والمجموعات المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية.

قبل المشاورة العامة بشأن مسودة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي ، ينبغي الكشف عن مسودة الملخص الفني باللغة العربية لجميع الأطراف المعنية. بعد اكتمال عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي ، سيكون تقرير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي متاحًا في وزارة الكهرباء بالإضافة إلى موقع الويب الخاص بالبنك الدولي.